



جامعة الدكتور "مولاي الطاهر" - سعيدة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



الموضوع:

سياسة التعليم العالي و انعكاساتها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.
تخصص: سياسات عامة و تنمية

إشراف الأستاذ :

د.عثماني عبد الرحمان

إعداد الطالب:

براهيمي وليد

لجنة المناقشة:

أ. عياشي حفيظة.....رئيسا

أ. عثمانى عبد الرحمان.....مشرفا ومقررا

أ. نزعي محمد.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 1435-1436 هـ / 2014 - 2015 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

الآية: 32 سورة البقرة.

"ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أتيتم من العلم إلا قليلا"

الآية: 85 سورة الإسراء.

"وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

الآية: 88 سورة هود.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما.

"وأوصينا الإنسان بوالديه إحساناً"

إلى من حملتني وهنا على وهن وأعانتني بدعواتها.. إلى من ربنتي وليدا وسقتني من حنينها... إلى فيض العطف والمودة....."الوالدة الحبيبة".

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار ، ستبقى كلماتك نجوما في سماء العمر أهتدي بها في درب الحياة اليوم وفي الغد و إلى الأبد
أبي الغالي "علي"

أطال الله في عمركما إن شاء الله.

إلى كل الأقرباء والأحبة و الأصدقاء دون استثناء .

إلى كل من وقف معي خطوة خطوة في درب الحياة.

الشكر

الشكر الجزيل والحمد الكثير لله العلي القدير الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع. وصلي اللهم وسلم وبارك على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاة تنجيننا بها من كل الأهوال والآفات وتطهرنا بها من جميع السيئات وتقضي لنا بها جميع الحاجات وترفعنا بها أعلى الدرجات وتبلغنا بها أقصى الغايات في الحياة والممات.

كلمة حق وإعتراف وتشكر للأستاذة المشرفة : "خاطر خيرة" التي غمرتني بنبل أخلاقها وتوجيهها وإرشادها.

وأقدم بفائق التقدير والإحترام والإمتنان للأستاذ الدكتور "عثماني عبد الرحمان" لقبول الإشراف على هذا العمل الأكاديمي.

كما أتقدم بخالص الشكر و الإمتنان للأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة كل من الأستاذة "عياشي حفيظة" و الأستاذ "نزعي محمد" لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

إلى كل من مد لي يد المساعدة من أساتذة وإداريين وطلبة من قريب أو من بعيد.
إلى كل من ساعدني ولو بإبتسامة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

يعتبر التعليم شرط ضروري وان لم يكن كافياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبرغم من ضخامة التحديات تحاول الدول التغلب على مشكلاتها، ويأمل بعضها أن يلحق بالعالم المتقدم في وقت ليس بعيد جداً؛ وتعلق هذه البلدان على التعليم آمالاً كبيرة بما فيها التعليم العالي، ولا تقتصر محنة التعليم في البلاد المتطلعة للتقدم على مجرد دوره المستقبلي كأداة للقضاء على التخلف، فحاضر التعليم مليء بالمشكلات والتحديات، على غرار التعليم العالي، الناجمة عن التغيرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد القومي والقوى العاملة المطلوبة، والمستويات التعليمية الواجب توافرها هذه القوى العاملة.

كما أصبحت الموارد الاقتصادية من الموضوعات الحيوية نظراً لارتباطها الوثيق بالتقدم الاقتصادي، الذي أصبح من أهم أهداف الدول قاطبة، ودراسة الموارد الاقتصادية ليست من الأمور الهينة نظراً لتشعبها وضرورة العمل على زيادة منافعتها، ولارتباطها بجوانب العلوم الأخرى، فهناك الموارد الطبيعية بشقيها الزراعي والمعدني، والموارد المصنعة، بالإضافة إلى الموارد البشرية وهي لاشك أهمها جميعاً، بحيث تمثل الأساس لثروة الأمم، فرأس المال والموارد الطبيعية رغم أهميتها وضرورتها إلا أنها بدون العنصر البشري الكفاء المدرب والمعد مهنيًا وتنظيميًا لن يكون لها قيمة، ذلك لأن العنصر البشري هو القادر على استخدام الموارد الطبيعية وتسخيرها في العمليات الإنتاجية للحصول على أقصى إشباع ممكن، كما أن العنصر البشري بما لديه من قدرة على الادخار وتكوين رؤوس الأموال يمكن أن يقهر ندرة الموارد الطبيعية ويوسع من إمكانياته الإنتاجية، وكما يرى الاقتصاديون فالدولة التي لا تستطيع تنمية مهارات ومواهب أبنائها وتوظيفها توظيفاً أمثلًا هي دولة لا تستطيع إنجاز أي شيء، إن الوسيلة المتعارف عليها حتى الآن لتنمية المواهب والقدرات البشرية تتمثل في التعليم ونظمه المختلفة بدءاً من مراحله المبكرة حتى التعليم العالي.

أهمية الموضوع:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي يلعبه التعليم العالي في الإقتصاد العالمي ، حيث اهتمت الدول المتقدمة بتنمية مواردها البشرية باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية .أي أن سياسة التعليم من اجل التنمية الاقتصادية تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع ،والجزائر كغيرها من الدول تسعى منذ 50 سنة من الإستقلال لتدارك ركب الدول المتقدمة من خلال عدة إصلاحات لإحداث سياسة تعليم عالي تتفق مع أهداف المستقبل.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى إثراء المجال المعرفي لموضوع السياسة العامة و الإلمام بكل محاورها النظرية ، كما تهدف

الدراسة إلى تشخيص واقع تطور سياسة التعليم العالي في الجزائر من الاستقلال الوطني إلى غاية الإصلاحات عبر نظام (ل.م.د) ن و الكشف عن أهم مراحل صنع تنفيذ و تقويم هذه السياسة و ما هي أهم انعكاسات هذه الأخيرة على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

مبررات اختيار الموضوع:

1. الذاتية:

لعل أهم المبررات المحفزة لدراسة هذا الموضوع هو الإلمام بمجال السياسة العامة أولا باعتباره تخصص في المسار

التعليمي ،أما عن الاهتمام بسياسة التعليم العالي فهو دافع الرغبة والفضول في التعرف على المستجدات التي طرأت على التعليم العالي ، كونه سياسة تنموية على كل طالب و باحث جامعي لذا وجب الوقوف على أهم معالمها و كفاءتها .

ميولي للبحث في المواضيع السوسيو اقتصادية.السياسات التنموية.



2. الموضوعية:

لقد أضحى موضوع السياسة العامة محور اهتمام الباحثين و صناع القرار كونه يهدف إلى معالجة المشكلات المجتمعية و تحقيق التنمية الشاملة ،أما عن سياسة التعليم العالي في الجزائر كقطاع يخصص له ميزانية معتبرة كونه ركيزة الدولة في تحقيق التطور و التنمية.وأمام الوضع المتدهور وغير المستقر لقطاع التعليم من حيث النوعية وعدم الاستغلال الأمثل لمخرجاته أردنا أن نعرف كيف تنعكس هذه السياسة على التنمية الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

إن المشكلة الرئيسية التي تعالجها الدراسة تتلخص في:

ما مدى انعكاسات سياسة التعليم العالي في الجزائر على التنمية الاقتصادية؟

ضمن هذه المشكلة تطرح تساؤلات فرعية:

- ما طبيعة السياسة العامة كحقل علمي حديث؟
- ما هي أهم السياسات و الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر لصياغة سياسة التعليم العالي ؟
- هل تساهم مخرجات التعليم العالي في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ؟

حدود الدراسة :

الإطار الزمني:

تمت دراسة مشكلة البحث من فترة استقلال الجزائر إلى غاية إصلاحات التعليم العالي في الجزائر و ما تلاها من سياسات إصلاحية للموائمة بين مخرجات التعليم العالي والتنمية الاقتصادية.

الإطار المكاني:

لقد عالجت الدراسة سياسة التعليم العالي في الجزائر و مدى انعكاسات هذه الأخيرة على التنمية الاقتصادية ، وقد مثلت الجزائر الإطار المكاني لهذه الدراسة.

الفرضيات:



- يتضمن حقل السياسة العامة مجموعة اطر مفاهيمية و منهجية متكاملة.
- عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر عدة إصلاحات لبلوغ انسجام سياسة التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل.
- كلما زادت مخرجات التعليم العالي في الجزائر زاد اهتمام الدولة بإيجاد سياسة اقتصادية تتلاءم و متطلبات هذه المخرجات.

الإطار المنهجي:

1. المناهج:

1. المنهج الوصفي

باعتباره طريقة من طرق التحليل و التفسير يستخدم الأسلوب العلمي المنظم من اجل الوصول إلى حقائق معينة حول قضية ما ،و قد تم استخدامه في هذه الدراسة لجمع المعلومات حول السياسة العامة كحقل علمي و سياسة التعليم العالي كقطاع أساسي من قطاعات السياسة العامة.

2. المنهج التاريخي :

باعتباره المنهج الذي يسهم في توضيح خصوصية كل ظاهرة و تفرداها أو عموميتها و قابليتها للتكرار فقد اعتمدت هذه الدراسة على هذا المنهج في تتبع الأصول التاريخية لسياسة التعليم العالي في الجزائر و الوقوف على مراحل تطورها و آثارها في فترات زمنية مختلفة.

3. منهج دراسة حالة:

باعتباره دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة قصد الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار وقد تم الاستعانة بهذا المنهج من خلال التركيز على دراسة التعليم العالي و تم اختيار الجزائر نموذجا.

4. المنهج الاحصائي :يعد المنهج الذي يستخدم الأرقام و البيانات حول الظواهر المختلفة و تحليلها و استخلاص النتائج وقد تم الاستعانة به في دراسة تطور عدد الجامعات و عدد الطلبة في السنوات المختلفة أي من نشأة الجامعة الجزائرية إلى غاية الإصلاحات المختلفة.

2. اقترابات الدراسة:

1. الاقتراب النظمي:

الذي يدرس عمل النظام السياسي وتم توظيفه في هذه الدراسة في كيفية استجابة النظام السياسي لمطالب التعليم العالي .

2. الاقتراب الوظيفي :

يولي هذا الاقتراب أهمية إلى وظائف النظام السياسي و في هذه الدراسة يوضح أهم القدرات التوزيعية التي يمنحها النظام السياسي لقطاع التعليم العالي في الجزائر أي مدى توظيف الكفاءات و الكوادر الجامعية .

3. الاقتراب المؤسسي:

لقد زاد الاهتمام باستخدام الاقتراب المؤسسي في دراسة السياسة العامة بمعنى ما هي الآثار التي تتركها المؤسسة في مخرجات الدولة و ي هذه الدراسة تم الاستعانة بهذا الاقتراب في توضيح مدى تأثير الجامعة كمؤسسة للتعليم العالي على التنمية الاقتصادية.

4. اقتراب صنع القرار:

لا يمكن تصور عملية سياسية لا تتضمن نمطا من القرار وعلية فان سياسة التعليم العالي تتطلب من صانع القرار صياغتها و تنفيذها و من ثم تقويمها.

5. اقتراب التبعية:



يعد الاقتراب الذي يسعى منذ ظهوره إلى إيجاد قواعد و أسس موضوعية متكاملة و متميزة لتفسير تخلف مجتمعات العالم لثالث تم الاستعانة به في هذه الدراسة في توضيح تبعية التعليم العالي إلى الدول المستعمرة رغم الاستقلال عنها هذا ما يبدو جليا من خلال انتهاج الجزائر لإصلاح التعليم العالي عبر نظام (ل.م.د) أي وكأنه نظام مفروض.

الإطار المفاهيمي للدراسة :

السياسة العامة: برنامج عمل هادف تصنعه هيئة أو مؤسسة معنية في ميدان ما من أجل التصدي لمواجهة المشاكل المجتمعية الماثلة.

التعليم العالي: يقصد بالتعليم العالي التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية، بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة هذه الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.

سياسة التعليم العالي : عبارة عن خطة عامة منهجية مستقبلية للتعليم العالي يتم صياغتها وفق فلسفة وأهداف معينة تكون مرتبطة بالسياسات العامة للدولة وفي إطار قدراتها و إمكانياتها ويتم تنفيذها وفق خطة مدروسة خلال فترة زمنية محددة وتحدد تكاليفها المالية كما توضع لها مؤشرات كمية ونوعية واضحة لقياس مدى التقدم في تنفيذها.

التنمية الاقتصادية :

العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغير في الهيكل الاقتصادية وبالتالي هي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادية عملية لرفع المستوى للدخل القومي حيث يترتب على هذا ارتفاع نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث.

الكلمات المفتاحية :

السياسة العامة - التعليم العالي - سياسة التعليم العالي - التنمية الاقتصادية.

تقسيم الدراسة:

تم حصر الدراسة في ثلاثة فصول :

الفصل الأول: تطرقنا فيه السياسة العامة كدراسة معرفية نظرية تم التطرق فيه إلى تدقيق نظري للسياسة العامة حيث تم عرض التعريفات المختلفة للسياسة العامة و نشأتها و تطورها و إلى :خصائصها مكوناتها ،أهميتها و أهدافها كما تم التطرق إلى مستوياتها و تصنيفاتها، ثم بيئاتها المختلفة و أخيرا إلى أهم مراحلها الكبرى.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى دراسة التعليم العالي بصفة عامة من مفهومه و أهميته و مكوناته ووظائفه و أهم التحديات التي تواجهه. ثم تطرقت الدراسة إلى سياسة التعليم العالي في الجزائر من خلال توضيح مبادئ التعليم العالي في الجزائر و مراحل تطوره مروراً بأهم الإصلاحات التي طرأت عليه و أخيراً إلى صنع و تنفيذ و تقويم سياسة التعليم العالي في الجزائر.

الفصل الثالث: أما الفصل الثالث خصصناه إلى إبراز المكانة الاقتصادية للتعليم العالي. ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية بإعداد الكوادر البشرية المؤهلة ،وحيث تم إلقاء الضوء على أثر سياسة التعليم العالي في الجزائر ومدى موازنة مخرجاته مع متطلبات سوق العمل والتطلعات التنموية للإقتصاد الوطني، لنصل بذلك الى رصد إنعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر وخطط وبرامج الحكومة أمام التدفق الهائل لمخرجات التعليم العالي لإستغلال أمثل. بالحفاظ على هذه الثروة البشرية من أجل دفع عجلة الإقتصاد نحو الرقي و الدوام.

صعوبات الدراسة:



أهم الصعوبات التي واجهت الدراسة :

- ندرة المراجع خاصة فيما يتعلق بموضوع السياسة العامة.
- صعوبات الحصول على معلومات دقيقة و مضبوطة فيما يخص التعليم العالي في الجزائر.
- ضعف التنسيق بين مكتبات الجامعة والإستنتاج بالوساطة من أجل الحصول على المراجع في مكتبات الكليات الأخرى.

تمهيد:

تعتبر السياسة العامة أحد المفاهيم المستحدثة في دراسات الإدارة العامة ، و التي أصبحت اليوم أحد أخصب المواضيع و أعقدها حيث لقيت اهتماما بالغا و تداولوا واسعا من قبل الباحثين و المختصين في علم الإدارة العامة و علماء السياسة ، فهناك الكثير ممن ساهموا في إثراء هذا الحقل الدراسي و تركوا بصماتهم في دراسته و تحليله و تحديد مجالاته و تصميمه ، فالسياسة العامة تعد فكرة مائعة و مضمون لرج يستجلب الكثير من المعاني كالحكومة ، الإدارة العامة ، المصالح الوطنية و غيرها ، لذا وصفها البعض بأنها "ذلك الممر الحلزوني المؤطر و اللا مؤطر أحيانا الذي يجد المارون منه أنفسهم مجبرين على المرور منه ، صنعا ، مستفيدين ، و منفذين" بناء على ما سبق سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة السياسة العامة من جميع الجوانب النظرية بداية من مفهوم السياسة العامة وتطورها التاريخي ، خصائصها ومكوناتها و أهميتها و أهدافها مروراً بأهم مستوياتها و كذا تصنيفاتها ، ثم ايكولوجيا السياسة العامة و أخيرا إلى أهم مراحلها الكبرى.

المبحث الأول : السياسة العامة تدقيق نظري

إن دراسة السياسات العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي للإجابة عن السؤال الكبير الذي طرحه هارولد لاسويل منذ أكثر من خمسون سنة ،من؟ يحصل على ماذا ؟ متى وكيف ؟ فدراسة السياسة العامة هي دراسة لتوزيع السلطوي للقيم أو التخصيص السلطوي للقيم بعبارة دافيد استون وهي كذلك دراسة لوظائف النظام السياسي أو بعبارة أخرى دراسة لقدرات النظام السياسي .وأخيرا دراسة السياسة العامة هي دراسة لقضاء مصالح العباد وإدارة شؤونهم حسب تعبير رفاعه الطهطاوي وباختصار هي دراسة للأداء السياسي والحكومي والإداري وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى المفاهيم المختلفة للسياسة العامة وشأنها كحقل في العلوم السياسية ، خصائصها ، مكوناتها ، أهميتها ، مستوياتها وتصنيفاتها.

المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة وتطورها.

الفرع الأول : مفهوم السياسة العامة.

لقد تضافرت جهود العديد من المفكرين والسياسيين ومتخذي القرار والمنظمات الدولية في تحديد مفهوم واضح ودقيق وشامل لمفهوم السياسة العامة ،فقد تعددت الزوايا والمنظورات التي انطلق كل باحث في تقديمه لتعريف واضح للسياسة العامة سنورد أهم التعريفات التي وردت لهذا المصطلح فيما يلي :

لقد عرف كل من شارلز كوشران **charlescochran** و ألويس مالون **eloisemalone**

السياسات العامة بأنها: « تشتمل على قرارات سياسية لتنفيذ برامج عامة بغرض تحقيق أهداف اجتماعية
1. ».

أما ميشال ليسكي **michaellispy** يعرف السياسات العامة بأنها : « قرارات الحكومة المصممة
للتعامل مع المشاكل الاجتماعية حيث يكون للفعل الحكومي تأثيرا على قراراتها المستقبلية وليس فقط على
الأطراف المعنية مباشرة بالمشكلة»

وعرف عالم السياسة توماس داي **tomas dye** السياسات العامة هي اختيار الحكومة للقيام بعمل ما
أو الامتناع عن القيام به»².

ويعرف كار فريدريك السياسة العامة على أنها: « برنامج عمل تقترح لشخص أو جماعة أو لحكومة في
نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو
لتحقيق غرض مقصود»³.

أما روبرت ايستون **robert eyston** يرى أنها : « تتجسد في العلاقة بين الوحدة الحكومية
وبيئتها»⁴.

¹ عليوة السيد ، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة ، (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب 1987) ،
ص 379.

² موقف حديد محمد ، الإدارة العامة : هيكل الأجهزة وضع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية ، (عمان : دار الشروق ، 2000) ، ص
117.

³ Carl .fredrick , Man and hisgovernment , New york : Mac crow Hill , 1963 , p79.

⁴Robert Eyston , thehhead of public policyastudy in policylederrchip , Indianapolis : 130
bbsMerrik , 1971, p 8

كما يرى دافيد استون **David Easton** أن السياسة العامة هي كنتيجة متحصلة في حياة المجتمع من منطق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات والعلاقات أصولاً للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي، وبالتالي فهو يعرفها بأنها : «توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية».¹

أما غبريال ألموند **Gabrial Almond** يرى أن السياسة العامة تمثل محصلة عملية منتظمة من تفاعل المدخلات (مطالب ودعم) مع المخرجات (قدرات، قرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابة الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة.²

يعرفها كذلك وليام جونسن **william jahnsn**: «أنها تحتوي على خيارات الحكومة من النشاطات التي تخدم المصلحة العامة».³

أما جاي بيتر **guypeters** يرى أن السياسة العامة هي : «أسلوب محدد من الأفعال التي يتخذها المجتمع بشكل جماعي أو يتخذها ممثلو ذلك المجتمع وتنصب على مشكلة معينة تهم المجتمع وتعكس مصلحة ذلك المجتمع أو جزء منه».⁴

¹ أحمد طيلىب ، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في لجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2006-2007 ، ص 07.

² نصر محمد مهنا ، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة _ (الاسكندرية : دار المعارف ، د.ت.ن)، 2006-2007 ، ص 07.

³ موفق حديد ، مرجع سابق ، ص 116.

⁴ كمال محمد المغربي ، الإدارة والبيئة والسياسة العامة _ (عمان : دار الثقافة ، 2001) ، ص 85.

في حين تطرق كل من مارك ليندريك **M.linden berg** و بنيامين كروسي **B.grosby** إلى المنظور البرغماتي العملي للسياسة العامة على أنها : « عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير على من ؟ يجوز على ماذا؟ متى؟ وكيف ؟ كما تعبر عن ماذا أريد ؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن أن أحصل عليه؟¹

كما يعرفها **جيمس أندرسون James Anderson** : أنها : « برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع ما ». ²

ويعرفها كذلك **رجاردروز Rose** بأنها : « سلسلة من الأنشطة قليلا أو كثيرا وأن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة». ³

هذا عن الكتابات الغربية أما عن الكتاب العرب المهتمون بدراسة السياسات العامة فقد ساهموا بإثراء هذا الموضوع ويمكن إدراج بعض تعريفاتهم لمصطلح السياسة العامة فيما يلي :

يعرفها **أحمد سعيغان** في قاموس المصطلحات السياسية على أنها تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل أو الامتناع عن العمل ، وهي مجموعة مبنية ومتكاملة من القرارات والإنجازات يمكن لسلطة عامة محالية ، وطنية أو فرق وطنية وبذلك هي تضم أربع عناصر : الهدف ، اختيار الأفعال التي تحققه ، إعلان الفاعلين لهذه السياسة ، تنفيذ هذه السياسة. ⁴

¹ فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ، ط1 (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2001) ، ص32.

² جيمس أندرسون ، تر : عامر الكبيسي ، صنع السياسة العامة ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1999) ، ص05.

³ المرجع نفسه ، ص 15.

⁴ أحمد سعيغان ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، ط1 (بيروت : مكتبة لبنان ، 2004) ، ص 213.

ويرى أحمد رشيد السياسة العامة بأنها خطط أو برامج أو أهداف عامة كل كلاً منها ، يظهر منها اتجاه للحكومة لفترة زمنية ، بحيث يكون لها مبرراتها وهذا يعني أن السياسة العامة هي تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة والمسؤول عن التوجيه هي الحكومة.¹

كما يعرفها علي الدين هلال بأنها مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو كخرجات النظام السياسي يحدد مجال معين ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها ، القوانين والقرارات الإدارية والأحكام القضائية.²

في حين يعرفها خيري عبد القوي بأنها تلك العمليات والإجراءات السياسية والغير سياسية التي تتخذها الحكومة قصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح اقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة.³

أما فهمي خليفة الفهداوي يعرفها على أنها تلك المنومة الفاعلة التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية اللازمة وتجهيئتها كمنطلقات نظامية وتقويمها لما يجسد تحقيقا ملموسا للمصلحة العامة في المجتمع.⁴

¹ أحمد رشيد ، نظرية الإدارة العامة : السياسة العامة والإدارة ، ط 5 (القاهرة : دار المعارف ، 1981) ص 83.

² علي الدين هلال ، معجم المصطلحات السياسية (مصر : مطبعة أطلس ، 1994) ص 212.

³ ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة ، ط 1 (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004) ، ص 28.

⁴ فهمي خليفة الفهيد ، مرجع سابق ، ص 38.

والسياسة العامة حسب مفهوم بيسوني ابراهيم حمادة ما هي : « إلا أفكار خاصة في البداية وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار تصبح مقترحات وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة »¹.

من خلال عرض ما تقدم فإن عملية ضبط مفهوم السياسة العامة وتقديم تعريف شامل لها أمر صعب نظرا لاختلاف وتنوع الاتجاهات والمجالات والأفكار التي يقوم عليها كل تعريف لكن عموما يمكن توضيح أربعة اتجاهات رئيسية يتم من خلالها النظر إلى مفهوم السياسة العامة تبرز فيما يلي :

1. السياسة العامة من منظور القوة : *

تمثل القوة القدرة التي يحوزها شخص أو جماعة للتأثير على أفراد وجماعات وقرارات ، هذا التأثير هو نتيجة امتلاك مصادر القوة المعروفة مثل : الاكراه ، المال ، المنصب ، الخبرة الشخصية ، من هذا المنطلق فهي تعني صراع المصالح أو صراع القوى التي تسعى إلى تحقيق غاياتها وتبرز ذلك باستعمال كل الوسائل².

حيث عرف هارولد لاسويل H.Lasswell السياسة أنها : « من ؟ يجوز على ماذا ؟ متى ؟ وكيف ؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة

¹ وصال نجيب العزاوي ، مبادئ السياسة العامة ، ط 1 ، (عمان : دراسة أسامة للنشر والتوزيع ، 2003) ، ص 14.

² منصور بن لرنب ، "أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الاسلامي العربي " ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية ، ع. 01 ، 2001-2002 ، ص 192.

* يعرف ماكس فيبر M. weeber القوة بأنها : « احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال »

كما يقول دال dahl في تعريفه للقوة : « القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك ».

للمزيد أنظر : محمد نصر مهنا ، العلوم السياسية بين الأصالة والمعاصرة ، (الاسكندرية : مركز الدلت للطباعة ، 2002) ، ص 120-

الاجتماعية بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة»¹

إن منظور القوة يعكس إمكاني الصفوة في حصولها على القيم الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين في المجتمع وأن السياسة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لوجهة نظر أصحاب القوة والنفوذ.

2. السياسة العامة من منظور تحليل النظام :

يحتل مفهوم النظام وحدة كلية مؤلفة من مجموعة من أجزاء فرعية أو نظم فرعية تشكل فيما بينها نسقا من العلاقات المتبادلة في إطار من تلك الوحدة الكلية وقد تشكل هذا المفهوم عند دافيد استون الذي يرى : « أن النظام يتألف من مجموعة متغيرات تتصف بدرجة من العلاقة المكثفة ذات التأثير المتبادل فيما بينها»².

وبالتالي فالسياسة العامة هي حصيلة مجتمعية انطلاقا من تفاعلها مع بيئة شاملة من مؤسسات ومرتكزات وسلوكيات وعلاقات ،وعليه فهي عملية توزيع قيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات (inputs) والمخرجات (outputs) والتغذية العكسية (feedback) .

1. المدخلات : تمثل مطالب الأفراد ودعمهم.

2. المخرجات : تمثل القرارات والأنظمة والأنشطة الملزمة للأفراد.

3. التغذية العكسية : تمثل ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات.

¹ السيد عليوة عبد الكريم أب الفتوح درويش ، دراسات في السياسات العامة (القاهرة : مركز القرار للاستشارات ، 2000)، ص 36.

²David Eston ,Analyse de system politique ,paris ,traduction de Arnand colin 1974,p94.

وفي نفس الاتجاه يشير ميشل روسكن **M. Roskin** إلى تعريف السياسة العامة بأنها : « طلبات المواطنين (المدخلات) التي يستشعرها متخذو القرار في الحكومة ومعالجتها عن ريق المخرجات التي تتمثل بالعمليات والنشاطات والقرارات السلطوية وتفعيل دور التغذية الراجعة لأغراض التعديل وأغراض الاضافات»

3. السياسة العامة من منظور الحكومة :

باعتبار الحكومة تمثل صميم السلطة لكونها تتشكل من وحدات وقطاعات وزارية وإدارية ذات خبرات تكنوقراطية بالتعامل مع الجمهور في مقترحات مفادها الصالح العام ،حيث أن كل قراراتها ومنظوماتها القانونية تفرز سياسة عامة معبرة عنها بصيغة برامج ومشاريع ومقترحات فعبّر عنها هنري تون **H.teune** : بأنها : « تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل احداث تغييرات معينة داخل النظام الاجتماعي للدولة»

ديكوسولاس **D.kousoulas** «تلك القرارات والخطط التي تصنعها الهيئات الحكومية من أجل معالجة القضايا العامة في المجتمع»¹

4. السياسة العامة وفق الاتجاه الاجتماعي :

إن هذا الاتجاه يكشف مضمون الاتجاه الاجتماعي للسياسة العامة وذلك من خلال فهم القيم والعقائد الايديولوجية والهيكل الاجتماعي السياسي.

¹ فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 35.

1. القيم :

هي المنطلق السلوكي للفرد في جعل مهامه متصلة بالقبول الاجتماعي من خلال أفكار ومشاعر الفرد.¹

فالساسة حسب هذا المفهوم انعكاس للقيم الاجتماعية السائدة أو انعكاس لجزء من المجتمع الذي يعمل على وضع السياسة العامة ، فعندما تتعرض قيم المجتمع للخطر فإن الضغوط تتبلور وتنتشر تلقائيا بين فئات المجتمع حتى تؤدي إلى تشكيل السياسة العامة والتأثير على صياغتها في مجال ما.²

2. الايديولوجية :

بمعنى علم الأفكار ومن الناحية السياسية هي التي تضيف على النظام السياسي كيانا شرعيا ، تفسر وتصوغ وسيلة تنظيم القوة واستخدامها والايديولوجية تساهم في تنظيم القيم وبهذا المعنى تعتبر نظاما رمزيا يقدم المعلومات لحالة اجتماعية تسودها الفوضى وبالتالي هي ذات أهمية خاصة في حالات التوتر إذ ترشد السلوك الإنساني ، وبهذا المعنى للأيديولوجية أثر بالغ في تحديد مضمون السياسة العامة.

3. الهيكل الاجتماعي السياسي :

¹ ناصر محمد العدلي ، السلوك الإنساني والتنظيمي : منظور كلي مقارن ، (الرياض : معهد الإدارة العامة 1995) ، ص 485.

² كمال محمد المغربي ، ص ص 100-103.

إن أي مشكلة تستحق اهتمام صانعي السياسة العامة بالطريقة التي يتعرف بها المجتمع على المشاكل وتطوير السياسات هي من اختصاص الهيكل الاجتماعي السياسي لذا فهيكل العملية السياسية يتعلق بأنواع المشاكل الواجب الانتباه إليها وإلى السياسات العامة التي يتم تبنيها فيما بعد.

الفرع الثاني : نشأة وتطور علم السياسة العامة

يمكن تقسيم التطور الكرونولوجي الذي مرت به السياسة العامة كحقل عملي شغل السياسيين والإداريين والقادة والخبراء الأكاديميين إلى ثلاث مراحل متتالية وهي:

1. المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى

إن كتابات الفلاسفة والمفكرين السياسيين الأوائل وما أنتجته تؤكد أن أدبيات الفكر السياسي التقليدي قد اهتمت بنظم الحكم منصبه على التكوين المؤسسي للدولة وتحليل المبررات الفلسفية والسياسية لسلطات الحكومة نتيجة لذلك ركزت دراستهم على الإطار الدستوري للدولة ومهام المؤسسات الدستورية الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية وما يتصل بكل منها من صلاحيات أو من تنظيم لمبادئ القواعد فصل السلطات وتحديد العلاقات المؤسسية الحكومية.¹

ومن ثم فإن الفكر السياسي التقليدي اقتصرته جهوده على السياسة ذاتها، فبقيت وصفية ظاهرية لم تتعمق في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية غوصاً تحليلياً، كما لم تعتمد إلى فهم وتحليل السلوك السياسي والعمليات المصاحبة لصنع السياسة، فأغفلت العلاقات العامة والاتصالات القائمة بين المؤسسات، وهذا

¹ حسن أبشر الطيب، "المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة"، مجلة الإداري، ع. 5 مارس 1993، ص ص 133-134.

ترتب عنه إبقاء محتوى السياسات العامة بعيدا عن البحث والتمحيص وأن الجهد الوصفي لها بقي محدودا وسطحيا.

ويمكن إرجاع سطحية الاهتمام بالسياسة العامة في هذه الفترة إلى كون علم السياسة مازال في إطاره الفلسفي الهيكلي ، ولكن بعد ما بدأ يتبلور علم السياسة ويغذوا فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية ، فقد حظي بالدعم العلمي والمعرفي اللازم واعتبارات السياسة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النشاط الاجتماعي والنفسي للمجتمع وللظاهرة الاجتماعية ، بعدما كانت تعبر عن حرجها للقانون وللعلاقة المتفاعلة بين المؤسسات الرسمية في ظل الأطر القانونية ، كما أن الظواهر الاجتماعية والسلوكيات التي كانت سابقا بعيدة عن تدخل السياسة مثل : الكوارث الطبيعية كنتائج للإدارة الإلهية حسب الاعتقادات المجتمعية وأن التربية ووضع المرأة قضايا خاصة لا يسمح بالتدخل في نطاقيهما كلها قد انتقلت من حالها الذي تميزت به في القرن 19م إلى الحالة الجديدة في القرن 20م وفق الآلية الترابطية التي من خلالها نجد أمر غير سياسي واقعا ضمن فئة القضايا السياسية.¹

2. المرحلة الثانية : مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية

شهدت هذه المرحلة تطورا نسبيا في مفهوم السياسات العامة وهذا نتيجة لأطروحات المدرسة السلوكية التي أدت إلى انتقال الاهتمام من وصف المؤسسات الدستورية وما يتصل بها من صلاحيات إلى التركيز بما يتم في هذه المؤسسات من عمليات وأنماط للسلوك.

¹ جان ماري دانكان ، علم السياسة - تر: محمد عرب صاصيلا ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1992) ، ص ص 42-46.

فقد برز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث الذي انصب اهتمامه أولاً على سلوكيات أعمال الحكومة وتحليلها ودراسة القواعد النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات ودراسة محددات التصويت في الانتخابات والنشاطات السياسية الأخرى ووظائف الجماعات المصلحية والأحزاب السياسية والسلوك التصارعي بين الثلاث وقد اعتمد هذا المدخل على آلية واضحة لوصف العمليات السياسية والتركيز على وصف واضح لمضمون السياسة العامة من خلال تحليل أثر القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تقويم نتائج السياسات العامة على المجتمع.

ومن ثم إن التحليل السياسي في هذه الفترة بحكم أنه كان لرصد وتفسير العمليات السياسية وما يتصل بها من تفسير اجتماعي ونفسي للسلوك الفردي والجماعي للفعاليات السياسية ، قد زاد وعمق الفهم لكيفية تشكيل ووضع السياسات العامة ، وما يتصل بذلك من توازن بين الجماعات المصلحية ومن توجهات هادفة لبلورة الإدارة المجتمعية غير أن العناية بمحتوى السياسات العامة قد ظلت في هذه الحقبة موضوعاً عارضاً لا يجد من المحللين السياسيين إلا اهتماماً جزئياً ومحدوداً.

3. المرحلة الثالثة : مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

تبلور مفهوم السياسة العامة من حيث كيفية تحليلها ووضعها والتبصر في أهدافها ومضمونها والتجديد لأساليب تنفيذها في إطار الإمكانيات المتاحة ، وكان هذا إنتاجاً للدور المتزايد والمتعاظم للدولة في مختلف شؤون المجتمع ، فقد شهدت هذه الفترة انحصاراً لفلسفة النظام الاقتصادي الحر من أبرز دعائتها المفكر الاقتصادي آدم سميث **Adam Smith** ومبادئها القائمة على حرية الملكية والتجارة وتحقيق المصالح الخاصة كما تميزت هذه الفترة بالأطروحات المؤيدة بتدخل الدولة كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي فقد

تعظم دور الدولة في المجتمع بالقدر الذي جعلها السلطة المهيمنة لكافة الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة.¹

كما تحولت الدول الغربية من نظم حكم تسلطية إلا نظم ديمقراطية وأصبحت سلطة الدولة تستخدم بشكل متزايد من أجل الاستجابة للاحتياجات والمطالب الشعبية ، قد أنتجت العملية السياسية الديمقراطية ما يعرف بدولة الضمانات الاجتماعية من خلال برامج التأمين الاجتماعي والصحة والتعليم العام وغيرها وهكذا فإن العلاقة البسيطة بين التحول الديمقراطي وبين الخصائص للدولة في العقود الأولى من القرن 20م قد تحولت إلى إشكالية معقدة ومتشابكة ونتج عن ذلك تنامي دراسات السياسة العامة في العلوم الاجتماعية.²

كما أن علم السياسة العامة لم يكتسب معناه الأصلي علمياً إلا في مطلع الخمسينات من القرن السابق على يد عالم الاقتصاد **هارول لاسويل** الذي تناول في كتابه من؟ يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ جوهر العمليات التبادلية والتوزيعية المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذها وكتابه مع **دانيال ليرنر D.Lirner** عام 1951 تحت عنوان « علوم السياسات : التطورات المعاصرة في الهدف والأسلوب » الذي تطرق إلى الإطار التحليلي للسياسات العامة وهنا يقول **لاسويل** « أن هناك اتجاهاً واحداً في العلوم الاجتماعية يتجاوز الحدود التخصصية لتلك العلوم المختلفة ولهذا الاتجاه وجهان فالوجه الأول هناك اهتمام وتركيز على احتياجات عملية صنع السياسات من المعلومات وهو يركز على عملية صنع السياسات وتنفيذها ، أما الوجه الثاني والذي يهتم بتطوير محتوى المعلومات وتفسيرها لصانعي السياسات ، فإنه يقع خارج نطاق العلوم السياسية» من خلال قول لاسويل نجده يحاول بناء إطار منهجي يقوم بمهمة توحيد معطيات العلوم

¹ حسن أبشر الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات _ (القاهرة : الدار الثقافية للنشر ، 2000) ، ص 18.

² جابريل ألموند وآخرون ، السياسة المقارنة : إطار نظري (تر : زاهي بشير المغيربي) ، ط1 ، (القاهرة : جامعة قاريونس ، 1996) ، ص 282.

الاجتماعية كأساس العلوم لعلوم صنع السياسات ويعتبر هدفه وصفيًا ،ذلك لأن إطاره المنهجي يركز على اصطلاح وسائل صنع تنفيذ السياسات العامة باستخدام أدوات البحث الاجتماعي .

لكنه لم يحدد الإطار المنهجي لحقل تحليل السياسات العامة وقد قام بذلك بعد خمس عشرة عاما الكاتب يكريلدورور yakzildouror الذي يعد المؤسس الحقيقي والفعلي لهذا الحقل وقد بدأ ناء إطاره المنهجي لعلوم صنه السياسات بتوضيح عجز العلوم الاجتماعية بما فيها الإدارة العامة عن تقديم مرتكزات عملية يمكن الاعتماد عليها في عملية تحليل السياسات العامة.¹

ولقد ارتبط مفهوم السياسة العامة وما يختص بعملية تحليلها ضمن التحول المطروح من قبل لاسويل فيما سبق إلى حد ما بالعلوم السياسية وحصرها بما يختص بنظام الحكم في أمريكا خاصة بعد ظهور المدرسة السلوكية في بداية الستينات وعندما تزايد الاهتمام بدراسة منهج تحليل النظم **System** **Analysais** الذي تحول من تسليط الضوء على الدولة فقط إلى تسليطه نحو الأبعاد المتعددة التي تشكل حقيقة اجتماعية ونتيجة لهذا التحول أصبحت الجماعات والقوى الاجتماعية هي ركيزة البحث والاهتمام والتحليل.²

ومع بداية السبعينات زاد الاهتمام بتحليل مخرجات النظام السياسي بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية والتورط الأمريكي في حرب الفيتنام حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات الحكومة الأمريكية إلى تحليل المشكلات ومحاولة صياغة السياسات التي تعالجها ،لذلك سرعان مل احتلت دراسات تحليل السياسات أهمية كبرى داخل مراكز المعلومات والاستخبارات ومراكز البحوث بدءا

¹ أحمد حسين مصطفى ، تحليل السياسات : مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية (الشارقة : جمعية الاجتماعيين 1994) ، ص 31-39.

² فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سبق ذكره ،ص 29.

من مؤسسة **Rand Corporation** ومرورا بمعهد **Brokitz** بروكيتز ومركز دراسات الشرق الأدنى وحتى وزارتي الخارجية والدفاع ولجان الكونغرس وكثيرا ما قام محللو السياسات في هذه المراكز بصياغة سياسات وموقف الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه العديد من القضايا ،حيث كان التركيز على مشكلات التضخم والبطالة والانفاق ومشاكل التجارة الدولية.¹

وهكذا انتقل حقل السياسة العامة من الوصف إلى التحليل إل أن صار محل الدراسة المقارنة في أواخر السبعينات بين مختلف الدول والنظم السياسية ويمكن ارجاع هذا الاهتمام المتزايد إلى مجموعة من العوامل:

1. الاعتماد على الحاسب الآلي في تحليل البيانات مع التركيز على الجوانب القابلة للقياس الكمي.
 2. تركيز التيار السلوكي في السياسة المقارنة على جانب المدخلات مع إهماله لجانب المخرجات.
 3. تزايد دور الحكومة في الحياة المجتمعية وفي كافة القطاعات على مستوى كل دول العالم.²
- وخلال مرحلة التسعينات وما بعدها من القرن 20، انتقلا إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين وما أحدثه من تغيرات على دور الدولة وارتفاع مستويات التفاعل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، فضلا عن تصاعد دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وغيرها في صياغة الأولويات للسياسات العامة وتحديد مساراتها وقد ساعد على تبلور هذا الدور التغير في مفهوم السيادة والاتساع المعلوماتي والاتصالي الذي منح للمنظمات الدولية الغير حكومية القدرة السريعة على التدخل في السياسة العامة الداخلية للدول

¹ سلوى الشعراوي جمعة وآخرون ، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، (القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، 2004) ص 29.

² زاهي بشير المغيري ، قراءات في السياسة المقارنة ، (ليبيا بنغازي : منشورات جامعة قارونس ، د.ت) ، ص 242.

ومن ثم التأثير في مضامين هذه السياسات ، كما ظهرت بحوث وكتابات جديدة تركز على دور الفاعلين الجدد في السياسات العامة كمنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني.¹

هذا كله ساهم في بلورة الاتجاهات الحديثة التي ترى أن السياسات العامة ما هي إلا محصلة للتفاعلات الرسمية والغير رسمية بين عدد من المؤثرين والفاعلين على المستوى المحلي والمركزي وأن السياسات العامة في ضوء ذلك تعبر عن إدارة الفاعلين والمؤثرين الذين هم عادة ما يكونون أعضاء في شبكة منظمة تدعى

حاليا باسم شبكة السياسة Policy Network

المطلب الثاني : خصائص السياسة العامة ومكوناتها ، أهميتها وأهداف دراستها.

الفرع الأول : خصائص السياسة ومكوناتها.

تنقسم السياسة العامة بجملة من الخصائص رغم تعدد تعريفاتها واختلافها من مفكر إلى آخر ويمكن عرض مجموعة من الخصائص كالتالي :

1. السياسة العامة حصيلة عملية تطرح فيها الاجتهادات والايديولوجيات مثلما تخضع للمعرفة وللأطر النظرية والأساليب العقلانية والتقنية.

2. أنها تناقش ثم تقرر ثم تصدر من جهات رسمية مخولة دستوريا أو قانونيا بذلك لكن لا يمنع من بحثها ودراستها ومشاركة الكثيرين في بلورة أفكارها وبدائلها ممن هم غير رسميين .

3. أنها تتناول قضايا ومسائل ومشكلات تهتم المصلحة العامة ولها طابع الشمولية لكن ذلك لا ينفي تناول السياسات العامة لقضايا تهتم شريحة أو فئة يتعاطف معها جمهور واسع من المواطنين أو تكون للسياسات العامة توجهات استراتيجية لا تشغل بال عموم المواطنين.

¹ فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 31.

4. أنها تقسم بالثبات والاستمرارية والديمومة في نفاذها وفعاليتها وإن كان لبعها سقف زمني يوقف مفعولها ويكون معلوما في قرا صدورها ،وعندها تكون السياسة العامة مرحلية أو مؤقتة بظرف سنة أو سنتين ثم ينتهي مفعولها.

5. ولكون السياسات العامة بمثابة مشروعات عمل فإنها تتسم بالواقعية والعقلانية وتكون قابلة للقياس والتقييم والتحليل.

6. وحتى حيث تكون السياسات العامة ثابتة ودائمة ومستقرة فإن ذلك لا يعني ديمومتها المطلقة، فقد تتغير الظروف والأحوال ويستجد منها ما يبرر وقفها وتعديلها ،لكن ذلك يستلزم صدور السياسة العامة البديلة من الجهة التي أصدرتها أو من جهة 'على منها خاصة في الظروف الاستثنائية والطارئة.

7. والسياسات العامة لا تكون عامة إلا إذا كانت متوافقة مع بيئتها وما يسودها من عقائد وآداب وقيم وثقافة ملبية لمطالبها ولتطلعاتها ، لكن ذلك لا يمنع من وجود ما يعارضها أو يختلف معها لاعتبارات سياسية ومصلحية يفترض أن تكون المصلحة العامة أكبر وأهم منها وبعبارة أخرى فإن أغلب السياسات العامة أطرافا رابحة وأخرى خاسرة،أو طرفا يخص بالكثير وآخر لا يصيبه منها إلا القليل.¹

مكونات السياسة العامة:

إن هيكلية السياسة العامة ترتبط وتشكل عبر منظومة من المكونات والعناصر تمثل حصيللة لجملة مفاهيم سلوكية مترابطة ومتفاعلة تنبع من الطرح الأكاديمي التحليلي النظري والتطبيقي لماهية وطبيعة السياسة العامة. حيث يتفق معظم المفكرين على المكونات الأساسية التالية للسياسة العامة:

¹ عامر خضير ،السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات ، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008) ،صص 10-11.

1. المطالب السياسية: Political Demands

تمثل المطالب حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى، تعمل الأبنية والتنظيمات الموجودة على تنظيم حجم وتعدد هذه المطالب ومن أمثلة هذه البنى: الجماعات الضاغطة والأحزاب السياسية وقادة الرأي ووسائل الإعلام.¹

فهو بذلك تشمل كل ما يطرح على المسؤولين من جانب الآخرين سواء كانوا من الأهالي أو من الفاعلين الرسميين في النظام السياسي، أو هي الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها أو انجازها من قبل الموظفين الرسميين في الدولة بخصوص قضية ما. وتختلف هذه المطالب في طبيعتها فقد تكون رغبة المواطنين أو المشرعين بأن تقوم الحكومة بعمل شيء ما أو قد تكون اقتراحا لإجراء معين بخصوص قضية ما.²

2. القرارات السياسية: Policy Decision

القرار مفهوم يدل على وجود عملية يتم فيها انتقاء بديل واحد أو عدد من البدائل من بين مجموعة من البدائل. وتعد النظرية القرارية من النظريات الجزئية لأنها تركز على الجانب الجزئي من النظام السياسي كنظام كلي وهذه النظرية تعني الدراسة المتفحصية والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة، والقرارات السياسية تمثل ما يصدره المسؤولون الحكوميون المخولون قانونيا لإصدار الأوامر والتوجيهات المعبرة عن محتويات السياسة العامة وتشمل تلك القرارات على الأطر التشريعية التي

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراحات والأدوات، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص135.

² موفق حديد محمد، مرجع سابق، ص 118.

تتخذ صيغة القوانين أو إصدار الأوامر لأغراض التنفيذ ومباشرة التطبيق أو وضع القواعد التنظيمية الموجه لأعمال الإدارة أو تقديم التفسيرات الإجرائية للعملية القضائية حيال تطبيق القوانين.¹

إعلان محتويات السياسة Policy contents Avertissement

وهو التفسير الرسمي لمضمون السياسة العامة والذي يشتمل على القوانين التشريعية والأوامر التنفيذية والداستير والقواعد والتنظيمات الإدارية وقرارات المحاكم إضافة إلى أقوال الموظفين الرسميين المعبرة عن اتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به لتحقيقها. وقد يكون وصف السياسة ومضمونها غامض ، كما قد يحصل التناقض عند شرحها أو شرح مضمونها في المستويات المختلفة أو في السلطات المستقلة عن بعضها أو في الوحدات الإدارية المتعددة. ونجد ذلك التناقض أيضا في مجال تفسير السياسة العامة مثلا المحافظة على البيئة من التلوث وسياسة استخدام الطاقة.

4. مخرجات السياسة: Policy output

هي مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي. فهي ردود أفعال النظام أو استجابته للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من بيئته.² أي أنها الانعكاسات المحسومة الناتجة عن السياسة العامة في ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يلتزمها المواطنون عن الأعمال الحكومية ، بمعنى المؤشرات الملموسة المنجزة كنتيجة للقرارات المتخذة أي ما تنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام به مستقبلا.³

5. العوائد وآثار السياسة : Policy Impact

¹ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 41.

² محمد شلبي ، مرجع سابق ، ص 138.

³ جيمس أندرسون ، مرجع سابق ، ص 18.

وتمثل صدى السياسة العامة في المجتمع وما تحققه من عوائد سواء بالرضى والقبول أو بالرفض والتنديد، وتكون مقصودة أو غير مقصودة، فكل سياسة آثار معنية، فإذا كانت ناجحة وإيجابية تكون في المصلحة العامة وتحقيق رضا الشعب أما إذا أحدثت آثارها ومضاعفات سلبية فلا بد من سياسة أخرى لاحقة لتعود العملية من جديد.

الفرع الثاني : أهمية السياسة العامة وأهدافها :

تكون السياسات العامة في المنظمة بمثابة توجيهات يسترشد بها الأفراد عند اتخاذ القرارات في مختلف المراحل القصيرة والبعيدة المدى وتغطي هذه التوجيهات أنواع مختلفة من القرارات الإستراتيجية والتكتيكية حسب الأهمية والابتكار والمعلومات المطلوبة. وتشكل السياسات مجموعة المبادئ والقواعد والمفاهيم التي تصنعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضعها الخطط والبرامج والإجراءات ويسترشد بها المديرون عند اتخاذ قراراتهم في انجاز نشاطاتهم الاعتيادية، ويلتزم بها المنفذون أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية. فهي الإطار العام الدائم الذي يوجه الإدارة في اتخاذ القرارات وتكون السياسات العامة أساسية مصدرها الإدارة العليا وتؤثر على كل وحدة في التنظيم من أعلالهم الوظيفي إلى أدنى وظيفة فيه، ويكون مجال تطبيقها شامل وعام وتكون لها أهمية عالية.¹

عموما الباحث السياسي في هذا المجال يلتزم تلك الأهمية وفقا لأسس علمية ومهنية وسياسية.

1. أسباب علمية :

¹ موفق حديد محمد، مرجع سابق ، ص 115.

يمكن دراسة السياسات العامة لاكتساب معرفة أكبر حول مصدرها وعملياتها وجذورها والمراحل التي مرت بها ومدى أهميتها للمجتمع ،وهذه المعلومات بدورها تزيد من فهمنا للنظام السياسي والمجتمع عامة فهي تعتبر متغيرا مستقلا أو متغيرا تابعا للتحليلات العلمية في حقل السياسة. فحين تكون السياسة العامة متغيرا تابعا فإن اهتمامنا ينصب على العوامل السياسية والبيئية التي تسهم في صياغة مفهومها مثال ذلك :كيف تتأثر السياسة العامة بتوزيع السلطات بين الجماعات الضاغطة والمؤسسات الحكومية؟ وكيف يؤثر معدل الدخل القومي والتحضر في توجيه السياسة العامة؟ أما حين نتعامل مع السياسات العامة بوصفها متغيرا مستقلا فإن التركيز يتحول نحو تأثير السياسات العامة على النظام السياسي والبيئة فكيف تدعم السياسات العامة النظام السياسي والخيارات المستقبلية التي يتطلع إليها ؟ وما هو تأثير السياسة في الكينونة الاجتماعية هذه الأسئلة تشكل محور اهتمام¹.

2. أسباب مهنية :

إذا كانت الأهداف العلمية ترمي إلى اكتشاف المعرفة فإن الأهداف المهنية تسعى لتطبيق المعرفة العامة لحل المشاكل الاجتماعية الواقعية ومعرفة كيف تصنع السياسة العامة وما هي آثارها وكيف يقوم الأفراد والجماعات والحكومات بالتواصل إلى أهداف السياسات العامة التي يقرؤها بالإضافة إلى تعلم أو معرفة أي السياسات نستخدم لتحقيق أهداف معينة.

3. أسباب سياسية :

يهتم هذا المدخل بأهداف السياسة العامة وكيف تهتم الحكومة باختيار السياسات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة وبذلك تتجاهل دور محلل السياسة الموضوعي وضرورة تحييزه نحو المشاكل الاجتماعية

¹ جيمس أندرسون ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 20-21.

والسياسية المعاصرة التي يحاول تحليلها وإيجاد السياسات المناسبة لمعالجتها ومن ثم فالسياسة العامة هي جوهر العمل الحكومي الذي يبرز توجهات الدولة وأساليبها في إحداث التغيير أو منعه فهي تهدف في مجملها لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسية :

1. بناء الدولة وتأكيد سيادتها في دائرة اختصاصها الإقليمي بما يؤمن لها تحقيق الاستقرار والاستقلال

في منهجها السياسي وفرض سيادتها الداخلية والخارجية.

2. حل المشكلات المجتمعية المتوقعة في إطار يؤمن إدارة المجتمع ويحفظ حقوق الفرد والجماعة.

3. وضع الأطر الفكرية وتحديد الأساليب العلمية لتحقيق التنمية الشاملة وهذا يفرض عليها رسم

منهجية عملية تستهدف الاستغلال الأمثل للموارد والاستفادة من التطور التكنولوجي.¹

أما عن الهدف الكلي لعلم السياسة العامة يتمثل في توظيف المعرفة والنظم والأساليب العلمية في الأداء والأجهزة والطرق التقنية الحديثة لزيادة القدرات والإمكانيات في التفاعل الإيجابي مع قضايا التنمية والتحديث ومعالجة المشكلات المجتمعية بدرجة من الكفاءة.²

المطلب الثالث : مستويات السياسة العامة وتصنيفاتها

إن عملية صنع السياسة العامة يشارك فيها العديد من الفاعلين على اختلاف موضوعاتها لكن بعض السياسات تحظى باهتمام بالغ من قبل الجماهير وتستقطب فئات عديدة ،في حين لا تجد بعض السياسات الأخرى أي اهتمام لذلك فإن السياسة العامة تتعدد

الفرع الأول : مستويات السياسة العامة

¹ حسن أبشر الطيب ،الدولة العصرية دولة مؤسسات _ ، مرجع سابق ،ص ص 31-32.

² حسن أبشر الطيب ، المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة _ ، مرجع سابق ،ص 136.

يمكن أن نميز ثلاثة مستويات على أساس المشاركة ونطاقها ومجالاتها وهذه المستويات هي :

1. المستوى الجزئي (Micro Policy)

2. المستوى الوسيط (Intermediate Policy)

3. المستوى الكلي (Macro Policy)

يشتمل المستوى الجزئي على مجهودات ونشاطات الأفراد والشركات والمجتمعات الصغيرة أن تحقق نجاحا بإقناع الحكومة بتبني سياسات مفيدة لهم ، أما المستوى الوسيط فالتركيز فيه على المجالات الوظيفية المتخصصة كتنظيم عمل شركات الطيران ، أو الجامعات الخاصة ويتضمن هذا المستوى علاقات بين السلطات التشريعية والمؤسسات الإدارية وجماعات المصالح ، أما المستوى الكلي فيحدث حينما يهتم المجتمع ككل بتغطية معينة تجذب انتباه قيادات العمل الحكومي على المستوى الوطني سنحاول التفصيل في كل مستوى من المستويات الثلاث في الآتي :¹

1. المستوى الجزئي (Micro Policy):

يشمل هذا المستوى نشاطات الأفراد للحصول على قرار في موضوع يخصه من مؤسسة إدارية حكومية مثلا قرار باستثناءه من قوانين الضرائب ، أو حينما تحاول شركة أن تحصل على استثناءات لها في مجال قوانين الترخيص في الأمثلة نجد التركيز على قضية تهتم فردا أو قطاعا محليا صغيرا ، كما نلاحظ أن صنع السياسات هنا يتطلب فقط قرارا من عدد محدود من المسؤولين.

وعلى المدى القصير نجد أن سياسات المستوى الجزئي تظهر كسياسات توزيعية ويمكن اتخاذ قرار بشأنها بصرف النظر عن ندرة الموارد. وبهذا فإن القرارات في هذا المستوى تمس بصورة مباشرة المستفيدين منها

¹ أحمد مصطفى الحسين ، مدخل إلى تحليل السياسات العامة ، ط 1 (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، 2002) ، ص 241.

، لا يؤثر على مطالبات آخرين بأنواع أخرى من القرارات وبما أن المستفيد يطلب منفعة له ،ولا يعارض أو يتدخل في نشاطات الآخرين لتحقيق منافع متشابهة ،فإنه لا يواجه معارضة أو منافسة من جماعات أخرى ،وبسبب تعدد البرامج والخدمات الحكومية وتوفرها مجموعة من المنافع المتعددة ،فإن هناك اتساع متواصل لنشاطات المستوى الجزئي لصنع السياسات العامة.¹

2. المستوى الوسيط (Intermediate Policy)

يشمل هذا المستوى السياسات والنشاطات المرتبطة بها والتي تركز على نشاطات وظيفية ذات طبيعة متخصصة وتركز على قضايا بعينها. وقد تتم عملية صنع السياسات فيها من خلال علاقة متداخلة تضم المؤسسات الإدارية المتخصصة في هذه القضية بالإضافة إلى جماعات المصالح المهمة بها وربما أيضا اللجان التشريعية على حسب طبيعة النظام السياسي الموجود ودرجة المركزية واللامركزية الموجودة فيه.

3. المستوى الكلي (Macro Policy)

في هذا المستوى يتم صنع السياسات التي تجذب اهتماما قوميا وتكون القضايا التي تناقش في هذا المستوى مؤثرة في قطاعات عريضة من المواطنين وهناك بعض القضايا التي تخص بهذا البعد الكلي منها مثلا اعلان الحرب أو برامج التنمية الاقتصادية الشاملة وفرض الضرائب القومية وغيرها من القضايا. وقد تنتقل بعض القضايا من المستوى الجزئي أو المستوى الوسيط إلى المستوى الكلي لسبب أو لآخر.

¹ المرجع نفسه، ص 70.

فقد يتم ذلك من خلال المسؤولين أو بسبب عدم رضا المستفيدين من الطريقة التي عولجت بها مشاكلهم أو لأسباب تتعلق بالظروف السياسية العامة، ويتكون المشاركون في هذا المستوى من الرئاسة العليا للدولة وقيادات الأحزاب السياسية والأجهزة الإدارية والتنفيذية. وتكون القرارات التي تتخذ في هذا المستوى مختلفة عن المستويات الأخرى. وذلك لأن تحول المشكلة من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا يوسع من نطاقها ويجذب إليها عدد أكبر من المشاركين مما يؤدي إلى تغير في نوعية القرار النهائي.¹

ومن أهم مميزات هاته السياسة العامة الكلية

1. أنها تتسم بالوضوح النسبي لموضوعاتها وبسهولة البحث حولها.
2. تعدد الجهات الرسمية الداخلة في مناقشتها الحكومية.
3. تستدعي اهتمام رئيس الحكومة وتدخله كطرف مشارك في حسمها نظرا لأهمية القضية وارتباطها بالمصلحة العامة.
4. أنها سياسات عامة تتطلب نوعا من التوازن أو التوفيق بين الخيار العام الذي يمثل رغبة شرائح المجتمع وبين خيار السياسة الذي يمثل التعبير الفعلي لتوجه صانعي السياسة العامة.²

وفي تقسيم آخر مستويات السياسة العامة يطرح الدكتور **فهمي خليفة الفهداوي** مستويات السياسة العامة في إطار هرمية البناء المؤسسي للدولة أو الحكومة، ذلك أن البناء المؤسسي للدولة أو الحكومة يقوم على مجموعة العلاقات والروابط التي حددها الدستور بشكل قانوني مبينا نوعية الصلاحيات

¹ أحمد مصطفى الحسين ، مرجع سابق ، ص 243.

² جيمس أندرسون ، مرجع سابق ، ص 72.

والتسلسل الهرمي وأسس المركزية واللامركزية وهو بذلك يرسم الحدود التخصصية للمهام والواجبات والصلاحيات والسلطات ومن بين المستويات نذكر ما يلي :¹

1. السياسات العامة على المستوى التشريعي :

والتي يتم اتخاذها على مستوى السلطة التشريعية (برلمان ،مجلس الشعب، جمعية وطنية ...) المسؤولة عن سن القوانين أو إصدار اللوائح القانونية والتي عادة تتسم بالعموم والشمولية.

2. السياسات العامة على المستوى الحكومي :

تتمثل في توجهات الحكومة وقراراتها الصادرة من خلال مؤسساتها القائمة والتي تجسد الأطر السياسية وبرامج الخطط المرحلية والتنمية وكذا تلك السياسات التي تسعى لترجمة القوانين والسياسات التشريعية.

3. السياسات العامة على المستوى التنفيذي الإداري :

وهي السياسات التي تتخذها الأجهزة الإدارية والمنظمات الرسمية البيروقراطية القائمة في لحكومة فيما يخص تنفيذ السياسات الصادرة على المستوى الحكومي الأعلى.

4. السياسات العامة على المستوى الفني الإجرائي :

وهي تتكون من مجموعة القواعد والمعايير التي تعتمد عليها الإدارة بصفة عامة ،لغرض إرشاد الموظفين القائمين على تنفيذ السياسات الصادرة على المستوى الحكومي الأعلى.¹

¹ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 66.

كما يطرح مفهوم آخر ضمن مستويات السياسة العامة وهو **المستوى العقيم للسياسة العامة** الذي لا يتوافق مع المستويات الثلاث السابقة الذكر فهو يمثل مستوى خارجيا مفروضا أملته المعطيات الراهنة على الواقع السياسي والاجتماعي دوليا وإقليميا ووطنيا ، كنتيجة سلبية تقع ضمن النتائج التي استحدثتها مفارقات القوة والهيمنة. وقد أصبح هذا المستوى مرجعا للمؤسسات والمنظمات الدولية في أغلب قراراتها وسياساتها العامة وهنا يبرز مفهوم **السياسة العامة العالمية* International public Policy** القائمة على اللاتوازن التي يفرضها هذا المستوى المتميز بفرض حالة التبعية والهيمنة. وهنا تفقد هذه السياسات العالمية جدواها وتخرج عن كونها تسعى لإيجاد فرص التعايش لحل القضايا الدولية.²

الفرع الثاني : تصنيف السياسة العامة.

عموما ما يمكن تصنيف السياسات العامة إلى ثلاثة أنماط:

1. تصنيف السياسات في إطار الأهداف الكلية للدولة :

¹ المرجع نفسه ، ص ص 66-69.

*إذا كان الحديث عن السياسة العامة للدولة على المستوى المحلي يدور في فلك الدولة وداخل إقليمها فإن الحديث عن السياسة العامة العالمية ينحرف إلى المستوى العالمي ببيئة وصانعين مختلفين عن ما نعرفه في عمليات السياسة العامة المحلية ويقصد بالسياسة العامة العالمية مخرجات الوكالات العالمية والمنظمات الدولية والمؤسسات وكل الهيئات التي تساهم في تسيير الشؤون والحاجات الإنسانية على مستوى عالمي ، وإذا كانت السياسة العامة عبارة عن استجابة اتجاه مشاكل المجتمع فإن السياسة العامة العالمية هي استجابة لمشاكل وقضايا المجتمع العالمي ويكون ذلك باتفاق بين الحكومات أو ممثليها أو المنظمات على المستوى العالمي بخصوص التصرف أو عدم التصرف اتجاه قضايا السياسة العامة العالمية أو التخفيف عنها.

² عبد الله عاشوري ، **قواعد السياسة العامة العالمية وانعكاساتها على دور الدولة بعد الحرب الباردة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : إدارة دولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2013-2014 ، ص 30.

يقوم على أساس تقصي الآثار المباشرة للسياسات في مجمل التوجهات والغايات المستقبلية المتصلة ببناء الدولة والمجتمع من خلال تحقيق سبل التقدم وتحقيق التنمية وبلوغ التجديد الحضاري والثقافي فيها وتنقسم هذه السياسات إلى :

1.1. السياسات العامة الخاصة بالبقاء وتحديد الهوية الحضارية وأمنها الوطني :

وهي السياسات الهادفة إلى تأمين سيادة الدولة وتحديد هويتها وتأكيد استقلالها وأمنها وتشمل: الدفاع ، السياسة الخارجية.

2.1. السياسات العامة الخاصة باستمرارية النمو والاستثمار التنموي وتطوير المجالات الاقتصادية :

تهدف هذه السياسات لدفع كفاءة الخدمات وتوسيع أساليب الاستفادة منها ومن هذه السياسات هناك السياسات الخاصة بالتعليم، الصحة، النقل والمواصلات ، أما السياسات العامة الخاصة بالاستثمار التنموي فهي تهدف لترشيد وتعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانات لإشباع حاجات مجتمعة متوقعة في المستقبل لذا فالسياسات العامة ذات التوجه الاستثماري التنموي قد تكون :

1. امتداد طويل المدى لسياسات كما يحدث في خطط التنمية الخماسية والعشرية.

2. استشراف لمجالات جديدة في الاستثمار والتنمية لتعزيز إمكانات المستقبل بهدف التحسب لتلبية حاجات الأجيال القادمة.

3. محاولة استباق التغير المتسارع بابتكار مستقبلات بديلة ووضع البنى الأساسية لها وفقا للإمكانات المتاحة.¹

3.1. السياسات العامة الخاصة باستكشاف المحددات المستقبلية :

¹ حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، مرجع سابق، ص 39-40.

وهي سياسات تهدف لاستقراء وتحديد نوعية المحددات المتوقعة في المستقبل والشروع في تحديد المعالجة العملية لها مثل : البدائل الممكنة للطاقة ،تحديد واختيار البدائل الممكنة لتعظيم الاستفادة من إقليم الدولة ،استكشاف آثار الصناعات المتعددة على البيئة حاضرا ومستقبلا وتدابير الحلول للحد من الآثار السلبية.

2. تصنيف السياسات العامة حسب وظائف الحكومة :

تقوم الحكومة في ظل الدولة العصرية بدورين رئيسيين ،دور تقليدي يتمثل في حمايتها للمصلحة العامة ودور تنموي حديث متجدد ،وفي إطارهما تقوم الحكومة بعدة أعمال فهي تضبط وتعديل الصراعات بين المجموعات وتنظم المجتمع ،كما تقوم فوائده رمزية على أفراد المجتمع ومقابل ذلك تقوم بجباية الضرائب ووفقا لذلك تصنف السياسات العامة في إطار وظائفها إلى :

1.2. السياسات العامة التنظيمية :

هي تلك السياسات التي تهدف لضبط وتنظيم وتعديل سلوك الأفراد والجماعات وإيجاد الحلول لوجه الصراع والنزاع وفق نظم وقواعد نابعة من القيم والمعتقدات و الثوابت الحضارية للمجتمع بالاعتماد على الجبرية القانونية والتهديد وكذا توجيه السلوكات بالنصح والارشاد وتقديم الاغراءات المادية نظرا لتعقد الحياة وتزايد أنشطة الحكومة في مواجهة مشاكل المجتمع من تعليم ،صحة،أمن وسكن ،كما تعنى هذه

السياسات بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية كحماية الممتلكات الاجتماعية للأفراد وضبط أجوره وحقوقهم وتنظيم طرق النقل والمواصلات وغيرها....¹

2.2. السياسات العامة الاستخراجية :

هي تلاك السياسات التي تجسد في توجهات الحكومة نحو تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها تكون عادة في شكل ضرائب أو رسوم، تهدف إلى توفير إيرادات عامة يستلزمها الانفاق العام وإعادة توزيع الدخل وحماية المنتجات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات ، كما تعد عاملا هامافي توجيه وسائل الانتاج نحو الفروع الإنتاجية التي ترغب الحكومة في تنميتها.

3.2. السياسات العامة التوزيعية والسياسات العامة لإعادة التوزيع :

تهدف سياسة التوزيع إلى تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع. ويعتمد مستوى كفاءة وفعالية الأداء التوزيعي لنظام الحكم على اعتبارين : كمية القيم الموزعة ونطاق المستفيدين من التوزيع. وتعنى سياسة التوزيع في المقام الأول بالخدمات الأساسية كالتعليم، الدفاع، والرفاه الاجتماعي وغيرها.

ويرتبط بسياسة التوزيع ما يعرف بسياسة إعادة التوزيع حيث تعنى بتحقيق مزايا مادية لجماعة معينة من المجتمع حتى ولو أدى ذلك إلى وقوع أضرار مادية على الجماعات الأخرى مثل :رفع الضرائب.

4.2. السياسات العامة الرمزية :

¹ مرجع نفسه ، ص ص 42-43.

ويقصد بها خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتغذي الإحساس بالولاء الوطني. وتدفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن. فالدول تهتم بالآثار وتنشئ لها المتاحف وتضع بعضا منها في العواصم والمدن الرئيسية لتذكر الناس بأمجاد تاريخهم كما تشير القيادة السياسية في أحاديثها دوما إلى الرموز البطولة والحكمة التي يتضمنها تاريخ الأمة لاستنهاض العزائم والتغلب على مشاعر الإحباط التي يتولد في ركاب الأزمات. كذلك لكل دولة أعياد وطنية يحتفل بها على المستويين الرسمي والشعبي.¹

كما أن السياسات الرمزية **Symbolic Policy** تعزز العدالة والسلام أو الأمن الاجتماعي كأن وقع الدولة على اتفاقيات تتعلق بالشفافية وحقوق الإنسان وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية ومنع إنتاج أسلحة الدمار الشامل، أو منع القيام ببحوث الاستنساخ البشري وغيرها من السياسات والمواقف الدولية التي لا تكلف أحدا مالا ولا تعطي لآخر أية منفعة مباشرة، وإنما تشعرهم جميعا بأنهم مواطنون في دولة آمنة وحضارية تنشُد الأمن والسلام الاجتماعي لجميع الأفراد.²

المبحث الثاني : ايكولوجيا (بيئة) السياسات العامة.

البيئة هي تلك العوامل المحيطة بإطار السياسة العامة التي تؤثر بموضوعها سلبا وإيجابا وتؤثر العناصر البيئية على طبيعة ونمط واجراءات النشاط الحكومي خاصة فيما يتعلق بوظيفة رسم السياسة العامة.

¹ علي الدين هلال ، تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية ، ط 1 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، 1988 ، ص 38.

² عامر خضير الكبيسي ، مرجع سابق ، ص 24.

فالحاجة إلى سياسة عامة تولد في البيئة وتنتقل إلى النظام السياسي عبر قنواته ،إضافة إلى دور البيئة في وضع بعض القيود والمحددات على متخذي القرارات¹

المطلب الأول : البيئة التنظيمية والبيئة الاجتماعية.

الفرع الأول: البيئة التنظيمية

تشمل البيئة التنظيمية لأية حكومة الهيكل الدستوري للحكومة وبنيتها التشكيلية ونظام الحكم ،فهيكल الحكومة يعني ما إذا كانت الحكومة موحدة كالمغرب ،فرنسا ... أو دولة اتحادية كالولايات المتحدة وبنية الدولة تشمل علاقة المؤسسات الدستورية ببعضها البعض خاصة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. أما نظام الحكم يشير إلى طبيعة النظام إن كان جمهوريا أم ملكيا ،ملكيا تقليديا أم ملكيا دستورا ،هذه البيئات تدي إلى وجود حقائق تنظيمية يصعب أن تعمل السياسة العامة دون التعامل معها بشكل يومي.

ففي الدول الموحدة يكون عمل السياسة العامة أكثر التصاقا بالسلطة المركزية. ونادرا ما تتمتع السلطات الاقليمية بصلاحيات لصنع سياسات عامة فيما عدا وضع تعليمات ولوائح لتنفيذ سياسات الحكومة المركزية في العاصمة ،لذا يكون التخطيط الحكومي أكثر تعقيدا وعلى الحكومة مسؤولية أخلاقية لرعاية مصالح جميع المناطق في الدولة بينما العكس في الدول الاتحادية حيث تتوزع مهام صنع السياسات العامة وتنفيذها بين السلطات الاتحادية في العاصمة الاتحادية للدولة وبين حكومات الأقاليم (الولايات) وهذا التشارك يدعو إلى تعاون مستمر بين تنظيمين متميزين هما الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية ،وكثيرا ما تظهر الخلافات بين هذين التنظيمين خاصة فيما يتعلق بتبني سياسات تخص الأقاليم حيث ترى

¹ سميرة نوي ، تأثير الأزمة المالية على السياسة العامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،تخصص السياسة العامة و الادارة المحلية ،كلية العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص9.

حكومات الأقاليم أنها في كتي من الأحيان أقدر من الحكومة الاتحادية على فهم احتياجات مواطني الأقاليم.

تختلف بنية الدول في الآليات الدستورية التي تحكم عملية صنع السياسات العامة في الدول ذات النظم الحرة تكون السلطة التشريعية المنتقاة من قبل الشعب هي احبة سلطة التشريع ونع القرارات. أما في الدول التي لا تزال في طور التقدم السياسي فيكون هناك تداخل بين السلطات الثلاث وعادة ما تطغى السلطة التنفيذية على السلطتين وتلعب بذلك دورا كبيرا في عمليات السياسات العامة وفي دول حرة ذات نظام سياسي مؤسسي تكون السياسة العامة نتاج لتفاعل السلطات الثلاث بشكل متكافئ.

يسود الاعتقاد أن نظام الحكم الملكي الدستوري أفضل من الحكم الملكي المطلق ذلك لأن السياسات العامة في الحكم الملكي الدستوري تنضبط دستور لا يسمح لشخص معين أو سلطة ما بالسيطرة على عمليات مخرجات السياسة العامة وفي النظام الجمهوري الانتخابي تكون عملية صنع السياسة عبارة عن تشارك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

الفرع الثاني: السلطة الاجتماعية:

يؤثر التركيب السكاني على السياسة العامة لذا نجد غالبية حكومات الدول تواظب على إجراء تعداد سكاني باستمرار، إذ أن أعمار السكان ونشاطهم الاقتصادي وتوزيعهم على المساكن والتجمعات البشرية كلها عوامل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند صنع سياسات الدولة، وإذا أغفلت الحكومة هذه العوامل التي تتغير باستمرار فإن سياسات التنمية الاجتماعية فيها ستعاني مشكلات كثيرة.

كما أن المجتمع يتغير فإن على الحكومة ملازمة هذا التغير بتغيير مماثل في السياسة العامة واختلال التوافق بين تغيير المجتمع وتغيير احتياجاته وتوقعاته من جهة وتغيير السياسات الحكومية من جهة أخرى

يؤدي إلى نشوء فجوات في أداء الحكومة، هاته الفجوات تعني أن الحكومة غير قادرة على مواكبة تغيير المجتمع، وليست لديها الكفاءة على التنبؤ بالتغيير في احتياجات المواطنين وغير قادرة على المبادرة بالتصرف لإشباع المجتمع، فالعوامل الاجتماعية هي وسيلة لتخطيط عمل ونشاط الحكومة في المستقبل منها كانت حاجة الحكومة لتوظيف خبراء ومتخصصين للتنبؤ بمستقبل المجتمع.¹

المطلب الثاني : البيئة الاقتصادية.

تحرص الحكومة على دراسة متغيرات اقتصادية مهمة جدا تؤثر على سياساتها مثل : معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدلات التضخم ومستوى الاستيراد والتصدير والتعاقدات الاقتصادية والثقافات التجارية مع دول أخرى ومعدلات صرف العملة وأسعار الذهب والنفط وغيرها.

فالعوامل الاقتصادية للمجتمع تلعب دورا أساسيا في عمليات السياسة العامة، فالحكومات عادة ما تتبنى سياسة ما بناء على مقتضيات اقتصادية محددة وأحسن مثال على ترابط الاقتصاد بالسياسة العامة : هو أنه خلال الكساد الاقتصادي الكبير في أمريكا بين 1932-1939 انخفض الإنتاج العام لسوق الأمريكية وتدهورت القدرة الاتفاقية للمواطنين وتدهورت كذلك القوة الشرائية للدولار، هذه الأوضاع الاقتصادية اضطرت الحكومة الأمريكية لصياغة سياسة شاملة تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني ومواكبة حاجات المجتمع الأمريكي لتحسين أوضاعه المعيشية والقضاء على البطالة واختلال الناتج المحلي لعدة شهور، جاءت سياسة الاتفاق الجديد مع الشعب والتي بمقتضاها قامت الحكومة بضخ كميات كبيرة من عملة الدولار إلى السوق، وقامت بزيادة العرض من الدولار عن طريق تشجيع الطلب على المواد الاستهلاكية

¹ عبد الفتاح ياغي ، السياسات العامة: النظرية والتطبيق ، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ، 2010)، ص

وشراء المساكن والاقتراض من البنوك لإقامة مشروعات فردية وعائلية ،وهذا ما كان تطبيقا عمليا لنظرية كينز التي تدعو إلى تدخل الحكومات لانقاذ الاقتصاد.¹

المطلب الثالث : البيئة السياسية والبيئة الدولية.

الفرع الأول: البيئة السياسية

تعتبر سياسات الدول جزءا لا يتجزأ عن سياسة الحكم وعن علاقات الأحزاب والجماعات السياسية ،فلاستقرار السياسي أو الحروب التي تخوضها الدولة والثقافة السياسية وغيرها من عوامل تجعل سياسة الحكومة تأخذ شكلا معينا. فكثيرا من السياسات العامة يتم تغييرها خلال مراحل إعدادها أو تبنيها أو تقييمها وذلك بسبب تدخلات أو تأثيرات من الوسط السياسي المحيط بالحكومة وقد يؤثر كل من عوامل البيئة السياسية بشكل متباين ومختلف عن تأثير غيره من العوامل فمثلا :وجود تنافر طائفي في لبنان يؤثر على السياسات الاقتصادية والتنموية وحتى سياسات الهجرة والتجنس فمثلا يدعي كثيرون أن هوس الأقليات المسيحية اللبنانية في المحافظة على حصتها من المناصب السياسية في الوزارات والبرلمان والوظائف العامة والجيش تجعلها تعارض بقوة أي محاولة من المجتمع أو الحكومة لتجنيس مواطنين مسلمين ،خوفا من تزايد عدد المسلمين أكثر بالتالي يفقد المسيحيون حصصهم ، ومثال آخر :تبني الحكومة الأمريكية التي يتزعمها جمهوريين لسياسات زراعية تعطي منحا وامتيازات ضريبية للمزارعين ذلك لأن كثيرا من المزارعين ينتسبون للحزب الجمهوري خاصة في الوسط والغرب من الدولة ليس لأن هؤلاء المزارعين هم فعلا أحق من غيرهم لنيل مساعدة الحكومة ومثل ما سبق أيضا ،إسراع الرئيس بوش الابن بإرسال مساعدات مالية وحركية لولاية ميسيسيبي عندما ضربها إعصار اكرينا سنة 2005 وفي نفس الوقت

¹ المرجع نفسه ، ص 54.

تخاذل عن إرسال المساعدات لولية ملاصقة لمسيحي هي لوزيانا وسبب ذلك قرار الرئيس الأمريكي هو البيئة السياسية الحزبية في المجتمع الأمريكي والتي تختلق ثقافة العشائرية السياسية.¹

الفرع الثاني: البيئة الدولية

إن دخول العالم القرن الحادي والعشرون قد حتم ومازال يحتم على الدولة مزيد من الاستعدادات إزاء مشكلات متضاعفة ومتفاقمة وجديدة يمكن أن تحدث وبالتالي هي قادرة على تخريب المنجزات السابقة إن لم يتوصل إلى معالجات حاسمة لتلك المشكلات مثل الانفجار السكاني، الشركات المتعددة الجنسيات، التلوث البيئي وغيرها هذه الظروف تفوق قدرة الدولة الواحدة نتيجة تشعب تأثيراتها على مختلف أنحاء العالم مما يجعل هذه السياسات عالمية.²

الأجواء العامة في العالم وعلاقات الدولة مع دول الجوار ودول العالم الأخرى وحالات الحروب والمجاعة وغيرها من ظروف كلها تفرض واقعا على الحكومة فتدعها لتبني سياسات معينة فالترابط بين الواقع المحلي والواقع الدولي هو ترابط متداخل ومعقد وعلى الدولة مراعاة المعايير الدولية عند تبنيها سياسات ما كما تراقب الدول الأخرى الدول الأخرى بعضها البعض وتدرس سياساتها فمثلا تحرص الدول على تبني سياسات تنظيم العمل واستقدام العمال بحيث لا تتعارض تلك السياسات مع الحقوق الإنسانية التي تعترف بها دول العالم. كما يزيد من أهمية العامل الدولي حقيقة تملك دول معينة نفوذا يتعدى حدودها مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تتدخل في سياسات الدول الأخرى وتلعب دور المعلم الذي يفرض إرادته

¹ المرجع نفسه، ص ص 53-56.

² فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 213.

التي تخدم مصالحه الشخصية ، كما تدخل اتفاقيات السلام والانضمام للتكتلات الإقليمية والدولية ومعاهدات التجارة وغيرها ضمن العوامل الدولية التي تراعيها الحكومات المحلية عند تبني سياسة ما.¹

المبحث الثالث : المراحل الكبرى للسياسة العامة.

هناك إشكالية لدى الكثير من الباحثين حول دراسة السياسة العامة من حيث تحليلها وكيفية صنعها وكذا أسبقية مرحلة التحليل عن الصنع أو العكس ، لكن لو تفحصنا بشكل دقيق نجد أن أسلوب التحليل هو عملية منهجية تخضع لأطر متعددة تلازم السياسة العامة من بدايتها كمطالب إلى مرحلة تنفيذها ، فتحليل السياسة العامة هو كل عملية قبلية وبعديّة تدخل في كل مراحل السياسة العامة المتبلورة في عملية الصنع (اعداد ، تنفيذ ، تقويم).

المطلب الأول: تحليل السياسة العامة.

الفرع الأول : مفهوم تحليل السياسة العامة.

لقد ساهم العديد من المفكرين في إعطاء تعريف شامل لتحليل السياسات العامة نذكر منها :

يرى السيد ياسين « أن تحليل السياسة العامة هو ذلك الجهد الهادف إلى توضيح الآثار التي يمكن أن تترتب عن اختيار حل واحد أو عدة حلول سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعديّة أي أن تحليل السياسة العامة ، يتنبأ في حالة التحليل القبلي بالآثار المتوقعة وقد يحدد في حالة التحليل البعدي آثار هذه السياسات العامة.²

¹ عبد الفتاح ياغي ، مرجع سابق ، ص 57.

² السيد ياسين ، السياسات العامة : القضايا النظرية والمنهجية ، (مصر : دار النهضة المصرية ، 1988)، ص 03.

ويعرفها حسن أبشر الطيب « بأنها الجهد المنظم للبحث والدراسة والتحليل لبدائل السياسة العامة بهدف توافر وتكامل المعلومات. التي تحدد مواطن القوة والضعف في كل بديل وبالتالي لتحقيق هذا الهدف فهي تشمل : تجميع وتفسير دلالات المعلومات واستخدام أساليب حل المشكلات ومحاولة استكشاف الآثار المترتبة على اختيار كل بديل من البدائل الممكنة.¹

وعليه فإن تحليل السياسة العامة تتضمن مجموعة الاختصاصات الشاملة حيث تحدد هذه الأخيرة المنهجية التي يهدف إليها تحليل السياسة العامة ، فمن حيث الاهتمامات يركز تحليل السياسة العامة على الجوانب التالية :

أ. دراسة وتفسير العملية السلوكية للسياسة العامة.

ب. البحث في أسباب السياسة العامة القائمة ونتائجها.

ت. تنسيق التركيز المعرفي والعلمي لتطوير نظريات واختيار فروض وافية في السياسة العامة يمكن تطبيقها في المؤسسات المعنية.

أما من حيث نطاق ومجالات الدراسة والتحليل فإن دراسات تحليل السياسة العامة تتضمن دراسة محتوى السياسة العامة وعملية السياسة العامة ومخرجاتها وتقويمها والمعلومات المطلوبة في صنعها. وكذا دعم العملية المتعلقة بتحسين عملية السياسة العامة وإثبات صحة أو شرعية تحليل السياسة العامة.²

الفرع الثاني : الخطوات المنهجية لتحليل السياسة العامة :

¹ حسن أبشر، "الطبيب، تحليل السياسة العامة"، مجلة الإداري، ع. 56، مارس (1994)، ص 25.

² فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

لقد تعددت اجتهادات المفكرين في وضع خطوات منهجية يتبعها محلل السياسات نورد فيما يلي أهم المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسة العامة.

صنف وليام جونسن William Jonson مراحل تحليل السياسة العامة إلى ثمانية مراحل هي :

1. تحديد القضايا التي تحتاج أهمية كبيرة من أجل أن توضع لها سياسة معينة أو إعادة تطريفها.
2. وصف المشكلة : تحديد الفجوة بين الواقع والوضع المثالي.
3. اختيار أهداف معينة لا نجازها بواسطة السياسة التي رسمها المسؤولون.
4. فحص البدائل : تشخيص الأساليب الملائمة لإنجاز الأهداف المرسومة.
5. تقييم البدائل : تقدير احتمالات آثار كل بديل بما في ذلك المنفعة والكلفة.
6. اختيار البدائل : إعطاء الصيغة القانونية لبرامج وأساليب تنفيذها.
7. تنفيذ السياسة : تطبيق واحدة أو أكثر من عمليات التنفيذ لإنجاز الأهداف التي صممت لها السياسة.

8. الرقابة والتقييم : معرفة نتائج تنفيذ السياسة والحكم عليها إذا ما حققت أهدافها.¹

*لكن هذه الخطوات تفتقد للدقة والتفصيل كما تفتقد مراحل مهمة كمرحلة جمع المعلومات ويمكن حصر

مراحل تحليل السياسة العامة في الآتي :

1. تحديد وتعريف المشكلة العامة :

المشكلة العامة هي إطار فكري يساعد على وصف واقع معين وعلى تنظيم الجهد الهادف لفهم وتغيير هذا

الواقع من حال إلى حال آخر.¹

¹ موفق حديد ، مرجع سبق ذكره ، ص 163.

وبالتالي فهي ظاهرة محددة لها أغراضها وآثارها المباشرة والغير مباشرة كما أنها قابلة للحل في إطار المكونات والمقومات البيئية والمشكلة لا تصبح قابلة للحل والمناقشة إلا بعد إدراجها في جدول أعمال الحكومة (أجندة سياسية للحكومة).

2. جمع المعلومات : المعلومات بمثابة العمود الفقري لكل مراحل السياسة العامة أي هي الركيزة الأساسية في كل مراحل الاستدلال والاستنتاج والتحليل والتقييم واختيار أفضل بديل. فهي تعني القدرة على زيادة المعرفة بطبيعة المشكلة. ولكي تتحقق الافادة الكاملة من المعلومات لابد لأن تتوفر فيها الخصائص التالية :

1. الدقة والموضوعية : بعيدا عن الذاتية والتحيز.

2. الشمول : بمعنى توافر كل المعلومات المتصلة بطبيعة المشكلة والعناصر المؤثرة فيها.

3. الملائمة : بمعنى أن تكون المعلومات ذات دلالة وأثر في تحديد أبعاد المشكلة ،أو تحديد أفضلية البدائل الممكنة لحلها.²

3. استكشاف البدائل الممكنة وتقويمها :

في هذه المرحلة يتم المفاضلة بين البدائل وذلك عن طريق رصد كل البدائل القابلة للتنفيذ مع تحديد كلفة كل منها والعائد المتوقع من تنفيذ كل بديل.

¹ ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق ، ص 163.

² حسن أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره ، ص 27.

هذه الخطوة الأساسية تحتاج من محلل السياسة العامة اختيار الأساليب التي تؤمن له المقدرة الدقيقة في تحليل البدائل وتقضي نتائجها ومميزاتها ومن أهم هاته الأساليب نذكر : أسلوب الحدس-أسلوب دلفي-أسلوب السيناريو-أسلوب بحوث العمليات-أسلوب النماذج الرياضية.¹

4. تحديد واختيار البديل الأفضل:

إن البديل الأفضل هو أكثر نجاعة في حل المشكلة مع إمكانية تطبيقه وفق الطاقات والإمكانيات المادية والفنية المتوفرة، وفق الظروف المكانية والزمانية² ومن أهم المعايير في المفاضلة بين البدائل نذكر :

- ✓ تكلفة البديل المترتبة عنه حين تنفيذه.
- ✓ قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة.
- ✓ نوعية المعالجة (كلية أو جزئية) التي يقدمها إزاء المشكلة.
- ✓ مدى انسجام البديل مع أهداف السياسة العامة.
- ✓ مدى السرعة والتوقيت المطلوب في تحقيق الحل ونتائجه.
- ✓ درجة المخاطرة المتوقعة عن البديل في حالة عدم تحقيقه للهدف المرجو منه.³

5. تنفيذ البديل المختار :

¹ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² حسن أبشر الطيب، مكان نفسه.

³ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

يعرف التنفيذ على أنه مجموعة الأنشطة والجهود الموجهة لجعل البرامج تحقق نتائجها¹ والمقصود بتنفيذ البديل هو الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف صانع القرار إزاء حل مشكلة عامة أي ترجمة القرار إلى خطط وبرامج عمل محددة لتحقيق الأهداف المرجوة.

6. متابعة التنفيذ :

تتمثل أهمية هذه المرحلة في إمكانية تحقيق بعض التعديلات الضرورية التي تستوجبها المتغيرات البيئية ، كما أن هذه المتابعة بمثابة صمام الأمان للنظر في إيقاف مراحل التنفيذ والعودة لاختيار بديل آخر إذا لم يحقق هذا البديل الأهداف المرجوة.

7.تقويم النتائج والآثار :

تعتبر مرحلة مكملّة إذ على محلل السياسات العامة أن يباشر التقويم الموضوعي للنتائج المتحققة وللآثار الفعلية الناجمة عن تنفيذ ذلك البديل في السياسة العامة سواء بالنجاح أو الفشل ومن ثم فالتقويم هو عملية تكشف عن التأثيرات التي أنتجتها السياسة العامة المتخذة ومدى تحقيقها الأهداف المرجوة منها.²

المطلب الثاني : صنع السياسات العامة.

¹ جيمس أندرسون ، مرجع سابق ، ص 137.

² فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص 108.

تصنع مشروعات السياسات العامة في مختلف الأقطار والنظم السياسية بعد أن تناقش من قبل الجهات الرسمية ثم تقرر من قبل السلطة التشريعية، وبعدها تنفذ من قبل الأجهزة التنفيذية واستخدمت من لفظة صنع السياسة (Policy Making)* للتأكيد على أنها حصيلة عملية سياسية متعددة الخطوات والمراحل، وأنها نتاج لمساهمة أطراف متعددة ومن مستويات وتخصصات وصلاحيات متباينة.

وتعرف عملية صنع السياسة العامة: هي أنها العملية التي تترجم النظم السياسية عبرها رؤيتها وفلسفتها ووعودها وبرامجها إلى سياسات وقرارات وأنشطة ومواقف ومساعدات، لتحديث التغيير المرغوب على أرض الواقع أو لتغيير نمط عيش شريحة من المواطنين الذين توجه لهم هذه السياسات.

وقد عرفت عملية صنع السياسات العامة في الورقة البيضاء البريطانية كالتالي: هي العملية التي تترجم عبرها الحكومات رؤيتها إلى برامج وأفعال وتقييم العوائد واحداث التغيير المرغوب على الأرض.

يشير **خيرى عبد القوي**: أن صنع السياسات العامة هي مرحلة محورية في العملية السياسية التي تتخذها الحكومة قصد الوصول إلى اتفاق التعرف على المشكلة وعلى بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسات عامة تنطوي على حل مقبول للمشكلة.²

الفرع 1: دور الجهات الرسمية والغير رسمية في صنع السياسات العامة:

أ. دور الجهات الرسمية في صنع السياسات العامة:

* Policy making is the process by which governments translate their political vision into programs and actions to deliver out come desired change in the real world (white paper, 1999).

² شاربى محمد، السياسات العامة في دول المغرب العربي، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص دراسات مغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة د. مولاي الطاهر، 2014-2015، ص 14.

تشمل هذه الجهات جميع أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية وإن تباينت أدوارهم:

1. السلطة التشريعية : نعني بها السلطة المخولة دستوريا بإقرار القوانين والنظم والسياسات العامة هذه السلطة تتكون من مجلس واحد أو مجلسين فهناك على سبيل المثال مجلس النواب ومجلس لشيوخ في أمريكا ،وقد يكون أعضاء هذه المجالس منتخبين أو معينين أو خليطا منهم ومدد عضو يتهم تتراوح عادة ما بين أربع وثمان سنوات أما صلاحياتهم فدستورية وله كامل الصلاحية في إقرار أو رفض القوانين والسياسات العامة ، كما أن ارتباطها قد يكون برئاسة الدولة أو أنها مستقلة عنه وهؤلاء عادة يشكلون لجانا متخصصة تتولى دراسة المشروعات المعروضة عليهم وتقدم توجيهاتها بشأنها إلى الاجتماعات العامة للتصويت عليها ، وقد تكون هذه اللجان بمثابة نقاط الاختناق حين تتجمع لديها المشروعات وتطول بين أعضائها المناقشات.

يحرص أعضاء السلطة التشريعية وهم يناقشون مشروعات القوانين والسياسات على تمثيلهم السكاني والجغرافي إضافة إلى اهتمامهم بالمصلحة العامة وبالبعد الدستوري وتأكيدهم ما يقرانه وعدم تعارضه مع ما هو نافذ ومطبق أو مخالفته للآداب وللقيم العامة السائدة في مجتمعهم.¹

2. السلطة التنفيذية: هي السلطة التي تقوم بتنفيذ القوانين ، كما تسهر على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وحمايته من الاعتداء الخارجي ونشر الأمن والطمأنينة لكل المقيمين فيه.

وقد أشار جيمس أندرسون إلى أهمية السلطة التنفيذية عندما قال : إننا نعيش مرحلة تطلق عليها مرحلة الهيمنة التنفيذية وفيها تكون فعالية الحكومة معتمدة كلياً على القيادة التنفيذية في رسم وتنفيذ السياسات

¹ عامر خضير الكبيسي، مرجع سابق ، ص ص 94-95.

العامة وفي أحيان أخرى يعطي الدستور عملية التشريع شكلا تشاركيا مقسما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية كما هو الحال في الأردن والسودان ومصر.

3. الجهاز الإداري : يشارك الجهاز الإداري في صنع السياسات العامة لكونه الجهة التي تملك المعلومات عن قضايا السياسات والجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ تلك السياسات ويختلف دوره من نظام سياسي لآخر وبما أن الإدارة الحكومية جهاز دائم في معظم الأنظمة السياسية والسلطة التشريعية والجهاز التنفيذي هي أجهزة متغيرة بصورة مستمرة حتى في الأنظمة التي لا تقوم على أسس النظام الديمقراطي فإن هذا يعطي دور الإدارة استمرارية، وبما أن قضايا ومواضيع السياسات تتسم بطبيعة فنية ومعقدة في الدول الصناعية فإن الرقابة المباشرة من قبل الأجهزة الإدارية تصبح ضرورية ومع غياب الوقت والمعلومات فإن السلطة التشريعية تفوض سلطات واسعة للجهاز الإداري.¹

4. المحاكم : تلعب المحاكم دورا أساسيا في عمليات صنع السياسات العامة بدرجات متفاوتة على حسب الأنظمة السياسية وتمثل في الواقع العملي قرارات المحاكم الاستثنائية والدستورية سياسات عامة ملزمة يقول جيمس أندرسون أن المحاكم في الولايات المتحدة تلعب دورا في صنع السياسات العامة أكثر من أي بلد آخر حيث تقوم المحاكم خاصة منها الوطنية والاستثنائية في الولايات المتحدة الأمريكية بدور مؤثر في طبيعة ومحتوى السياسات العامة عن طريق ممارسة الرقابة القضائية وتفسير القوانين في القضايا التي تفصل فيها.²

ب. دور الجهات الغير رسمية في صنع السياسات العامة :

¹ أحمد مصطفى الحسين، مرجع سابق ، ص ص 235-236.

² المرجع نفسه، ص 237.

تسمى هذه الجهات غير رسمية رغم دورها الأساسي في بعض لدول لأنها لا تملك سلطة قانونية رسمية لصنع سياسات وقرارات ملزمة وإنما تقوم بتوفير المعلومات حول القضية التي تهمها أو تمارس الضغط على صناع السياسات في اتجاه سياسة معينة لكنها لا تتخذ هي نفسها قرارات بشأنها.

1. جماعات المصالح :

تعرف بأنها مجموعة من الأفراد لهم مصالح معينة وقد يكون لهم تنظيم معين وقد لا يكون لهم وهم يهدفون للضغط على السلطة الحاكمة لتحقيق بعض أو كل مصالحهم.

تساهم هذه الجماعات في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسة العامة المتعلقة بها. فهي جماعات تمارس نوع من الضغط السياسي على صناع السياسة العامة الرسميون من خلال قوتها التأثيرية على قرارات الحكومة وتعتبر حلقة وصل بين الحكومة والمواطنين.

2. الأحزاب السياسية :

الحزب * هو مجموعة من الأفراد لهم إيديولوجية معينة وإطار تنظيمي معين داخل الدولة والهدف الأساسي لهؤلاء الأفراد هو الوصول للسلطة.

فالأحزاب تتعامل مع السياسات باعتبارها إحدى آليات التنافس للوصول إلى السلطة أو المشاركة في المراحل الأولى لكنها حين تصل فإنها تحرص على صنع السياسات العامة التي تتبناها وقد يتحقق ذلك بأساليب سلمية وأحياناً بأساليب القمع والتسلط.¹

* يعرف سارتوري «الحزب على أنه جماعة سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة»

للمزيد أنظر : أسامة الغزالي حرب ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، (الكويت : عالم المعرفة ، 1987) ، ص 17.

3. المواطنون :

رغم أن مهمة صنع السياسات العامة من مهام المسؤولين العموميين ،لكننا نجد المواطنين في عدة أحوال يشاركون بصورة مباشرة في تلك المهمة ففي بعض الدول مثلاً سويسرا فإن المواطنين يصوتون ويقترعون بصورة مباشرة على بعض السياسات في استفتاءات عامة لكن هذا لا يمنع من القول أن العديد من المواطنين في المجتمعات المختلفة لا يشاركون بصورة فعالة في التأثير على عملية صنع السياسات.¹

5.الرأي العام : يرى ألموند أن الرأي العام يشارك في السياسة العامة عن طريق وضع معايير للسياسة تتخذ شكل قيم توقعات عامة ، كما له دور في وضع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة وحتى التعامل معها كـمخرج للنظام السياسي.²

الفرع 2 : نظريات صنع السياسة العامة.

نظريات صنع السياسة العامة في النظم الديمقراطية تشمل على أربعة أنواع :

1.نظرية المستويات : تفترض هذه النظرية وجود أربعة مستويات لعملية صنع السياسات وهي :

أ. **المستوى التشريعي لصنع السياسات:**تحتوي على تحديد أهداف السياسات الرئيسية بشكل عام ويعبر عن هذه السياسات والأهداف في البرامج التفصيلية للأحزاب السياسية، إن تأثير مثل هذه السياسات هو تقديم إطار عام وخطوط عريضة لكي توجه عملية صنع السياسات الفعالة.

¹ عامر خضير الكبيسي ، مرجع سابق ، ص ص 100-101.

¹ أحمد مصطفى الحسين ،مرجع سابق ، ص 240.

² فهمي خليفة الفهداوي ،مرجع سابق ،ص 50.

ب. **المستوى التنفيذي السياسي:** وهو الاستنتاج الفعال للسياسات العامة العريضة والمثالية لأهداف حقيقية واقعية عملية تتمثل في سياسة مجلس الوزراء.

ج. **المستوى التنفيذي البيروقراطي:** هو الشكل والطريقة التي يقوم البيروقراطي بتنفيذ سياسة الوزير ووضعها في مرحلة التطبيق ونظريا يقدم الموظف البيروقراطي النصيحة إلى الوزير لكي يصنع الأخير قراره المبني على نصيحة الموظف صاحب الخبرة.

د. **المستوى الفني :** يمثل الإجراءات التي يتبناها الموظفون لوضع السياسات الإدارية موضع التنفيذ.

2. نظرية النخبة أو القيادة : تقوم على أساس افتراضي هو كون النخبة تساهم بشكل رئيسي في صنع السياسات العامة في المجتمع والمتمثلة بالمبادرة وصياغة السياسة العامة واصدار التشريعات وأوامر التنفيذ التي تصدر من قبلهم كمسؤولين مهيمين في الدولة وتمثل السياسات العامة التي يقترحونها القيم التي يعتنقونها والخبرات التي يمتلكونها هؤلاء القادة في المؤسسات العامة والخاصة في المجتمع وتفترض هذه النظرية أن المجتمع غير مهتم وغير متمكن من تقديم سياسات عامة فاعلة ينتج عنه فراغ يفسح المجال أمام النخبة القيادية التي تملك الرؤية والممارسة والطموح لتقوم بتقديم التوجيهات اللازمة لصنع السياسات العامة.

3. نظري جماعات الضغط والمصالح : تؤثر القوى والضغط والجماعات المختلفة على صياغة ووضع السياسات العامة ويظهر تأثيرها في البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية حيث يقل التأكيد على الوعي والتخصص وحرية العمل والتغيير والمصلحة العامة وتوصف إدارة الدولة حسب هذه النظرية بأنها نظام للقوى والضغط المتفاعلة في صياغة السياسات العامة.¹

¹ موفق حديد، مرجع سابق، ص ص 122-124.

4. النظرية الشمولية (النظام المتكامل) : تصف هذه النظرية تأثير البيروقراطية على عملية صنع السياسات العامة وللمدخلات البيئية الخارجية من تأتي على البيروقراطية لكي تقوم الأخيرة بتحويل المطالب والاحتياجات إلى سياسات عامة وبرامج جاهزة للتطبيق، وتفترض هذه النظرية أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من العمليات المترابطة والمؤسسات والهيكل التي تقع عليها مسؤولية صنع وتوزيع السياسة العامة على المجتمع، وتشمل المؤسسات التشريعية والأحزاب السياسية والرؤساء المنتخبون والأجهزة الإدارية وجماعات الضغط ويكون كل نوع من هذه المؤسسات معتمدا على الآخر في البدائل المطروحة.¹

المطلب الثالث: تنفيذ وتقويم السياسات العامة.

الفرع الأول: تنفيذ السياسات العامة:

يعرف التنفيذ بأنه تلك العملية التفاعلية بين الأهداف والعوائد المطلوب تحقيقها من إقرار السياسات العامة أو تلك الأنشطة والأفعال التي تبذل من أجل ترجمتها على أرض الواقع أي أن التنفيذ بمثابة الحلقة التي تبقى الوسائل والأساليب والجهود المبذولة موجهة نحو غايات ومقاصد السياسات العامة.

وهناك من يعرف التنفيذ على أنه : « مجموعة الأنشطة والجهود الموجهة لجعل البرامج تحقق نتائجها أو تظهر مفعولها»

وأهمية تنفيذ السياسات العامة تستمد من كونها هي المرحلة التي يتقرر من خلالها مدى النجاح أو الفشل الذي تتمخض عنه السياسات العامة التي تم صنعها وإقرارها عبر عمليات معقدة.

¹ المرجع سابق، ص ص 125-126.

من ينفذ السياسات العامة :

لا يمكن تحديد الجهات المنفذة لعموم السياسات العامة التي تختلف في طبيعتها ومجالها ونطاقها لكن يمكن القول بأن هناك عددا من الجهات المنفذة التي تشارك في تنفيذ السياسات العامة.

قد تنص السياسة العامة على إنشاء هيئة حيث يكون موضوعها مستجدا ولم يسبق معالجته كأن تتجه الدولة إلى مكافحة الفساد وتوكل إلى وزارة أو إدارة متخصصة يتم استحداثها لتنفيذ هذه السياسات ومن المؤكد أن تكون هناك أطراف رسمية وغير رسمية متعاونة معها في مهمة التنفيذ.

وقد نتاط مسؤولية تنفيذ السياسة إلى الأجهزة القضائية أو الأمنية أو الاقتصادية القائمة لتتولى على أن تخولها مهام وصلاحيات اضافية للقيام بذلك.

ويمكن أن تنص السياسة العامة على تحميل مسؤولية التنفيذ لكل الوزارات ولكل الأجهزة المركزية والمحلية عندها يكفي بالنص « على جميع الجهات الرسمية المختصة تنفيذ هذه السياسة».¹

هذا لا يعني أن مسؤولية التنفيذ تقتصر على الأجهزة التنفيذية دون غيرها فالبرلمان الذي تابع السياسة العامة منذ أن كانت فكرة ثم تحولت إلى مشكلة عامة ثم دخلت أجندته وأخضعتها للنقاش ثم البحث والتحليل وبعدها للتصويت لتصبح قانونا أو سياسة ويتواصل دوره ليتابع خطوات التنفيذ ونتائج التأثير. ويتم ذلك عبر ما يوصله النخبون إلى ممثليهم أو عبر التقارير التي ترفعها الأجهزة الرقابية المركزية أو عن طريق استدعاء رؤساء هذه الأجهزة بمفاهيم الوزراء لقيم مساءلتهم عن أسباب الفشل.

¹ عامر خضير الكبيسي ، مرجع سابق ، ص ص 144-145.

وللقضاء والمحاكم دور بمتابعة تنفيذ السياسة العامة. يتم ذلك عبر المجتمع المدني حين يساء التنفيذ أو التطبيق للنصوص أو يساء تفسيرها.

ويظل لمنظمات المجتمع المدني والجماعات المصلحية ، كذلك اللوبيات والنقابات ،الاتحادات والجمعيات الخيرية التي يهتمها تطبيق بعض السياسات العامة بكفاءة وموضوعية أن تتدخل عبر وسائل الإعلام والاتصال لا يصل صوتها إن كان لديها نصائح تساعد في اتقان التنفيذ.

مستلزمات التنفيذ الجيد والفعال للسياسات العامة :

لكي تحقق السياسات العامة فاعليتها وترجم مقاصدها ويلتمس المواطنون المعنيون بها آثارها ينبغي أن تراعي المستلزمات التالية :

1. أن يعنى صناع السياسات العامة بصياغتها ووضوحها ويتجنبوا كل لبس ومدى معرفة الوسائل والسبل التي يمكن أن توظف لتطبيقها. فالأهداف التي تحدد للسياسات العامة ينبغي أن تراعي الموازنات والوسائل التي يتطلبها التنفيذ.

2. يفترض بصناع السياسات العامة أن يحددوا من يتولى التنفيذ وكيفيته بوضع التوجيهات المسهلة لهم لكي لا تضطر الجهات المكلفة بالتنفيذ إلى الرجوع للسلطة التشريعية للحصول على الموافقات لأساليب وطرق تنفيذها.

3. أما المنفذون للسياسة العامة فيشترط فيهم توفر الكفاءة المهنية والاختصاص وأن يكونوا من المساندين لموضوع السياسة العامة.

4. توا صل الجهات البحثية وفرق العمل الحكومية داخل السلطة التشريعية والتنفيذية وممن لهم خبرة وعلاقة بموضوع السياسة العامة أو تابعوا مراحل نقاشها وقرارها للمشاركة بدعم الجهات التنفيذية سواء بالأفكار والدراسات أو بتقديم النصح ضمانا لترجمة النصوص إلى واقع.¹

أهم المعوقات التي تواجه التنفيذ :

تختلف هذه المعوقات باختلاف النظم والمجتمعات، كذلك باختلاف السياسات العامة وموضوعاتها نذكر منها:

1. النقص في كفاءة الطاقات البشرية المؤهلة القادرة على تنفيذ السياسات العامة، خاصة تلك التي تنتهي بمشاريع وبرامج ذات طبيعة فنية عالية المستوى.
2. عدم واقعية بعض السياسات العامة المتخذة لكونها لا تراعي المحددات المادية أو لم تأخذ بالاعتبار المتغيرات الاجتماعية والقيمية.
3. قد لا يكون التوقيت الذي حدد لتنفيذ السياسات العامة ملائما أو كافيا.
4. القصور في تهيئة الأجواء النفسية أو البيئية والمجتمعية الممهدة لتنفيذ السياسات العامة.
5. عدم الاحتفال بالنجاحات والنتائج الأولية التي تترتب على تنفيذ السياسات العامة مما يضعف حماس الجهات المنفذة.
6. قد يكون التنسيق بين الجهات المعنية بالتنفيذ ضعيفا أو غائبا فلا تعلم بعض الجهات المنفذة بما تفعله الأخرى أو الانجازات أو العقبات التي تواجه كلا منها.

¹ المرجع نفسه ، ص ص 147-162.

7. كما تتعرض عملات وخطوات تنفيذ السياسات العامة لسلوكيات التنافس أو الصراع أو التسيير بين

الأفراد أو بين الوحدات المعنية بالتنفيذ.¹

الفرع الثاني: تقييم السياسات العامة.

1. **التقويم** : هو الرقابة والمتابعة* وجمع المعلومات التي تركز على الاجتهادات المتعلقة بقيمة السياسات

العامة والبرامج المنبثقة عنها ، وعمق ونطاق المنافع التي تنجم عن تنفيذها. وليس مجرد الوقوف على

المخرجات المتحققة من عدمه. فالتقويم يشمل جدية الأهداف والمقاصد التي تتبناها السياسات العامة

، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تحدثها لدى الجهات المستهدفة والمنفعة منها.²

لقد عرف **هانزي** التقويم بأنه : « عملية منظمة تستهدف تقييم النشاطات الحكومية حتى تقدم معلومات

متكاملة عن الآثار بعيدة وقريبة المدى للبرامج الحكومية»

إذن عملية التقويم أساسية وذلك لتشخيص وقياس آثار السياسة العامة من أجل التوصل إلى معرفة نتائج

السياسة العامة ، كما يمثل التقويم بطريقة نظامية للتعليم واستخدام الدروس المستفادة من النشاط الجاري

في المستقبل وينطوي ذلك على تحليل لمختلف مراحل برامج السياسة العامة من حيث مدى ملائمتها

، صياغتها ، فعاليتها ، وقبولها لدى جميع الأطراف المعنية.³

2. أنواع التقويم :

¹ المرجع نفسه ، ص ص 163-165.

* يجب التفريق بين **المتابعة والتقويم**. فالمتابعة : هي استعراض الجهود التي بذلت والموارد التي استخدمت للتأكد من سير التنفيذ الفعلي مع التنفيذ المخطط. أما **التقويم** : هو الكفاءة مع ضرورة التفرقة بين الكفاءة الفنية وكفاءة الإنفاق فالكفاءة الفنية هي دراسة ما إذا كانت الأساليب المستخدمة قد أثبتت فاعليتها في حل المشكلة محل الدراسة أم لا ، في حين تحليل كفاءة الإنفاق تدخل فيه معايير أخرى كمعيار التكلفة.

² عامر خضير الكبيسي ، مرجع سابق ، ص 172.

³ هبة أحمد ناصر ، **تقييم السياسة العامة ، قضايا للمناقشة في تحليل السياسة العامة قضايا نظرية ومنهجية** ، علي الدين هلال محررا ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988) ، ص 180.

للتقويم عدة أنواع في السياسة العامة يمكن إجمالها فيما يلي :

1. التقويم السابق للتنفيذ يتم الاهتمام فيه بجدوى السياسة العامة قبل تنفيذها.
2. التقويم الملازم للتنفيذ يتم دراسة التكلفة، التشغيل، تطوير وتحسين عملية الأداء.
3. التقويم اللاحق للتنفيذ يحدد نجاح أو فشل السياسة.
4. التقويم الاستراتيجي بهدف تحقيق الفاعلية في التنفيذ حيث يمكن ادخال التعديل عل السياسات لردم الهوة بين الأداء والتخطيط من جهة والنظرية والتطبيق من جهة أخرى.
5. تقويم الفاعلية أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف.
6. تقويم الكفاءة أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.
7. تقويم النتائج والآثار من حيث السلبية والايجابية.

3.معايير التقويم :

تعد المعايير ذات أهمية بالغة في عملية التقويم لأنها وسائل للتحقق من تحقيق السياسة العامة لأهدافها وتشمل:

1.المعيار الاقتصادي :

يؤكد على التقليل من الانفاق الحكومي ومن عيوبه وهو عدم تمكن احتساب زيادة الانفاق والمنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الانفاق.

2.الكفاءة :

تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة مع المدخلات وتشمل التعريف على مواصفات معينة للأشياء التي سيتم إنجازها.

3.الفعالية :

تقيس المقدار الذي أنجزه من الأهداف.

4.العدالة :

من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات.

5.الشرعية القانونية :

من حيث مطابقة هذه السياسات للتشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو البرامج.¹

4.مستويات التقويم :

تتطلب عملية التقويم في السياسات العامة مستلزمات عملية وإجرائية في سبيل القيام بها ويتم ذلك وفق المراحل التالية :

¹ ابتسام قرقاح ، دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسات العامة في الجزائر 1989-2009 ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : السياسات العامة والحكومات مقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010-2011)، ص ص 40-41.

1. تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة العامة وإدارة البرامج في عملية التقييم.

2. تحديد مجال التقييم وأهداف السياسة العامة المراد تقييمها.

3. تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرامج الخاضعة للتقييم.

- رغم أهمية عملية التقييم إلا أنه يواجه العديد من التحديات منها:

التباين والتعارض في أهداف التقييم بسبب تباين القيم واختلاف الأفكار والفلسفات للأطراف المشاركة في عملية التقييم، كذلك ضعف آثار السياسات العامة، عدم استقرار السياسات، صعوبة تعميم نتائج التقييم. لذا فعملية التقييم تعتبر مرحلة هامة ملازمة لجميع مراحل صنع السياسات العامة لا يمكن الاستغناء عنها لأن السياسة العامة من خلالها تستطيع تجنب مختلف الصعوبات والمشاكل التي تعترضها خاصة أثناء تنفيذها وبهذا تحقق نتائجها بالصورة التي خطط لها.¹

خلاصة الفصل :

ما يكن استخلاصه ما سبق، أن طبيعة سياسات الدولة العامة و التي تعتبر في الوقت ذاته عملية إدارية فنية، فهي تعكس الفلسفة السياسية للدولة و القيم العليا التي تحاول الحكومة تطبيقها على ارض الواقع، كما تعد وعاء سياسي و إداري يمكن من خلاله اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتوزيع موارد الدولة السياسية، بل تعتبر أداة من أدوات الإدارة العليا التي تحدد من خلالها أهدافها وأهداف وحداتها الإدارية المرتبطة بتنفيذ أهداف الفلسفة السياسية للدولة و أخيرا أداة فنية تحليلية في المستوى التنفيذي حيث تصبح القرارات و السياسات العليا مشاريعا منفذة.

¹ السيد عبد المطلب غانم وآخرون ، تقييم السياسات العامة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989) ، ص 85.

تمهيد .

إن التعليم العالي يعد آخر محطة من محطات التعليم بدءاً من الابتدائي ، و التي كان من الصعب على عدد كبير من أفراد الشعب الوصول إليها في عهد الاستعمار، وقد أصبحت محطة لغالبية أفراد بعد الاستقلال، وللحكم على نظام التعليم العالي لأي دولة نلجأ إلى دراسة مردوده الخارجي كماً ونوعاً والذي يوضح مدى سهولة حصول مخرجاته على مكانة اجتماعية ومدى إدماجهم في سوق الشغل ومجتمعهم.

عرفت الجامعة الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات هامة وسريعة، جمعت بين اكراهات عدة على المستوى الهيكلي، كذا المستوى النوعي المتعلق بتأمين تكوين يتلائم مع المستجدات العالمية التي يعرفها المجال. وبالنظر إلى الضغط الهائل للطلب الاجتماعي على التعليم العالي القائم منذ الاستقلال على مبدأ المجانية ، المكرس كحق دستوري و بالرغم من الجهود المبذولة، ظهرت عدة اختلالات، جعلت القائمين على القطاع و الإرادة السياسية العليا متأكدين من عدم ملائمة النموذج الحالي للجامعة الجزائرية مع التطورات الحاصلة على الصعيدين الوطني والدولي.

أي (شبه انعدام للعلاقة التي تربط الجامعة بالمحيط السوسيو اقتصادي) .

ومن خلال التركيز على نقطة الضعف الأخيرة، تم اعتماد نظام تعليمي أقل ما يوصف به استجابته لمعايير العولمة الاقتصادية، فكان نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه (ل. م. د) الذي شرع في التطبيق الفعلي والتدريجي

لمضامينه مع بداية الدخول الجامعي 2004/2003.

المبحث الأول: التعليم العالي إطار نظري معرفي.

تعد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بوابة حقيقية للخروج من محيط التخلف الحضاري وما واكبه من تبعية فكرية واغتراب اجتماعي واستلاب ثقافي وهي المنفذ لتحقيق التقدم المتكامل الجوانب الذي يركز على ثوابت الأمة العربية الإسلامية، فالصراع الحضاري بين الأمم يركز على سلاح العلم والمعرفة والأمة التي تفوقت في مجال العلم وميادين المعرفة المتنوعة هي صناعة القرار وقيمها الثقافية تزدهر، أما الأمم التي قللت من شأن الجهود العلمية والمؤسسات المرتبطة بها فإن قيمها الثقافية والاجتماعية تتلاشى وتصبح مجرد مستهلك للأفكار وأنماط الحياة دون المساهمة في إنتاجها.

قبل التطرق إلى التعليم العالي بصفة خاصة لابد من الإشارة إلى التعليم بصفة عامة من خلال تقديم تعريفات، تطوره التاريخي وأهميته بشكل مختصر.

1. مفهوم التعليم:

لغة: التعليم فرع من التربية يتعلق بطرق التدريس.

اصطلاحاً: التعليم هو العملية التي يتم من خلالها تحصيل المعرفة أو نقلها لصالح أفراد المجتمع.

- هناك عدة تعريفات للتعليم يمكن الكشف عن تعريف واضح للتعليم من خلال الإشارة إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول:

يركز هذا الاتجاه في مفهومه للتعليم على أنه « وسيلة لنقل الثقافة والتراث الاجتماعي إلى التلاميذ ويتم داخل المؤسسات التعليمية المدارس والجامعات...»

الاتجاه الثاني:

التعليم ضمن هذا الاتجاه يشير إلى عملية مستمرة ووسيلة للتنمية الاجتماعية، ذلك عن طريق تزويد الأفراد بالمعارف والاتجاهات والمهارات المهنية أي قدرات أخرى يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.¹

وهناك تعريف آخر للفيلسوف والمفكر العربي الكبير العلامة عبد الرحمان ابن خلدون:

« العلم والتعليم كما يراه ابن خلدون طبيعي في البشر وأن انتحاله أصبح من جملة الصنائع فهو أمر عملي فكري يتكرر مرة بعد أخرى غايته في ذلك تحصيل المعارف والأخلاق والفصائل عن طريق التلقين المباشر حتى يستولي منها طالب العلم على ملكه تفسح له بها المسائل المغلقة من العلم وتمكنه الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسأله واستنباط فروعه من أصله² وبالتالي تنهض قواه وتصحح معارفه وتحصل ما لم يكن عنده من الإدراكات، فيعتقد أنها الذريعة إلى إدراك الحق وتحصيل المعاش والاجتماع المهيأ للتعاون.»

2. التطور التاريخي للتعليم :

1.2. المرحلة الإغريقية:

¹ بن دادة لخضر، "التعليم كمتغير للتحويل الديمقراطي في الوطن العربي، دراسة حالة الجزائر"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، ع. 2، سعيدة، 2014، ص 274.

² عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة بن خلدون، ط 1، (لبنان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 417.

*التربية: تعني تنمية القدرات الجسمية والعقلية والخلقية والرفي بها إلى درجة كمالها ويبحث علم التربية في أسس التنمية البشرية الاقتصادية وعواملها، أهدافها الكبرى وهناك فرع من العلم يدعى « علم أصول التربية » يبحث في أسس التعليم وقواعده، هذا يعني أن مفهوم التربية أكثر شمولاً من مفهوم التعليم.

اقتصرت التعليم في هذه الفترة على تعليم القيم الأخلاقية والمثالية حيث كانت البرامج التربوية السائدة في كل من مدينتي إسبرطة وأثينا وحتى روما القديمة موجهة كلها في سبيل رقي الفرد ورفاهيته وتمتعته بالاستقلال ومساعدته في النمو في كافة النواحي ليصبح إنسانا كاملا وذلك كله على أمل تحقيق مشروع الدولة المثالية وفقا لمفهوم التربية الأفلاطونية الطوباوية.

2.2. مرحلة العصور الوسطى :

في بداية هذه المرحلة تم تطوير البرامج التعليمية على أساس القيم الدينية السائدة ففي ظل الديانة المسيحية كان التعليم مقتصرًا على تلقين العقائد المسيحية وعلاقته المباشرة مع الله والجنة والجحيم والحياة ، ثم بعد مجيء الديانة الإسلامية أصبحت التربية تتضمن علوم نظرية وأخرى تطبيقية تشمل قضايا دينية ودنيوية ذات نفع للإنسان والمجتمع.

3.2. التعليم في العصر الحديث :

أصبح التعليم في هذه المرحلة منتشر بشكل أوسع مما كان عليه في القرون الوسطى إذ أصبح بذلك محل اهتمام قنوات مختلفة كالأسرة والمدرسة والجامعة حيث لعبت هذه الهياكل أدوار ذات مستويات مختلفة ومواقف متباعدة في تلقي القيم العلمية والتعليمية والمعرفية.¹

3. أهمية التعليم:

1. فائدة المعرفة : إن المعرفة لا يمكن اكتسابها أو استيعابها إلا عن طريق التعليم وإشاعتها تساعد على تدعيم الفرد بأفكار وقيم ومعاني ومهارات متنوعة تجعل منه إنسانا واعيا لكامل حقوقه وواجباته

¹ بن دادة لخضر ، مرجع سابق ، ص 275.

اتجاه المجتمع كما تشير بعض الدراسات أن المعرفة المكتسبة من التربية والتعليم تعد من أهم أدوات التطور الإنساني.

2. فائدة الإصلاح:

الإصلاح ثمرة ما يحدثه التعليم من عمليات يتم على إثرها تغيير الوعي السائد من وعي تقليدي خرافي إلى وعي عملي وعقلي يبدو أكثر ملائمة وأكثر مواكبة للتغيرات الحاصلة في المجتمع.

3. فائدة التحول:

التعليم في جوهره عملية تحديث. إذ يشكل مصدر إنتاج دائم للمعطيات والقيم الفاعلة التي تساعد على إمكانية التطوير وتسريع عملية التحول كإنتاج الحرية والعدالة والمساواة.¹

المطلب الأول : مفهوم التعليم العالي ومكوناته.

لقد زاد الاهتمام بالتعليم العالي ونشاطاته المختلفة بشكل ملحوظ خلال القرن 20 م وزاد معه الاهتمام بحركة البحث العلمي في مجال التعليم العالي فأصبح هذا الأخير ضرورة ملحة تفرضها علينا ظروف العصر الحالي ويستوجب علينا الاهتمام به باعتباره أحد أهم ركائز المجتمعات العصرية التي تسعى للتقدم المستمر لتحقيق مستقبل أفضل وقد اكتسب التعليم العالي هذه الأهمية البالغة في حياة المجتمعات والدول باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

¹ المرجع نفسه ، ص 276.

الفرع الأول: مفهوم التعليم العالي:

1. يقصد بالتعليم العالي: التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة

الثانوية ومدة الدراسة في هذه المؤسسات أربع سنوات *

تعرف منظمة اليونسكو التعليم العالي بأنه: « كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه إلى البحث التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة»²

كما يعرف التعليم العالي على أنه ذلك النوع من التعليم المختص بإعداد القيادات العلمية والعسكرية التي تتولى قيادة المجتمع ناهيك عن ما يقدمه من إعداد وتجهيز للإطارات العلمية المختصة التي تتولى بالبحث والفحص والدراسة المتأنية لمشاكل المجتمع بغية تطويره ومن أهم وظائفه نشر المعرفة وتطويرها ورفع المستوى الحضاري والعلمي والفكري للأمة بالتأهيل المناسب وإشاعة الثقافة المواطنين.³

* بالنسبة لشهادة ليسانس كما كان سابقا في النظام الكلاسيكي وعلى مستوى كل الشعب باستثناء شعبة الطب أو الشعب المتحصل من خلالها على درجة مهندس دولة كما في الهندسة المدنية مثلا. أما في الوقت الحالي مع إتباع نظام ل.م.د فالدراسة تتم على 3 سنوات للحصول على شهادة وخمس سنوات للحصول على شهادة ثانية هي شهادة الماستر.

² Unesco ,conférence mondiale sur l'enseignement supérieur (paris : déclaration mondiale sur l'enseignement supérieur pour 21 siècle [sur le site web www.unesco.org](http://www.unesco.org)

³ برعودي يسمينة ،التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة باتنة ، 2008-2009 ، ص 08.

وفي الجزائر يعرف التعليم العالي حسب الجريدة الرسمية وفقا لقانون رقم (99-05) بأنه : « كل نمط للتكوين والبحث ،يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة وتتكون مؤسسات التعليم العالي من الجامعات والمراكز الجامعية والمدارس والمعاهد الخارجة عن الجامعة كما يمكن أن تنشأ معاهد ومدارس لدى دوائر وزارية أخرى ،بتقرير مشترك مع الوزير المكلف بالتعليم العالي»¹

مما سبق يمكن أن تعتبر التعليم العالي مرحلة من مراحل التعليم المتقدمة ،حيث يمثل آخر مراحل التعليم وأرقامها درجة ،وينفرد به غالبا مجموعة قليلة من الطلاب الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية ويتمثل التعليم العالي في كل أشكال التعليم التي تمارس المؤسسات سواء كانت جامعات ،معاهد أو مدارس عليا وذلك في مستويات تعقب المرحلة الثانوية والحصول في أغلب الأحوال على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها، كما يرتبط التعليم العالي ارتباطا وثيقا بفكرة التخصص ،وهذا عكس المراحل التي تأتي قبل نهاية المرحلة حيث يكتسب فيها التلميذ المبادئ الأساسية في حقول المعرفة

¹الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التوجيهي للتعليم العالي، قانون رقم 99-05، الجريدة الرسمية المؤرخ في 04 أبريل 1999، ص 05.

العامة وبالتالي يمكن اعتبار التعليم العالي «مرحلة من مراحل التعليم المتخصص الأكاديمي الذي يستهدف سد الحاجات الحاضرة والمستقبلية للمجتمع»¹

2. الجامعة *كمؤسسة للتعليم العالي :

التعريف اللغوي للجامعة :

إن مصطلح جامعة (**university**) مأخوذ من كلمة (**universitas**) التي تعني الإتحاد وهي تدل على « المجموعة والجماعة» وكل هذه المعاني تعني الاجتماع بين الأشخاص والتجمع بين التخصصات والأعمال وتستند تسميتها من توحيد منظم لتعدد المعارف ،وهذا يعني بالفرنسية (**université**) بحيث (**uni**) تعني «وحدة» و (**versité**) مشتقة من التعددية ،وبذلك فهي توحيد منظم لمختلف المعارف.

أما اصطلاحا تعرف على أنها:

¹ حمزة مرادسي ، دور جودة التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009-2010 ، ص 14.

* **الجامعة:** « تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث عن الحقيقة وظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها».

« مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليدها أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتآلف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريا ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب»¹

كما ورد تعريف الجامعة في الموسوعة البريطانية على أنها: «معهد للدراسات العليا يتآلف من كليات الآداب والعلوم ومدارس للمهنيين ومدرسة خريجي الدراسات العليا وهذا المعهد يملك حق منح الدرجات العلمية في ميادين الدراسات المختلفة»³

كما يقول محمد السيد سليم: «الجامعة مكان لالتقاء الأجيال والفئات الاجتماعية وبوتقة لانصهارها في غمار السعي المشترك نحو المعرفة»

كما تعتبر الجامعة في مختلف الأنظمة الاجتماعية المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية

¹ شرون عز الدين، بولكور نور الدين، واقع استثمار خريجي الجامعات بين متطلبات سوق الشغل وكفاءة التكوين، ورقة مقدمة في الملقى الوطني الأول بعنوان: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2010/05/20، ص 113.

³ إبراهيم وريدة، المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية: دراسة حالة جامعة باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2004-2005، ص 20.

والتطبيقية وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى.¹

الفرع الثاني: مكونات التعليم العالي.

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العلمية التقليدية، وهذا لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدين.

1. مدخلات ومخرجات العملية التعليمية.

1. المدخلات : تعد مسألة تحديد المدخلات من الأمور التي لم يتفق عليها، فهناك من يقتصرها على الطلبة الملتحقين بالمرحلة التعليمية لأول مرة، على اعتبار أن كل الإمكانيات التي وفرت للمؤسسة التعليمية إنما وجدت لصالح الطلبة، فهم إذن المدخلات وهم في نفس الوقت المخرجات، وهناك من يرى أن يرى أن المدخلات تشكل مجموعة الموارد المادية والبشرية التي رصدت من أجل تحقيق أهداف النظام بما فيهم الطلبة، وأن جميعها سواء كانت تكاليف رأسمالية جارية أو ثابتة تسبب خسارة إذا لم يحسن استغلالها على الوجه الأكمل وتحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

وتتمثل المدخلات في الطلبة، هيئة التدريس، الوسائل المادية والعملية التعليمية.²

¹ كريمة حوامد ، دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية :دراسة ميدانية بجامعة باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص71.

² فليح حسن خلف ، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، (الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2007)، ص 246-247.

1.1.1 الطلبة:

يعرف الطالب الجامعي على أنه : «شخص سمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية بشقيها العام والتقني إلى الجامعة وفقا لتخصص يحول له الحصول على الشهادة ،إذ أن للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم ويتماشى وميله ويعتبر الطالب الجامعي أحد العناصر الأساسية الفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي ويمثل عدديا الفئة الغالبة في المؤسسات الجامعية.¹

وهناك طلبة دراسات التدرج وما بعد التدرج بمعنى الدراسات العليا ،فالطلاب في مرحلة التدرج هم الذين يلتحقون بالجامعة للحصول على درجة الليسانس ،أما طلبة الدراسات العليا هم الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى ويدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه (حسب النظام الكلاسيكي أما حسب النظام الجديد (ل.م.د) دراسات التدرج لمدة 5 سنوات وما بعد التدرج 3 سنوات بعد الحصول على شهادة الماستر.

2.1. هيئة التدريس:

تحتاج المؤسسة الجامعية لأداء وظيفتها إلى عنصر مهم يتمثل في هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي الذي يعد حجز الزاوية في العملية التربوية التعليمية وهو القائم بهذه العملية بوصفه ناقلا للمعرفة ومسؤولا عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة.²

¹ سليمة حفيظي، ازدواجية الدور لدى الأستاذ الجامعي بين الأكاديمي والإداري وانعكاساته على جودة أدائه الجامعي : دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر بسكرة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في علم الاجتماع ،تخصص علم اجتماع التنمية ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم العلوم الاجتماعية ،جامعة محمد خيضر -بسكرة ،2012-2013 ،ص ص 44-45.

² غربي صباح ،دور التعليم في تنمية المجتمع المحلي :دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ،تخصص : تنمية ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة ،

ويعرف الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس على أنه : « الفرد الذي يحمل درجة دكتوراه أو ما يعادلها واستثناء من يحمل درجة ماجستير ، ويعين في الجامعة برتبة جامعية كأستاذ مساعد أو أستاذ مشارك أو أستاذ متعاقد ويعتبر عضو هيئة التدريس الدعامة الأساسية في قوة الجامعة ومستواها ونوعيتها.

وعموما يقوم أستاذة الجامعات بدورين في وقت واحد²:

– الدور الأول: تتمثل في القيام بالتدريس لطلبة الجامعات في مختلف مراحل التعليم الجامعي .

– الدور الثاني: تتمثل في القيام بالبحوث العلمية لأجل تقدم العلم وترقيته والأستاذ الجامعي الكامل هو الذي يجمع بين وظيفة البحث العلمي والتأليف ووظيفة التدريس في وقت واحد.

فالعملية التعليمية تعتمد بدرجة كبيرة على مايتاح من أساتذة حيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم فلا يزداد العدد عن الحاجة إليهم فلا يزداد العدد عن الحاجة فتظهر حالات عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي للبعض أو استخدام جزئي للبعض أو استخدام جزئي للبعض وهو ما يؤدي إلى هدر للموارد التي استخدمت في تكوينهم وإعدادهم ، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة هذه العملية يؤدي إلى عرقلة وإعاقة العملية التعليمية وانخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة.

3.1. الوسائل المادية :

2013-2014 ، ص ص 59-60.

² رابح توكي ، أصول التربية والتعليم ، ط2 (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1990) ، ص ص 72-73.

تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها، ولا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل ... التي تحتاجها المؤسسة التعليمية والتي تحدد بمعايير ومواصفات عالمية تحدد مقدار وكيف ما تحتاجه المؤسسة تبعا لطبيعة تخصصها وعدد الطلبة والعاملين بها وطبيعة النشاط الذي يمارسه طلبتها.

بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم وتتمثل في المطبوعات، الكتب، أجهزة الغرض وغيرها ...¹

4.1. العملية التعليمية :

يقصد بها في المؤسسات التعليمية عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج التي يجب أن تكون مناهج حديثة تتلائم مع متطلبات البيئة والمجتمع وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات لها مكانة في الوصول إلى عمل وليس تخصص زائدة لا تجد لها المكان المناسب بمزاولة العمل الأمر الطي يؤدي إلى البطالة ثم أن عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي تعد وسائط لنقل المعرفة للطلبة لذا لا بد أن تكون لدى المدرسين الذخيرة الكافية من هذه الطرق، كذلك استخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج لإيصال المعرفة للطلبة باقتدار وكفاءة

¹ بوشخي فاطمة، الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وأهميته في الجزائر، دراسة حالة جامعة تلمسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر الصديق، 2013-2014، ص14.

عالية والعنصر الآخر في المنهج هو التقويمات والاختبارات التي تتبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي.

2. المخرجات :

هي النتائج النهائية التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية.¹

2.2. المستفيدين من العملة التعليمية:

إن العملاء المستفيدين من النظام التعليمي هم : الطلبة ، أولياء الأمر ، أرباب العمل ، والمجتمع.

1. الطلبة: وهم أول الأطراف المستفيدين من العملية التعليمية التي تقدمها الجامعات ولما تقم الجامعات وتمارس أوسع النشاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل.

2. أولياء الأمر: يعتبرون من أبرز عملاء النظام التعليمي ومؤسساته لسببين:

أولهما: أنهم أودعوا أبناءهم إلى الجامعات كي تعدهم لحياة مستقبلية أفضل ، إذ يرون في أبنائهم مشاريع تحقق طموحاتهم.

ثانيهما: أنهم المساهمين في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات (المؤسسات الخاصة) ومن حقهم أن يطلعوا على نوعية الخدمة المقدمة لأبنائهم والمشاركة في توفير عوامل النجاح لها.

¹ مهدي التميمي، مهارات التعليم : دراسات في الفكر والأداء التدريسي، ط1، (الأردن : دار الكنوز للمعرفة ، 2007)، ص 131.

3. أرباب العمل : يتمثلون في المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام ومديرو المؤسسات العامة والخاصة الذين سيعمل تحت إشرافهم المتخرجون من الجامعات لذا هم يتوقعون أن يكون المتخرج على قدر كاف من الخبرة والكفاءة المهنية والفنية للعمل الذي يمارسه وأعد له في مؤسسات التكوين والتعليم وبموجب ما يمتلكه أرباب العمل من خبرة ميدانية فهم أقدر على تشخيص جوانب القوة والضعف في أداء المتخرجين.¹

4. المجتمع : هو العميل النهائي للنظام التعليمي الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة من إعداد الأفراد وانجاز البحوث والدراسات والمساهمة في حل المشكلات الاجتماعية ، فالمجتمع ينتظر من أبنائه المتعلمين القدرة على تطوير الواقع نحو الأحسن في كافة الجوانب لأن زمام الأمور ستكون لاحقا بيد هؤلاء الأبناء.

المطلب الثاني: أهمية التعليم العالي ووظائفه.

الفرع الأول: أهمية التعليم العالي

¹ المرجع نفسه ، ص ص 134-135

تكمن أهمية التعليم العالي في تكوينه لرأس المال البشري المؤهل والمكيف مع احتياجات التنمية الاقتصادية والقادر على الاستجابة لمتطلباته والتغيرات المستمرة سواء كانت محلية أو عالمية.

وله أهمية بالغة في معرفة حياة المجتمعات من حيث تقدمها ودرجة الوعي والرقى والتحضر فيها كما تكشف عن واقع الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح، ليس كمنهاج وبرامج بالمؤسسات التربوية فحسب وإنما كذلك بالأساس ضمن علاقات الأفراد فيها بينهم داخل وخارج المؤسسات كما تبين القوى السياسية والاجتماعية والثقافية بالمجتمع التي تساهم في إعداد ولأداء سياسة التعليم العالي، كما أن التعليم العالي والبحث العلمي يعد من القطاعات الإستراتيجية الأولى وأهمها على الإطلاق سياسات الدولة، لذا تعمل مختلف الحكومات على تطويره باستمرار في ظل المراقبة الشديدة لما توصلت إليه مختلف الدول عبر العالم من التقدم والتطور في هذا القطاع، أما المجتمعات التي تقلل من أهمية هذا الموضوع فلا يمكن أن تسير التطور، بل ستظل هيئة المجتمعات المتعلمة تلك المجتمعات التي تبحث عن تبديل أفضل باستمرار لواقعها عبر تطوير العلوم والمعارف وتوظيف الاختراعات بغاية ترقية الإنسان والمجتمع والدولة.¹

ولقد أدرك القادة والمخططون في العالم منذ القدم أهمية التعليم بأنه أساس النهضة والتطور في كل المجتمعات وأنه أداة مهمة لنقل التكنولوجيا وتطويرها وأن العالم في القرن 21م أبرز سماته التطور في العلوم الدقيقة واكتشاف الفضاء وتكنولوجيا الاتصالات والبحث عن مصادر جديدة وبديلة للطاقة ووجود أسواق حرة للسلع الإنتاجية. لهذا فإن التنسيق في وضع خطط برامج فعالة من أجل تسخير تكنولوجيا الاتصالات سيكون له دور مهما للتأقلم في عصر بلغ فيه التقدم التقني والعلمي مستوى مرتفعا، ولقد

¹ محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي، ط 1 (بيروت: دار الجيل، 2000)، ص ص 10-12.

باتت الجامعة بمراكزها البحثية البوابة الحقيقية للعديد من الدول لتحقيق نتائج حسنة على مستوى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ربط التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بالواقع الصناعي والإنتاجي لهذه الدول وهذا هو الحل الأنجع لتجاوز كل العقبات .

الفرع الثاني: وظائف التعليم العالي

يعتبر التعليم العالي في المجتمع أحد الدعائم الأساسية في التنمية المحلية وأحد محاور التعليم مدى الحياة، كما أنه في نفس الوقت مستودع المعارف ومنبعها عن أنه الأداة الأساسية لنقل الخبرة الثقافية العلمية والمعرفة الكامنة التي راكمتها العقول البشرية، وفي عالم يفترض أن تزداد فيه غلبة الموارد المعرفية على الموارد المالية كعوامل التنمية ونظرا للأهمية القصوى للتعليم العالي في المجتمع فإن لهذا الأخير عدة وظائف يمكن حصرها في :

1. وظيفة التعليم:

وهي أول وظيفة للتعليم العالي فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية، المهنية والإدارية ذات المستوى العالي.

فالتعليم العالي ليس مجرد نقل للمعرفة، بل هو لمساعدة على إنتاجها من خلال البحث لتكوين رأسمال بشري وثقافي قادر على مواجهة تحديات العصر والعولمة.

2. وظيفة البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي على أنه : « سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة أو حادثة هامة أو توضيح موقف أو ظاهرة معينة ،أو الوصول إلى حل ناجح لمشكلة أكاديمية أو اجتماعية تهم الفرد والمجتمع فالبحث العلمي هو نشاط ضروري لتطور العلم والمعرفة اللذين من خلالها تتطور الحياة البشرية وتزدهر المجتمعات والأمم ،كما أن البحث العلمي من الوظائف الأساسية للتعليم العالي حيث يقوم به الأساتذة والباحثين وطلبة الدراسات العليا في مخابر مجهزة بكل ما تتطلبه عملية البحث من أدوات وتجهيزات ،وتزداد حاجة المجتمعات إلى الدراسات والبحوث العلمية يوما بعد يوم وهي في سباق سريع للحصول على أكبر قدر من المعرفة والعلوم التي تكفل الرفاهية لها كما تضمن لها التفوق والتميز .

لهذا كان الاهتمام بالبحث العلمي اتجاها عاما تأخذ به المجتمعات المتقدمة على نطاق واسع ،وتسعى المجتمعات النامية إلى التوصل به إلى مواجهة مشكلاتها المختلفة وتطوير أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.¹

3. وظيفة خدمية المجتمع :

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الرئيسية للتعليم العالي ولا تقل أهمية عنوظيفتين السابقتين تتأقلم الجامعات لتتلاقى واحتياجات المجتمع ،فالجامعة في العصور الوسطى كانت تهتم أكثر بعلوم الدين والفلسفة من التنمية الاقتصادية وبعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع حيث بدأت في القرن 19م بتوفير تعليم في تخصصات الوظائف الجديدة التي ظهرت منها العلوم

¹ علي عبد الله ،لخضر مداح ، التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته ،ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول بعنوان : تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ،جامعة زباني عاشور 2010/05/20 ،ص ص 98-99.

والهندسة... لكن في القرن 20م أصبحت تدرس جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد، فالجامعة لها دور كبير في تقديم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالمجتمع كما تسعى للحفاظ على هوية المجتمع والتحديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل.¹

ومن هنا يمكن استخلاص مجموعة من الوظائف والمهام الرئيسية للتعليم العالي :

1. إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.
2. القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.
3. المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم العام من جهة وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى يهدف الوصول إلى توازن بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها.
4. المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب وطموحات التنمية في المجتمع وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات الغير مرغوبة لخدمة كافة قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة.
5. انفتاح التعليم على العالم الخارجي واهتمامه بشؤون القضايا الدولية لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.

¹ بوشیخی فاطمة، مرجع سابق، ص 18.

6. تنمية الموارد العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها.

7. إرساء الديمقراطية الصحيحة فهناك مثل يقول: «كلما تعلم الإنسان زادت حريته» بمعنى ارتباط الحرية بالتعليم، فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية وعن طريق تدريب الأجيال الصاعدة على أسلوب الحياة الديمقراطية وانطلاقاً من ذلك يصبح للتعليم وظائف هامة تمثل الأساس في عوامل الإنتاج والتوزيع وهما عنصران متميزان في تحديد التنمية الاقتصادية ثروة وإنتاجاً والتنمية الاجتماعية توزيعاً وإشباعاً.¹

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه التعليم العالي.

الفرع الأول: التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

1. التحديات الاجتماعية :

شهدت معظم دول العالم تزايد سكاني كبير وتحسن الظروف الاجتماعية والرعاية الصحية إضافة إلى تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم وتشجيع تعليم البنات واعتبار الدراسة في الجامعة قيمة اجتماعية بغض النظر عن جدوى الكسب المعرفي والشهادة الجامعية، كل هذا أدى إلى تزايد عدد الطلبة في الجامعات دون رصد هذه الدول أو المؤسسات مبالغ إضافية للتحكم في هذه الزيادة، مما جعل معظم أنظمة التعليم العالي تعاني من أزمة في التمويل، وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات للتحكم في هذه الوضعية مثل وضع

¹ رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، ط1، (الإسكندرية: دار الوفاء دنيا للطباعة والنشر، 2006)، ص ص 78-79.

شروط جديدة لنظام القبول في الجامعات بربطه باحتياجات التنمية وسوق العمل ستؤدي هذه المشكلة بالجامعات إلى تخريج عدد كبير من الطلبة البطالين.

2. التحديات الاقتصادية:

يمكن طرح مشكلة التمويل أيضا من الناحية الاقتصادية، إذ أن الدول التي تعاني من مشاكل وأزمات اقتصادية لا يكون في وسعها تحمل نفقات التعليم العالي في الوقت الذي يتوقف نجاح عملية هذا المستوى من التعليم على ما هو متاح له من إمكانيات مادية وبشرية، فنظرا لتوسع مؤسسات التعليم والاتجاه نحو التعليم العالي من قبل الطلبة إضافة إلى عدم قدرة الطاقة الاستيعابية للجامعات على تغطية الأعداد المتزايدة من الطلبة فإن هذا يساهم في خلق ضعف شديد في التمويل والموارد التي توفرها الدول لقطاع التعليم العالي، مما سيؤدي إلى تفاقم العجز في ميزانيات الجامعات. فأهمية التمويل تكمن في علاقته بالنفقات التعليمية وما يتركه من أثر على الناتج التعليمي سواء من حيث الكم أو الكيف، فمن حيث تأثيره في الكم فهو يتحكم بحجم الموارد المالية التي يتم توفيرها للتعليم العالي من أجل تغطية الاحتياجات الأساسية للأعداد المتزايدة من الطلبة، أما من حيث الكيف فهو يؤثر في وظائف الجامعة التدريسية والبحثية والاجتماعية، وأمام هذه الصعوبات المالية لا بد من التفكير في بدائل وأساليب جديدة لتمويل التعليم العالي.¹

¹ برعودي يسمينة، مرجع سابق، ص 32.

الفرع الثاني: الخصوصية وتحديات تكنولوجيا المعلومات

1. الخصوصية:

هي بصفة عامة تحويل الملكيات العامة إلى ملكيات خاصة وفي مجال التعليم يعتبر التعليم الخاص من أهم وسائل الدعم والمساندة للتعليم العالي العام في تطوير المهارات والكفاءات وتوفير حاجات الدولة من مخرجات علمية فاعلة في المجتمع، هذا إن لم يكن الهدف من التعليم الخاص هو الربح المادي لأن هذا الأخير كهدف لمؤسسات التعليم العالي يجعلها تفقد طابعها الاجتماعي العلمي الثقافي والمهني، ويصبح بذلك التعليم العالي حكرا على أصحاب المال والثروة بدلا أن يكون مكافأة للشخص الكفء بغض النظر عن وضعه المادي وبالتالي يصبح التعليم يراعي فيه التفاوت الطبقي بدلا من أن يكون وسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية وبدلا أن تكون الخصوصية تحديا يمكن أن يكون التعليم سندا كبيرا للتعليم العام في تنفيذ سياسات التعليم التي تضعها الدولة شرط أن تسبق هذه الخصوصية قوانين جديدة وفعالة تدفعها للانسجام مع العلاقات والسياسات المختلفة في المجتمع وخدمتها، فهناك الكثير ممن ينادي بخصوصية مؤسسات التعليم العالي رغم أن ذلك لا يخلو من المخاوف والمخاطر كأن يصبح التعليم الخاص قناة لتسطيح التعليم العالي وزيادة البطالة وخفض الإنتاجية ورداءة المنتج المحلي وبالتالي منتجا للتخلف لا لتنمية وهذا بسبب التراخي في تطبيق اللوائح والتعليمات وعدم مراعاة

الشروط العلمية الكافية ضمن شروط القبول في المؤسسات التعليمية الخاصة. فالمطلوب هو جامعات خاصة تساهم في التنمية ورفع مستويات النمو الاقتصادي.¹

2. تحديات تكنولوجيا المعلومات :

إن محاولة تطوير التعليم العالي لا يمكن أن تتم بصورة تامة وجيدة دون أن يسبق تلك العملية استكشاف للتطور الهائل في النظم ووسائل الاتصال حيث بلغت معدلات تزايد المعارف والعلوم حاليا ندا لا سابق له حتى سمي هذا العصر « عصر الانفجار المعرفي » إضافة إلى التطور الهائل في تكنولوجيا الآلات والمعدات المعقدة والاتجاه المتزايد في استخدامها في مجالات الحياة المختلفة ،لذا فإن اهتمام الدولة بالتعليم العالي بشكل جيد يسمح لها باكتساب معلومات تكنولوجيا جديدة تقوم أيضا بتوليدها وتنفيذها وجعلها تتلائم مع ظروف المجتمع.

إضافة إلى ما سبق فإن حدة انتقادات الرأي العام للجامعة تعكس عدم الرضا عن وضعية التعليم العالي وظروفه ومستواه ونوعية مخرجاته ،مما يستلزم تغيير البرامج وصياغة أهداف جديدة بخطط جديدة وبدخول عصر العولمة وما يفرضه من تحديات على كافة الأصعدة ،فالتركيز يزداد على التعليم العالي وما يمكنه أن يقدم من مساهمات فعالة في تنمية وتوظيف المعارف والتقنيات وفي تشكيل مسار التنمية في الدولة وتطوير التعليم العالي هو ضرورة تفرض نفسها في ظل ظروف العصر وحجم المشكلات وارتفاع الطموح لدى الدول والأفراد.

¹ جيلالي خالدية ،الجامعة الجزائرية ودورها في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وفق تطلعات التنمية المحلية : دراسة ميدانية في ولاية تيارت ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،تخصص : اقتصاد وتنمية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،جامعة ابن خلدون : تيارت ،2010، ص ص 29-30.

المبحث الثاني: سياسة التعليم العالي في الجزائر

لقد حاولت الجزائر جاهدة منذ استقلالها إلى صياغة سياسة تعليمية تتلاءم و طبيعة الظروف المختلفة التي كانت سائدة آنذاك ،فرغم الصعوبات التي واجهت الدولة الجزائرية في سبيل صياغة هذه السياسة إلا أن المحاولات لن تتجمد بل سارت في خطى متلاحقة وسيتم التطرق في المبحث التالي إلى أهم ما تبنته الجزائر من مبادئ و إصلاحات لانتهاج سياسة تعليمية رشيدة تستجيب لمختلف التطورات سواء الداخلية أو الخارجية .

المطلب الأول: مبادئ التعليم العالي في الجزائر

يرتكز قطاع التعليم العالي في الجزائر على عدة مبادئ على اعتبار أن الجامعة الجزائرية مازالت تبني نفسها للوصول إلى نموذج جامعة تتماشى مناهجها وطرق تنظيمها وفق صيرورة مجتمعها ومتفاعلة مع مقومات حضارتها ،هناك أربعة مبادئ تركز عليها سياسة التعليم العالي في الجزائر تتمثل في :

الفرع الأول: ديمقراطية التعليم العالي وجزأته

1. ديمقراطية التعليم العالي:

حددت ديمقراطية التعليم كهدف لإزالة الطابع الاستعماري للتعليم الجامعي الذي حرم أبناء المجتمع من مواصلة دراستهم وتعليمهم، وقد أصبح المجال مفتوح أمام جميع أبناء الشعب الجزائري بلا استثناء عرقي

أو ما مادي أو اجتماعي. فكلهم متساوون في الحقوق والواجبات ولهم فرص متساوية للتحصيل العلمي في مؤسسات التعليم العالي.¹

ويقصد بديمقراطية التعليم العالي تحقيق مايلي :

1. إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين أنهوا بنجاح دراستهم الثانوية كل حسب كفاءته العقلية بغض النظر عن مكانته الاجتماعية.

2. ربط القطر الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات والمعاهد العليا تتعدد معها مراكز توزيع العلم والثقافة و التكنولوجيا في كل جهات الوطن .

3. توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية (منح الدراسية والمطاعم الجامعية والسكن) لأبناء الفئات الشعبية الفقيرة حتى يتمكنوا من الاستفادة من فرص التعليم الجامعي وتقديم رعاية خاصة للمتفوقين منهم²

2- جزارة التعليم :

تعتبر عملية الجزارة من أهداف الأساسية للتعليم العالي و عليها يتوقف تشكيل الجامعة الجزائرية في وقت واحد تحرير البلاد من الشعبية الثقافية و التكنولوجيا و بين نتائجها المحضرة في المجال الاقتصادي والاقتصادي و السياسي و الأيديولوجي تعني الجزارة بالإضافة إلى ما تقدم أمورا كثيرة منها :

¹ سليمان الرياشي و آخرون، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، و الثقافية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ط 1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996) ص 408

² رابح تركي ، أصول التربية و التعليم لطلبة الجامعات و المعلمين و المفتشين و المنشطيين و المنشغلين بالتربية و التعليم في مختلف المراحل التعليمية ، ط2، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية 1990)، ص 159

1. جزارة نظام التعليم الجامعي وخططه ومناهجه والابتعاد قدر الإمكان عن الإمكان عن الاستعارة من المجتمعات الأخرى إلا قىما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

2. جزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها من أهل الاختصاص والكفاءة لتحقيق أهدافها العلمية في التربية والتكوين.

3. اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمة ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وتطلعاته بما يحقق التنمية الشاملة.¹

الفرع الثاني: تعريب الجامعة والاتجاه العلمي والتقني في التعليم الجامعي.

1. تعريب الجامعة:

التعريب هو أحد الأهداف الكبرى لسياسة التعليم في جميع المراحل ،حيث كان التعليم في بداية الاستقلال باللغة الفرنسية لكن عملية التعريب تقدمت بشكل تدريجي حتى شملت التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وامتدت إلى الجامعة فشمكت فوريا كثيرة لكن العملية تعثرت بسبب معارضة الأقليات الفكرية والإيديولوجية.

والتعريب كهدف هو جعل التعليم الجامعي باللغة العربية مع التفتح على اللغات الأخرى في مجال البحث والإعداد² ،فمنذ منتصف الستينات شرعت الجامعة الجزائرية في تعريب تدريس العلوم الإنسانية فشمكت ذلك الآداب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة والقانون ثم عقبته بعض التخصصات الأخرى كالاقتصاد

¹ المرجع نفسه ، ص 160.

² سليمان الرياشي وآخرون ،مرجع سابق ، ص 407.

وفي بداية السبعينات فتح أول فرع مغرب بكلية العلوم وخلال الثمانينات عرفت كل العلوم الاجتماعية والإنسانية في مستوى دراسات التدرج أما في الفروع العلمية والتكنولوجية والطبية وما يزال التعليم فيها مفرنسا.¹

2. الاتجاه العلمي والتقني في التعليم الجزائري :

الغرض من هذا المبدأ هو المساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي وامتلاك الميراث العلمي الحديث واكتساب قيم جديدة هي قيم العلمي والتقني وهذا يعني العناية بما يلي:

1. الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسع فيه وتشجيع الدارسين على الالتحاق بمدارسه ومعاهده العليا.
2. المزج بين الدراسة النظرية والعلمية في التعليم الجامعي بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية في الصناعة والزراعة والطب وغيرها.²

المطلب الثاني: مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر

بعد الاستقلال لم تكن الجزائر الحديثة النشأة إلا على جامعة واحدة والتي واجهتها عدة مشاكل أهمها نقص الإطارات الفنية الناجمة عن مغادرة الخبراء الأجانب للبلاد وتعطيل المنشآت الاقتصادية مما دفع بالمسؤولين إلى استدعاء الإطارات المهاجرة والإسراع في التكوين لإعادة بناء الوطن وقد بقيت الجامعة الجزائرية خلال هذه الفترة تحت تأثير المنظومة التعليمية الفرنسية من حيث البرامج وأنظمة

¹ فني غنية، التغييرات التنظيمية وآثرها على التحصيل الدراسي في الجامعة الجزائرية، دراسة حالة قسم اللغة العربية وآدابها، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة باتنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص: تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2004-2005، ص 41.

² تركي رابح، أصول التربية والتعليم لطلبة الجامعات والمعلمين والمفتشين والمنشغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية، مرجع سابق، ص 160-161.

الامتحانات وحتى الشهادات فقد وصف محمد الصديق الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال بأنها فرنسية

شكلا وروحا ومحتوى من ناحية التوجه ومن ناحية نوعية الإطارات.¹

ومن أهم المراحل التي مر بها التعليم العالي في الجزائر ما يلي:

الفرع الأول: من مرحلة الستينيات إلى غاية السبعينات

1. المرحلة الأولى: (1966-1969)

والتي صادف تنفيذ المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1970) شهدت تطورا محسوسا في أعداد الطلبة الذين قدر مجموعهم بـ 10756 طالبا وطالبة وقد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال والتي أصبحت غير قادرة على الوفاء بالحاجة ولذلك تطلب الأمر إيجاد حلول مستعجلة للتكفل بالراغبين في مواصلة الدراسة بمؤسسات التعليم العالي، حيث تنازلت وزارة الدفاع الوطني عن بعض هياكلها وثكناتها العسكرية² في مدينة وهران التي تحولت إلى جامعة وهران.

2. المرحلة الثانية: (1970-1973)

تزامنت هذه المرحلة مع تنفيذ المخطط الرباعي الأول حيث تميزت هذه المرحلة بتخلي الجامعة الجزائرية عن نظامها الاستعماري القديم حيث ظهرت لأول مرة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

¹ جبارة سامية، رضا الأستاذ الجامعي وعلاقته بالأداء الوظيفي في الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية، قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص 84.

² سليم بلحاج، السياسية التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014-2015، ص 96-97.

وإصلاح التعليم العالي ، كما شهدت تقسيم الكليات إلى معاهد تضم الدوائر المتجانسة كما تم إدخال تعديلات على مراحل الدراسة الجامعية كالتالي مرحلة الليسانس -مرحلة الماجستير - مرحلة الدكتوراه.

وقد شرع ابتداء من 1971 في عملية إصلاح شاملة للتعليم العالي في برامج وأهدافه وطرق وأساليب تكوين الإطارات الجامعية ومناهج البحث العلمي.

ارتفع عدد الطلبة في الجامعات الجزائرية بشكل كبير لم تعرفه الجزائر في تاريخ حياتها حيث تضاعف مجموعهم فقفز من 10756 طالب سنة 1968 إلى 19311 طالب سنة 1970 ، كما تم في سنة 1973 تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي التي اسندت لها عملية تطوير البحوث التطبيقية في ميدان البحث العلمي كما تم كذلك تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية الذي تتلخص مهمته في رسم المحاور الأساسية للبحث العلمي الموجه نحو التنمية الوطنية.

المرحلة الثالثة : (1974-1977)

تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 حيث تميزت هذه المرحلة بكونها أكثر طموحا وأكثر صلة بمستويات التنمية التي سجلت في مختلف المجالات ونذكر من بين هذه الأهداف مايلي:

✓ تكوين الإطارات العليا اللازمة لتنمية البلاد.

✓ تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف مراحل التعليم بما فيها التعليم العالي والجامعي.

- ✓ تدعيم عملية إصلاح التعليم الذي شرح فيه 1971.¹
- ✓ تكيف التعليم مع احتياجات التنمية بصورة دائمة عن طريق وضع نظام توجيه يسمح بتطوير الفروع العلمية في مختلف الجامعات والمعاهد العليا.
- ✓ وقد حدد المخطط الرابعي الثاني ضرورة انجاز 32000 مقعد دراسي جديد في الجامعات بالإضافة إلى 9000 مقعد دراسي جديد تأخرت عن الانجاز من المخطط الرابعي الأول (1970-1973)، كما قدر عدد الخريجين من الجامعات خلال المخطط الرابعي الثاني ب 25000 خريج في مختلف فروع العلوم الإنسانية والعلمية والمهنية.²

الفرع الثاني: من مرحلة الثمانينيات إلى غاية سنة 2010.

1. مرحلة الثمانينات : 1980-1998 :

- تم إحداث تغييرات وتعديلات على طرق التقييم وفتح شعب جديدة للتكوين في بداية الثمانينات حيث تعتبر سنة 1983 نقطة التحول الحقيقية في سياسة التعليم العالي وذلك بظهور مشروع الخريطة الجامعية الذي قدمته كل من وزارتي التعليم العالي والتخطيط كان يهدف هذا المشروع إلى تخطيط التعليم حتى سنة 2000 حسب حاجة الاقتصاد الوطني حيث تتطلب هذه الخريطة معرفة التنبؤات على المستوى الجهوي والوطني وقد تمحورت أهداف مشروع الخريطة الجامعية حول :

✓ تطابق التكوين مع التشغيل.

✓ تحسين مردود قطاع التعليم.

¹ غربي صباح، مرجع سابق، ص ص 94-95.

² تركي رابح، مرجع سابق، ص ص 153-154.

✓ تنظيم عدد الطلبة.

✓ تطوير البحث العلمي.¹

واستمرت الإصلاحات حيث جاء المخطط الخماسي الأول لتدعيم إصلاح التعليم العالي وتحقيق ديمقراطية أكثر للتعليم والجزارة والتعريب وقد حدد المخطط الخماسي الأول للتنمية في الجزائر (1984-1980) عدد طلبة الجامعات الكلي في الفترة ما بين سنة 1980 وسنة 1984 حيث يصلون إلى حدود 150000 طالب وطالبة² وفي سنة 1985 إلى 104.000 طالب كما توسع نشاط المعاهد التكنولوجية إذ بلغ عدد القطاعات التي تساهم بالمعاهد التكنولوجية ومراكزها المتعددة التابعة لها وبعض المدارس العليا خلال سنتي 1983-1984 بالتكوين العالي 18 قطاعا وزاريا.

كما حدد المخطط سياسة التكوين العالي في المبادئ التالية:

1. ينبغي أن يكون حجم المجتمعات مترواحا ما بين 6000 و8000 طالب ولا يتجاوز بحال من الأحوال 10.000 طالب وللوصول إلى هذا الهدف ينبغي إعادة تقسيم الجامعات وإعادة هيكلتها للتخلص من المشاكل. وفي هذا الإطار يمكن التفكير في إنشاء جامعات تكنولوجية وجامعات للعلوم الاجتماعية وجامعات للعلوم الطبية وغيرها...
2. ينبغي أن تمتاز كل جامعة باختصاص نسبي نظرا للبيئة التي توجد فيها وينبغي أن يتم هذا الاختصاص النسبي مع الحرص على تكامل الهياكل الجامعية لتجنب ما قد يحدث من انعزال جامعة عن أخرى أو تكرار لنفس الدراسات الموجودة في جامعات أخرى.

¹ غربي صباح، مرجع سابق، ص ص 96-97.

² تركي رابح، أصول التربية و التعليم، مرجع سابق، ص 158

3. ينبغي تحسين مردودية وفعالية التعليم العالي سواء في مستوى البنية التحتية أو الطاقة البشرية.¹

كما وضع في فترة الثمانينات هيكلًا جديدًا فيما يخص الدراسات في التدرج حيث أصبح هذا الأخير ينقسم إلى قسمين.

1. التكوين العالي للتدرج الطويل المدى: تتراوح مدة الدراسة فيه بين أربع وسبع سنوات.

2. التكوين العالي للتدرج قصير المدى: ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات.

وقد كانت الغاية من هذا التقسيم الجديد تكوين تقنيين سامين لسد النقص في سوق العمل من جهة وتجديد البرامج للتماشي مع ظروف البلاد آنذاك لتفادي التكرار والهدر الجامعي والتعليمي من جهة أخرى وتميزت العشرية الثانية من هاته الفترة بإصدار قوانين ومراسيم خلال سنتي 1995 و 1998 متضمنة إنشاء وتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة والوكالة الوطنية لشمين نتائج البحث والتطوير ، كما توج البحث العلمي بإصدار القانون التوجيهي لسنة 1998 الذي يمثل الجهاز القانوني الجديد الذي يرسم الملمح العام للبحث العلمي في الجزائر ، كما رافق هذا القانون بعث برنامج خماسي للبحث العلمي والتطور التكنولوجي 1998-2002 ومن ناحية التشييد شهدت الفترة إنشاء كل من جامعة العلوم الإسلامية بقسنطينة وجامعات بومرداس ، بجاية ، بسكرة ، مستغانم ..

ونتيجة لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في فترة التسعينات التي كانت لها آثار سلبية على قطاع التعليم العالي ، عانت الجامعة من أزمة أمنية وعدم استقرار سياسي كبيرين ، ففشلت في هاته الفترة كل المبادرات الوزارية للنهوض بالتعليم العالي والحد من البيروقراطية المركزية (مشروع استقلال الجامعات في

¹ المكان نفسه.

1989 ومشروع الأكاديمية الجهوية) ووضع أقطاب امتياز للحد من تدهور نوعية مخرجات التعليم العالي نظرا لضعف القدرات المؤسساتية والتسييرية وعجزها في تحقيق الأهداف المرجوة، وقد بقيت آثار هذا التدهور تسري إلى الوقت الحاضر مثل: تفاقم ظاهرة البطالة، ارتفاع نفقات التكوين وهجرة أغلب الإطارات نحو الخارج بحثا عن العمل وتحسين الظروف المعيشية، وقد انعكست هذه الأوضاع على القطاع في صورة نقص الأساتذة وأعضاء الهيئة التدريسية ذوي الرتب العليا وعدم الاستقرار في البرامج والمخططات الجامعية وغيرها من المشاكل التي عانى منها القطاع.¹

التعليم العالي في الفترة 1999-2010 :

عرفت هذه الفترة نوعا من الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث شرعت الدولة في وضع مخططات تنموية خماسية 1998-2002-2005-2009 والمخطط الخماسي 2006-2010 وتهدف هذه المخططات إلى تصحيح الأخطاء الموجودة في القطاع والحد من المشاكل التي عرفتھا الفترة السابقة، وهذا بإيجاد السبيل الأنجع للارتقاء بالجامعة وإعطائها مكانة دولية مرموقة من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية وتبني برامج جديدة لمواكبة التطورات العلمية المعاصرة، كما كان واضحا خلال هذه الفترة السعي لتوثيق العلاقة بين العالم الأكاديمي (الجامعات ومؤسسات البحث) والعالم الاقتصادي والصناعي على وجه الخصوص حيث تتميز هذه الفترة بإصدار القانون 99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي والذي يهدف إلى:²

¹ حمزة مرادسي،، مرجع سابق، ص ص 71-72.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 99-05 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي الجريدة الرسمية المؤرخ في 04 ابريل 1999، ع. 24، ص 05.

- جعل الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي ومهني بدلا من اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، كما أعاد هذا القانون إحياء نظام الكليات من جديد وتحديد النظام البيداغوجي للتعليم العالي تحقيقا لمبدأ المرونة حتى تتمكن الجامعة من الاندماج مع المحيط الخارجي.
 - رفع نوعية التعليم والتكوين عن طريق تعزيز البحث العلمي والتكنولوجي في مختلف التخصصات.
 - توفير وسائل الاتصال ومد شبكة الانترنت قصد رفع المستوى الثقافي والعملية والمهني للطلبة والأساتذة.
 - تكريس الاستقلالية المالية وفرض المراقبة البعدية لمؤسسات التعليم العالي حول الانجازات التي توصلت إليها ومدى جدوى المبالغ المنفقة على مشاريع البحث العلمي.
- وقد قامت الدولة برفع حصة ميزانية البحث العلمي من 0.75% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1999 إلى 1% سنة 2002 حسب ما كان مقررا في القانون التوجيهي ، وفي إطار العولمة ووعيا منها بالمهام المنوطة بالجامعة على المستوى الداخلي من أجل ضمان التطور والتحكم في العلم والمعرفة وعلى المستوى الخارجي من أجل ضمان تواجدها واستمرار تطورها وبغية تطوير التبادلات الثقافية والحركية البشرية
- على جميع المستويات انخرطت بلادنا منذ سبتمبر 2004 في السياق العالمي الخاص بإصلاح أنظمة التعليم العالي.¹

فمن خلال توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الذي صادق عليها مجلس الوزراء المنعقد في 20 أبريل 2002 وانطلاقا من العمل على المستوى القصير والمتوسط والطويل المدى تم

¹عبد الكريم حرز الله ، كمال البدري ، نظام ل.م.د ، (الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008) ، ص ص 54-55.

برمجة إستراتيجية لتطوير القطاع ما بين 2004 و 2013 حيث تم وضع هيكلية جديدة للتعليم تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية وتنظيم جدد لتسيير منظومة التعليم العالي تكون مصحوبة بتحسين وتعديل مختلف البرامج البيداغوجية وتنظيم جديد لتسيير منظومة التعليم العالي ولذلك تم اعتماد إستراتيجية جديدة تتمثل في نظام يعتمد على ثلاث مراحل (ليسانس - ماستر - دكتوراه) يهدف إلى إنشاء تعليم عالي تساهميا في خطواته، تطوريا في تنفيذ يعطي للجامعة حرية أكثر في تحديد مجالات التكوين والشهادات المرفقة. كما أن صياغة البرامج التكوينية والحجم الساعي يعتبر من صلاحيات المؤسسة الجامعية ليصبح بذلك للوزارة دور التقييم والمتابعة بواسطة لجان جهوية أو وطنية تضمن تجانس وتحسين عروض التكوين المقدمة من أجل الاستجابة للتطورات العالمية وتطوير ميكانيزمات التكوين الفردي بغية الاستمرار في تطوير التعليم العالي والرفع من جودته.¹

وبعد إدخال نظام (ل.م.د) سنة 2004 وتطبيقه من طرف بعض المؤسسات الجامعية عبر التراب الوطني سعت الدولة إلى وضع مخططين خماسيين يشمل الأول الفترة 2005-2009 ويهدف إلى :

- تهيئة ظروف ملائمة للاستمرار في توسيع الشبكة الجامعية والسعي لتوفير أكثر من 500.000 مقعد بيداغوجي جديد.
- تحقيق التوازن الجهوي بتقريب الجامعات لمختلف الطلبة.
- السعي لإنشاء خمس (5) مكتبات جامعية مجهزة بمختلف المواد والوسائل العلمية.

وسعت الدولة في مخطط خماسي ثاني 2006-2010 إلى الاهتمام أكثر بالبحث العلمي حيث وضعت مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها فيما يلي:

¹ المرجع نفسه، ص ص 85-90.

- السعي نحو زيادة عدد الأساتذة الباحثين ليلبلغ عددهم 32.975 أستاذ في آفاق سنة 2010.
- رفع عدد البحوث المنجزة من طرف المؤسسات والمراكز البحثية إلى 5430.
- السعي لتوفير كل الوسائل المادية والوثائق الضرورية لشمين نتائج البحث والتطوير.¹

المطلب الثالث: إصلاح التعليم العالي في الجزائر عبر نظام « ل.م.د »

عرفت منظومة التعليم العالي في الجزائر تطورا كميا ،أما عن تطور الشبكة الجامعية ما كان له ليحدث دون أن تتولد عنه عدة اختلالات والتي مردها إلى الضغط الكبير الناجم عن الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي ،لقد أدى تراكم هذه الاختلالات عبر السنين إلى عجز النظام الناجم عن العولمة الاقتصادية.

- الاختلالات الرئيسية للنظام الكلاسيكي :

- تتمثل هذه الاختلالات على وجه الخصوص في مجال استقبال وتوجيه وتدرج الطلبة نذكر منه :
1. استناد الالتحاق بالجامعة إلى نظام توجيهي ممرکز فرغم المساواة التي حققها هذا النظام إلا أنه يبقى نظام غير مرّن لكونه يقود إلى مسالك تكوين نفقية.
 2. مردود ضعيف جراء التسرب المعتبر والمدة الطويلة التي يقضيها الطلبة بالجامعة.
 3. أحجام ساعية ضاغطة تلزم الطالب حضور أوقات مبالغ فيها على حساب الوقت الواجب تخصيصه لتكوينه الذاتي.

¹ حمزة مرادسي ، مرجع سابق ، ص 47.

- تخصص مبكر يوجه بمقتضاه الطلبة توجيهها مبكرا رغم كونه يستند على الرغبات المعبر عنها إلا أنه يبقى توجيه غير ناضج.

- نظام تقييم ثقيل من خلال تعدد الامتحانات (امتحانات متوسطة المدة، الامتحانات الشاملة والاستدراكية) وفترة الامتحانات عادة ماتكون ممتدة بشمل مبالغ فيه على حساب الزمن البيداغوجي الذي يعاني أصلا من قصر مدته مقارنة بالمعايير الدولية.¹

الفرع الأول: دوافع إصلاح نظام التعليم العالي في الجزائر.

1. دوافع إصلاح نظام التعليم العالي في الجزائر :

إن التفكير في الإصلاح الجامعي في الجزائر لم يكن وليد الصدفة وإنما حتمية فرضتها جملة من الظروف المحلية والخارجية يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ. الظروف الخارجية (العالمية):

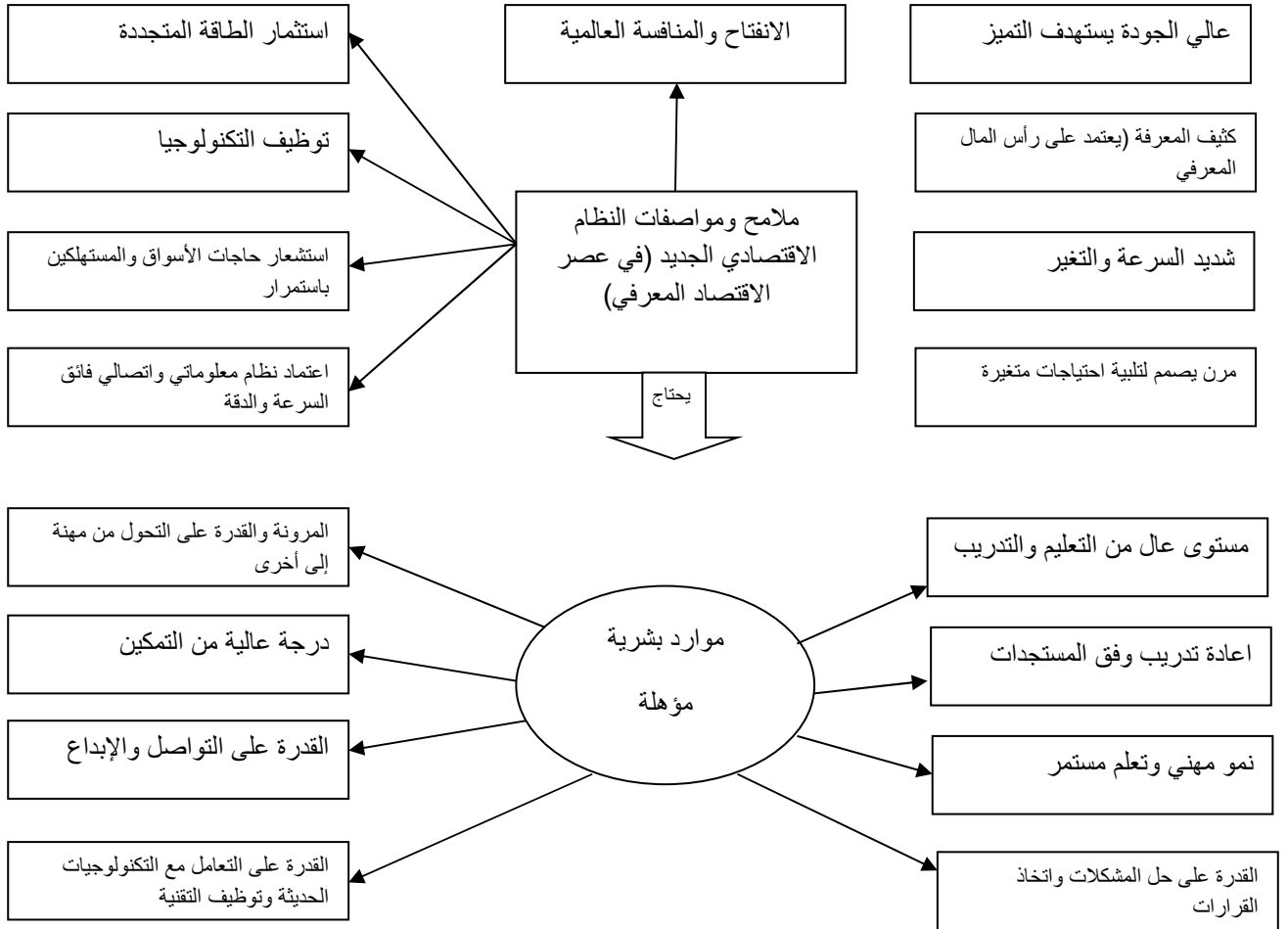
إن التحولات العميقة والمتسارعة التي صاحبت موجة العولمة التي اجتاحت المعمورة، وفرضت قواعد لعب جديدة ترمي لخلق مجتمعات جديدة ومتجددة قوامها العنصر البشري ورأس المال الفكري وهذا ما عرف ويعرف بمجتمعات المعرفة التي أصبحت شغلها الشاغل هو الاستثمار في هذا اللون الجديد من المشاريع

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007، الجزائر جوان 2007، ص 09.

« الاستثمار في رأس المال الفكري والبشري » قصد التأقلم مع متغيرا الساحة الاقتصادية العالمية

الراهنة التي يمكن التعبير عنها إجمالاً من خلال الشكل التالي:¹

ملامح ومواصفات النظام الاقتصادي العالمي الراهن وعلاقته بالموارد البشرية المؤهلة



¹ سعد وعادل، هارون أسماء، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية: دراسة تحليلية لواقع نظام ل.م.د في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان: تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطورات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلسة 20/05/2010، ص 139.

ب. الظروف الداخلية الوطنية والمحلية :

جاء هذا الإصلاح لمعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها النظام الجامعي على أصعدة مختلفة يمكن حصرها فيما يلي :

- غياب التطابق بين مضامين التعليم العالي ومتطلبات المجتمع وأسواق التشغيل والاقتصاد ناهيك عن ضعف دورها في تكوين الإنسان الجزائري ونشر قيم الثقافة والإبداع الفني والبحث العلمي بأشكال مختلفة.
- عزلة الجامعة عن محيطها، وهذا ما يعكس بشكل أساسي تفشي ظاهرة البطالة في صفوف خريجي الجامعات.
- نقص و غياب المرونة في نظام التكوين الكلاسيكي ذو التوجيه المركزي غير القابل للتغيير.
- عدم وضوح القانون الخاص والإمكانيات وفرص التشغيل والتي لم يعبر عنها بوضوح من طرف المتعاملين الاقتصاديين.
- إصدار شهادات جامعية غير معترف بها على الساحة الوطنية « شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية مثلا أو على الساحة الدولية».
- غياب الاهتمام بالتكوين النوعي للمورد البشري وهذا ما ألقى بظلاله سلبا على نوعية مخرجات الجامعة.

كل هذه الأسباب أدت إلى إعادة النظر في ضرورة إدخال تعديلات طارئة وجذرية في أهم مشروع استثماري من المستوى العالي وهو مشروع التكوين الجامعي وطرق ترقية مخرجاته لتتلاءم مستجدات

الساحة المحلية، الوطنية والدولية. وهذا ما أدى إلى تبني الحكومة الجزائرية لنظام تكويني جديد هو نظام (ل.م.د).¹

يرمي هذا الإصلاح إلى التكفل بالمتطلبات الجديدة والمتمثلة في :

1. ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.
 2. تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيواقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة وعالم الشغل.
 3. التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.
 4. تشجيع التعاون والتبادل الدوليين وتنويعهما.
 5. إرساء أسس الحكم الراشد المبنية على المشاركة والتشاور، وتمكين الجامعة من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية الإقليمية والدولية.²
2. نظام ل.م.د³ وتنفيذه :

إن إصلاح التعليم العالي على الصعيد البيداغوجي يمكن الطالب من

¹ المرجع نفسه، ص 140.

² بوشیخي فاطمة، مرجع سابق، ص ص 46-48.

³ نظام ل.م.د : هو نظام للتعليم العالي يتضمن ثلاثة مستويات : ليسانس وهو المرحلة الأولى لهذا النظام يمتد على ثلاثة سنوات بعد الحصول على شهادة البكالوريا، ماستر وهو المرحلة الثانية من هذا النظام بإضافة سنتين من التكوين لتصل مدة التكوين إلى خمس سنوات ودكتوراه بعد ثلاثة سنوات من الماستر أي بعد ثمانية سنوات من التكوين الجامعي من الحصول على شهادة البكالوريا

1. اكتساب المعارف وتعميقها وتنويعها في مجالات أساسية تتكيف مع المحيط الاجتماعي المهني مع توسيع فرص التكوين من خلال إدماج وحدات تعليمية استكشافية وأخرى للثقافة العامة باعتبارها العناصر المكونة لمقاربة متداخلة التخصصات تتيح بصفاتها معابر في مختلف المراحل المشكلة للمسالك التكوينية.

2. اكتساب مناهج عمل تنمي الحس النقدي والقدرة على التحليل والتركيب والتكيف.

3. أن يكون الفاعل الأساسي في مسار تكوينه من خلال بيداغوجية نشطة مدعومة بفريق بيداغوجي طوال مساره الدراسي.

4. الاستفادة من توجيه ناجح وملائم يوفق بين رغباته واستعداداته قصد تحضيره الجيد إما للحياة العملية عبر تنظيم فرص اندماجه المهني أو لمتابعة الدراسة الجامعية.¹

إن تجسيد هذه الأهداف يتجلى من خلال وضع هيكلية من ثلاث أطوار تعليمية: الليسانس الماستر والدكتوراه.

1. شهادة الليسانس : La Licence

تكون هذه المرحلة بعد تحصيل الطالب على شهادة البكالوريا وبعد التسجيل في المسار التكويني المختار تنظم هذه المرحلة التكوينية في طورين أي ما يعادل 6 سدايسيات يتمثل الطور الأول في تكوين

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2004، مرجع سابق ص، 14

قاعدي متعدد التخصصات يكتسب الطالب من خلاله المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة أما
الطور الثاني يتضمن تكوين متخصص، هذه المرحلة تتطلب ثلاث سنوات تهدف إلى تحقيق غايتين :

✓ **غاية أكاديمية :** تمكن الطالب من مواصلة الدراسة الجامعية على مستوى الماستر والدكتوراه.

✓ **غاية مهنية:** تمكن الطالب من الاندماج المباشر في عالم الشغل.

2. شهادة الماستر : Le Master

تقوم هذه المرحلة التكوينية سنتين تتشكل من وحدات تكوينية موزعة على أربعة سداسيات وهي مرحلة
مفتوحة لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية ويستوفي الشروط المطلوبة للالتحاق.

كما أنها مرحلة مفتوحة كذلك لكل حاصل على ليسانس ذات طابع مهني والعودة إلى الجامعة بعد
قضاء فترة في الحياة المهنية، كما يحضر هذا التكوين إلى اختصاصين مختلفين:

✓ **تخصص مهني :** يمتاز باكتساب تخصص دقيق في حقل معرفي محدد يؤهل صاحبه إلى

مستويات عالية من الأداء والمهارة.

✓ **تخصص يمتاز بـ:** تحضير المعني للبحث العلمي الموجه منذ البداية للقيام بنشاط بحث في

الوسط الجامعي.

3. شهادة الدكتوراه :

يضمن هذا الطور من التكوين الذي تبلغ مدته ستة سدايسات أي 3 سنوات: تعميق المعارف في تخصص محدد، تحسين المستوى عن طريق البحث ومن أجل البحث (تنمية الاستعدادات للبحث، معنى العمل في فريق...) ويتوج هذا الطور من التكوين بشهادة دكتوراه بعد المناقشة.¹

إن هذه الهيكلة الجديدة تقدم رؤية جديدة للتكوين الجامعي تركز على :

1. وضع مخطط لتطوير الجامعة يأخذ في الاعتبار مجمل الانشغالات سواء منها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية وهذا على الأصعدة المحلية، الجهوية والوطنية.
2. عروض تكوين متنوعة ومعدة بالتشاور مع القطاع الاقتصادي.
3. بيداغوجية نشطة حيث يكون الطالب الفاعل الأساسي في رسم تكوينه من خلال مشاركته في بناء مشروعه المستقبلي وضمان مرافقته من قبل بيداغوجية تمده بالنصح والإرشاد طول مساره التكويني.
4. تقويم دائم ومستمر للتعليم وللمؤسسات التعليمية.

الفرع الثاني: أهداف نظام ل.م.د والمفاهيم الأساسية لهذه الهيكلة:

- 1) مساعدة الطلب في اختيار مساره والمشاركة في فهم تكوينه حيث أنه يسمح بالانتقال من المسار المفروض إلى المسار الحيوي التي تبدو فيه ذاتيته وهذا ما يساعده على التكوين الفردي حيث تكون الفرق البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007 مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) إرساء نظام تكوين مرن وإعداد مشروع جامعة يشمل الانشغالات المحلية والعالمية على المستوى الاقتصادي، العلمي، الاجتماعي والثقافي.

(3) ترقية استقلالية الجامعة بيداغوجيا مع ضمان التقييم مستمر لها ولبرامجها.

(4) إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي وذلك بتحديث البرامج التكوينية (من خلال مراجعة البرامج وتنويع وتعديل المسالك أثناء الدراسة في مجالات التكوين) لتكون نوعية ومنظمة وملائمة لمتطلبات سوق العمل وذلك بالتشاور مع القطاع الاقتصادي في إطار خطط الدولة التنموية.

(5) تفتيح الجامعة على العالم الخارجي قصد تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية.

(6) تشجيع وتنويع التعاون في الجوانب البيداغوجية.

(7) تسهيل معادلة الشهادات لتسيير حركية الطلبة داخل الوطن وخارجه.

(8) التركيز على آليات الاستقبال والتوجيه والدعم البيداغوجية للطلبة.

(9) تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها لتكون جامعة حيوية وعصرية.¹

2. المفاهيم الأساسية لهذه الهيكلة (ل.م.د) :

1. عرض التكوين : عبارة عن دفتر شروط يحدد الأهداف والمضامين البيداغوجية للتكوين المقترح وللشهادات المتوجة له وكذا الإمكانات البشرية والمادية الضرورية في مجال التأطير والتجهيز والتمويل ، كما يتفرع عرض التكوين إلى ميدان وفرع وتخصص ويقدم مسالك متنوعة ومعايير ما بين هذه

¹ سعد وعادل، هارون أسماء، مرجع سابق، ص 141.

المسالك تضمن توجيهها تدريجيا للطلبة. كما يتضمن عرض التكوين وحدات تعليمية استكشافية تسمح بانفتاح حقيقي على مجالات معرفية أخرى ووحدات تعليمية أفقية تكمل تكوين الطالب كونها توسع حقل معارفه وذلك باكتساب ثقافة عامة وتعلم لغات أجنبية والتحكم في التقنيات المنهجية.

2. ميدان التكوين:

الميدان هو تجميع عدد من التخصصات في مجموعة منسجمة، سواء من حيث وحدتها الأكاديمية والمعرفية أو من حيث فرص التشغيل التي تتيحها¹

3. المسلك النموذجي :

هو توليفة منسجمة لوحدات تعليمية قابلة للاحتفاظ والتحويل وفق منطق تدرج ملائم تحدده الفرق البيداغوجية حسب أهداف محددة. تدمج المسالك المختلفة مقاربات متعددة التخصصات وتتيح معابر تمكن الطالب من إنجاز مشروعه الدراسي وفق رغباته واستعداداته.

4. الوحدات التعليمية :

الوحدة التعليمية هي مجموعة من المقاييس والمواد أو الأنشطة المنسجمة بيداغوجيا تقدم الوحدات التعليمية سداسيا وتوزع إلى :

1.4. وحدات تعليمية أساسية : تضم المواد التعليمية القاعدية الضرورية لمواصلة الدراسة في تخصص معين.

¹ للمزيد من المعلومات أنظر الجدول رقم 01: ميادين التكوين في نظام ل.م.د.

2.4. وحدات تعليمية استكشافية أو تكميلية: تضم المواد التعليمية الثانوية التي تسمح بتوسيع الآفاق المعرفية للطلاب وتفتح له آفاق أخرى في حالة إعادة توجيهه وهي تعزز المواد التعليمية القاعدية.

3.4. وحدات تعليمية أفقية: تضم المواد التعليمية التي توفر الأدوات الأساسية لاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تنمي استعدادات الاندماج والتكيف المهنيين في محيط يتميز بالتطور الدائم (اللغات الحية، الإعلام الآلي، إنسانيات...)

كما تتكون الوحدات التعليمية من المحاضرات والأعمال الموجهة والمشاريع البحثية والتربصات ولكل وحدة تعليمية قيمة محددة بالأرصدة واكتساب الوحدة التعليمية يعد اكتسابا نهائيا.¹

5. الرصيد : هو وحدة قياس لما اكتسبه الطالب من معارف ومهارات معبر عنها بقيمة عددية يتم تحديد عدد الأرصدة لكل وحدة تعليمية على أساس حجم العامل المطلوب القيام به من طرف الطالب للحصول على الوحدة ويجب أن يراعي هذا الحجم كل النشاطات الواجبة على الطالب خاصة الأحجام الساعية للتعليم المقدم وطبيعته (محاضرات ،أعمال موجهة وكذا التربصات والمشاريع والمذكرات ،وتحدد قيمة مجمل الشهادات في شكل أرصدة بحيث يتم تحديد 180 رصيد لشهادة الليسانس (30 رصيد لكل سداسي) 300 رصيد بالنسبة لشهادة الماستر.²

تنفيذ الإصلاح:

¹ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-17.

² بوشیخي فاطمة ،مرجع سابق ، ص 53.

رأت الحكومة الجزائرية أنه لكي يواكب المجتمع الجزائري مختلف التغيرات المحلية والعالمية لابد من إيجاد تعليم عال قادر على تكوين الفرد الجزائري بمواصفات القرن 21 م انطلاقا من هذا جاء تطبيق نظام (ل.م.د) كخيار استراتيجي تم تبنيه لإخراج الجامعة الجزائرية من المشاكل التي تعرفها ومواكبة الجامعات العالمية.

بالنظر إلى خصائص نظام ل.م.د وما يوفره قررت الحكومة الجزائرية تنفيذه منذ سنة 2004 بشكل جزئي وتم بذلك صدور قرار رسمي في شكل مرسوم تنفيذي يتضمن استحداث شهادة الليسانس نظام جديد¹، متبوع بقرار 23 جانفي 2005 الذي يشرح نظام التعليم في شهادة الليسانس.²

1. مراحل عملية التنفيذ : مرت عملية تنفيذ هذا الإصلاح بمراحل هي :

1. مرحلة التفكير في إستراتيجية تسمح بتبني هذه السياسة (ل.م.د) :

تم إنشاء لجنة وطنية تتكون من نخبة من الأساتذة والمدرّاء من مستويات مختلفة تقوم بتشخيص الواقع الجامعي وتقييم تجربة الدول الأوروبية للاقتداء بها وثانيا التحضير لانطلاق الإستراتيجية لتنفيذ الإصلاح على أرض الواقع.

2. مرحلة تحسيس الأسرة الجامعية : ذلك بتحسين كافة أفراد الأسرة الجامعية حول أهداف هذه السياسة الإصلاحية والمداخل الجديدة التي تتضمنها وكيفية تسيير مسارات الطلبة وبهذا تم إنشاء خلايا إعلامية على مستوى إدارات الجامعة.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المتضمن إحداث شهادة ليسانس: نظام جديد ، *الجريدة الرسمية*، ع. 75، المؤرخ في 8 شوال 1425 الموافق ل 21 نوفمبر 2004، ص 02.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، *الجريدة الرسمية* : قرار وزاري مؤرخ في 23 يناير 2005، مرجع سابق، ص ص 01-07.

3. مرحلة تنصيب الفرق التقنية: تشمل مجموعة من الخبراء المختصة بإعداد برامج التكوين والمصادقة عليها.

2. المعلومات اللازمة لتنفيذ سياسة ل.م.د : يكون ذلك عبر مستويات :

1. على مستوى المؤسسة الجامعية :

يقع على عاتق المؤسسة الجامعية القيام ببناء عروض التكوين بالارتكاز على قدراتها العلمية والبيداغوجية الخاصة بها ،مسخرة في ذلك إمكانياتها في مجال البحث بمساهمة الشريك الوطني وحتى الأجنبي ليس فقط لتغطية احتياجاتها الخاصة بل أيضا الاستجابة لمطالب المحيط الاجتماعي والاقتصادي.¹

وعليه يجب أن تحرص الجامعة على أن يكون عرض التكوين المقترح متماشيا مع تخصصاتها العلمية وأن يوفر مسالك متنوعة ومعايير ما بين مختلف هذه المسالك لتسهيل عملية توجيه الطلبة وإعادة توجيههم لذلك يتعين على المؤسسة الجامعية تعبئة وتجنيد فرق تكوين متعددة التخصصات.

2. على المستوى الجهوي :

¹ سلمى الإمام ،صنع السياسة العامة في الجزائر : دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999 -2007 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص :تنظيم سياسي وإداري ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ،2007 - 2008 ،ص ص 203 - 204.

حيث تبدي اللجان الجهوية للتقويم برأيها في مدى انسجام عروض التكوين ونوعيتها وملائمتها وكذا في الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة، والهيكل المسخرة من طرف مؤسسة التعليم العالي المعنية وهذا في إطار الاحترام الصارم لأحكام دفتر الشروط.

3. على المستوى الوطني :

تتمثل مهمة اللجنة الوطنية للتأهيل¹ في اعتماد عروض التكوين المقدمة من طرف اللجان الجهوية للتقويم وتأهيلها وتقييم آثار هذه العروض على تنمية البلاد من خلال وضعها في الإطار لأشمل لإستراتيجية التكوين التي سطرته وزارة التعليم العالي طبقا لتوجيهات السياسات العامة وعلى هذه اللجنة أن تتأكد من نوعية وسمعة مختلف الشركاء الذين يسهمون في عروض التكوين إلى جانب فحص ما تقدمه مختلف اتفاقيات التعاون الوطنية والدولية المرافقة لعروض التكوين.²

3. تحديد الاحتياجات وتوفير الموارد:

يتطلب تطبيق سياسة (د.م.ل) إمكانيات مادية وبشرية من حيث التجهيز والتأطير والتسيير فتقويم تطوير التعليم العالي حتى آفاق 2008 أبرز أن هناك احتياجات مادية وبشرية هذا ما قدمه مجلس الحكومة وتم الاتفاق عليه في مجلس الوزراء تمثلت الاحتياجات في :

¹ اللجنة الوطنية للتأهيل: لجنة تتكون من خبراء جامعيين وممثلي مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية تسهر على تحقيق انسجام خريطة التكوين العالي.

² سلمى الإمام، مرجع نفسه، ص 204.

- في مجال الموارد البشرية : قدرت ب 23.173 أستاذ إضافي و 13.400 عون تقني وأعوان مصالح

- في مجال قدرات الاستقبال : قدرت الاحتياجات ب 209.000 مقعدا بيداغوجي و 221.000 سرير لرخصة برنامج خماسي مقدارها 120 مليار دينار.

- في مجال ميزانية التسيير : قدرت ب 521 مليار دينار.

- في مجال فتح التخصصات الجديدة: تم القيام بتقييم أولي قدره 60 مليون دينار جزائري لكل شعبة جديدة خاصة في التخصصات العلمية والتكنولوجية.

- ومن خلال هذا سعت الوزارة لتحقيق هدفين هما:

1. تغطية الاحتياجات الناجمة عن النمو السريع لعدد الطلبة إلى غاية سنة 2008 التي ستصل إلى مليون طالب.

2. الشروع التدريجي في إصلاح برامج التعليم خاصة ما تعلق بالشُعَب والتخصصات الجديدة.

ولتحقيق ذلك تم الشروع منذ الدخول الجامعي 2003 - 2004 لإتمام البرامج الحالية وتكييفها ووضع برامج جديدة لبناء مرافق قاعدية تستجيب للحاجيات البيداغوجية والبحث العلمي.

3. القدرة على السيطرة وتنظيم الموارد :

حددت الإدارة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ سياسة ل.م.د وهي الوزارة الوصية مجموعة من الإجراءات التنفيذية وهي :

1. في مجال التأطير : حددت مجموعة من الإجراءات تمثلت في :

- وضع مخطط لتكوين المكونين مدعوم سياسة إعادة تفعيل البحث التكويني.
- تسخير الإمكانيات الضرورية لأهداف التأطير قصد التحضير لاستقبال الطلبة.
- تدعيم مشاركة الإطارات والكفاءات من خارج القطاع قصد المساهمة في تصميم عروض التكوين وتنشيط الأعمال التطبيقية والمشاركة في الندوات.
- ترقية وتطوير الطرق التعليمية الحديثة خاصة تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال (التعليم الإلكتروني).
- إعلام الأساتذة ومسيري البيداغوجيا وتحسيسهم بمضامين الإصلاح من خلال تنظيم دورات تحسيسية (ندوات ، لقاءات).

2. في مجال البيداغوجيا وتنظيم هياكل البحث : ذلك من خلال :

- تكييف أنظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي.
- تثمين الأعمال التطبيقية عبر توفير الوسائل المادية على مستوى مخابر التدرج والبحث.
- تثمين التربصات في الأوساط المهنية.
- مراجعة رزنامة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجح.
- وضع هياكل بيداغوجية تتكفل باستقبال الطلبة وتوجيههم.

3. في مجال الخريطة الجامعية وتسيير وتقويم المؤسسات الجامعية: من خلال:

- إعادة توزيع هذه الخريطة بشكل يجعلها تدمج مفهوم سياسة الموقع والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية وترقية أقطاب الامتياز من أجل ضمان تناغم متوازن بين الطلب على التكوين وإمكانيات مختلف المؤسسات الجامعية والواقع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد على المستوى المحلي والوطني.

- إدخال نمط جديد للتسيير مبني على أسس الحكم الراشد يهدف إلى:

1. تحسين القدرات التسييرية لمسؤولي المؤسسات.

2. تدعيم روح الحوار والتشاور باحترام قواعد أخلاق المهنة الجامعية وآدابها.

3. تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان الجودة في التعليم العالي.

4. قيادة الجامعة نحو الاستقلالية والمسؤولية البيداغوجية.

4. في مجال تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية:

- إصدار قانون أساسي خاص بالأستاذ الباحث يكون محفزا ويضع الأستاذ في مصاف النخبة الوطنية.

- بناء مناخ جامعي قائم على الحوار والتشاور بين أفراد الأسرة الجامعية والمحيط الاجتماعي والاقتصادي.

5. في مجال التعاون الدولي:

ذلك من خلال تدعيم الشراكة خاصة في مجال تكوين المكونين وإرساء تعليم جديد وإعادة تفعيل البحث العلمي بالتركيز على:

وضع فضاءات جامعية ،إقليمية ودولية من خلال برامج متنوعة منها برنامج Tempue الخاص بالدول الأوروبية وبرنامج التعاون الأوروبي المغاربي CEMUR وبرنامج المجلس الأعلى الجزائري الفرنسي للجامعات و البحث HCAFUR. وغيرها , وهي ترمي إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف ذو نوعية عالية ,يسهل حراك الطلبة والأساتذة والباحثين ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية

تدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه ورفع مردوديته.

ترقية جاذبية الجامعة من خلال توفير الكفاءات الوطنية المقدمة بالخارج , فضلا عن جذب التأطير الأجنبي ذو المستوى العالمي.

ثم تطبيق تنفيذ سياسة (ل. م. د) في الجامعات الجزائرية بشكل تدريجي حسب توفر الموارد البشرية والمادية, فقد كان عدد الجامعات التي طبقت هذه السياسة في بداية سنة 2004 م 11 مؤسسة جامعية ليرتفع إلى 36 في سنة 2006-2007 م والتي شهدت تخرج أول الدفعات من حاملي شهادة الليسانس بنسبة تجاوزت 80 بالمائة وقد تزايد بذلك عدد مجالات التكوين الخاصة بشهادة الليسانس وكذا تعدد المسارات التعليمية وتعداد الطلبة.

المبحث الثالث: صنع ,تنفيذ و تقويم سياسة التعليم العالي في الجزائر

تعتبر عملية صنع و تنفيذ وتقويم سياسة التعليم العالي من المراحل الكبرى ذات الأهمية البالغة في إنتاج سياسة تعليمية رشيدة خاصة إذا كانت هذه المراحل تتسم بالدقة والموضوعية التامة من قبل صناع القرار وسنحاول التفصيل في كل من المراحل الثلاثة في المطالب الآتية .

المطلب الأول: صنع سياسة التعليم*العالي في الجزائر.

الفرع الأول: مراحل صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر وخصائصها

أ. مراحل صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر:

إن عملية صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر مرتبطة بشكل رئيسي بسن التشريعات والقوانين التي تنظم عمل كافة الميادين ومن أهم مراحل رسم سياسة التعليم العالي ما يلي:

*السياسة التعليمية يعرفها هارمان **Harman**: التوصيف الضمني أو الصريح لمسارات العمل الهادف بمعنى يجب أن تصحب الاهتمام بمشكلة معرفة أو مادة اهتمام أي أنها توجه ناحية تحقيق بعض الأهداف المرغوبة أو كلها وهناك وظيفتين للسياسة التعليمية: الأولى تتمثل في تحديد المعايير الثقافية التي تعتبرها الدولة مرغوبة في قطاع التربية أما الوظيفة الثانية هي تحديد آلية للمحاسبية يمكن عن طريقها قياس الأداء في النظام التعليمي.

أولاً: المبادرة بالتشريع: تعتبر المبادرة بالقوانين حق لرئيس الحكومة ولنواب المجلس الشعبي الوطني.

1) مبادرة رئيس الحكومة: إن إيداع مشاريع القوانين يتم من قبل رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني ويشترط في كل مشروع ليكون مقبولا إن يرفق بعرض أسباب وان يحذر نصه في شكل مواد لكن قبل أن يكون مشروع القانون جاهزا للإيداع يمر عبر مراحل تحضيرية:

تتولى الوزارة المعنية إعداد مشروع تمهيدي.

يرسل المشروع إلى الأمانة العامة للحكومة التي تسهر على الدراسة الأولية لضمان تناسقه مع الإطار القانوني .

تقوم الوزارة المعنية بتوزيع المشروع في صيغته الأولية أو المعدلة على الدوائر الوزارية لتبدي رأيها وملاحظاتهما من حيث الشكل والموضوع

بعد الاتفاق على الصياغة والمحتوى في اجتماعات تنسيقية لكل الأطراف المعنية بعرض المشروع على مجلس الحكومة أين يتولى الوزير المعني عرضه للمناقشة والمصادقة .

يخطر مجلس الدولة بهذا المشروع لإبداء رأيه واقتراح التعديلات التي يراها ضرورية.

بعد هذه الإجراءات يودع رئيس الحكومة مشروع القانون بواسطة الأمين العام للحكومة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني ويتلقى مكتب مجلس الأمة مشروع القانون للاطلاع عليه.

2) مبادرة نواب البرلمان: يحق لنواب البرلمان المبادرة باقتراح القوانين شرط أن يكون الاقتراح موقعا

من عشرين نائبا على الأقل وان يرفق بعرض أسباب ويحرر في شكل مواد ويودع لدى مكتب المجلس خلال الدورتين حيث يتولى مكتب المجلس دراسته شكلا وفي حالة قبوله يرسل الى الحكومة لإبداء رأيها خلال شهرين لمكتب المجلس واذا لم تبدي رأيها خلال هذه المدة يحيل رئيس المجلس الاقتراح على اللجنة المختصة لدراسته.¹

ثانيا: دراسة النص التشريعي على مستوى البرلمان:

بعدما تتم المبادرة بالتشريع فان كل مشروع أو اقتراح قانون يجب أن يكون موضوع مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه

1- دراسة النص التشريعي على مستوى المجلس الشعبي الوطني:

بعد تلقي مشروع القانون وبعد رأي الحكومة في اقتراح القانون ، يتولى رئيس المجلس عقب اجتماع المكتب على اللجنة الدائمة المختصة لدراسته وإعداد تقرير بشأنه حيث توكل مواضيع التعليم والجامعة إلى لجنة التربية والشؤون الدينية بعدها تتم المناقشة العامة للنص التشريعي على مستوى المجلس لإثرائه وإيداع التعديلات ودراستها وأخيرا تأتي عملية التصويت على النص .

دراسة النص التشريعي على مستوى مجلس الأمة بعد تصويت المجلس الشعبي الوطني يتولى رئيسه إرسال النص إلى رئيس مجلس الأمة، مع إشعار رئيس الحكومة، إذ يتولى مجلس الأمة دستوريا مناقشة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي والمصادقة عليه²

¹المرجع نفسه،ص76.

²الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1996،المادة120،مرجع سابق ،ص116

ثالثا: عملية إصدار النص التشريعي: بعد مصادقة مجلس الأمة يرسل رئيسه النص النهائي إلى رئيس الجمهورية في غضون 10 أيام مع إشعار رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة بذلك وتتولى الأمانة العامة للحكومة تقديم هذا النص إلى رئيس الجمهورية قصد إصداره.

من خلال المراحل السابقة الذكر نلاحظ وجود هيئات ومؤسسات قانونية وكذلك وجود إجراءات دستورية لكن لا يوجد على مستوى هذه المؤسسات خلايا علمية ذات مستوى عال تقوم بتحليل السياسات العامة ومعالجة مشكلاتها قبل صياغتها قانونيا وهنا تكمن الحلقة المفرغة في عملية صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر.¹

2- خصائص صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر:

أساليب صياغة السياسة العامة: إن إعداد سياسة التعليم العالي يتميز بالمركزية فالعملية متمركزة في قائمة السلطة التنفيذية بشقيها رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة أما وزير التعليم العالي فيلتزم بدور المقترح، فقط فسياسة التعليم العالي مرتبطة بمثلث سلطوي (رئيس الجمهورية ، رئيس الحكومة ، الوزير) حسب صلاحية كل منهم ومن غير هؤلاء لا، يوجد لأي طرف آخر دور سواء كانت القاعدة العلمية من أساتذة وطلاب أو القاعدة المجتمعية من مؤسسات المجتمع التي تتأثر بمخرجات الجامعة أو القاعدة السياسية من أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة ومنظمات المجتمع المدني.

2. المنهجية والدراسة العلمية:

¹ سلمى الإمام، مرجع سابق، ص140.

بالنظر إلى الإجراءات التي تمر بها عملية إعداد سياسة التعليم العالي في الجزائر يتبادر إلى الذهن أنها تمر بإجراءات قانونية محددة، لكنها تتسم بالفوضى المنهجية وعدم الاتساق العلمي في مراحلها مقارنة بما هو معتمد عالميا من طرف الخبراء والأكاديميين المهتمين بتحليل وصنع السياسات العامة.¹

الفرع الثاني: الفواعل السياسية المساهمة في إعداد سياسة التعليم العالي في الجزائر.

1. الأحزاب السياسية: يمكن تحديد فاعلية دور الأحزاب السياسية في إعداد سياسة التعليم

العالي في الجزائر من خلال:

أ. قوة التمثيل الحزبي في البرلمان الجزائري :

أصبحت الأحزاب السياسية تؤدي دورا كبيرا في التأثير على البرلمانات وبالتالي على النواب ،حيث أصبح البرلمان لا يعدو أن يكون ممثلا للأحزاب وقد أثبتت التجربة حاجة كل من الناخب والنائب لوجود الأحزاب السياسية فالناخب بحاجة لمن يقوده ويقدم له برنامجا والنائب بحاجة إلى جهاز منظم يزوده بالمعلومات اللازمة التي يعتمد عليها في المناقشات البرلمانية ،كما يشكل مع نواب حزبه كتلا برلمانيا يكون له تأثير في صنع السياسات ،وعند الحديث عن درجة تمثيل المصالح والقوى الاجتماعية والتيارات السياسية في البرلمان الجزائري عبر المحطات الانتخابية التي مر بها من 1997-2002 خلال عهديتين برلمانيتين ،عرفت الانتخابات التشريعية 1997 مشاركة حزبية قوية 39 حزب يتنافسون

¹ المرجع نفسه ،ص 143.

على 380 مقعد برلماني حيث حاز حزب الرئيس « التجمع الوطني الديمقراطي » على 155 مقعد (حزب الأغلبية) بنسبة تمثيل في البرلمان قدرت ب 40,79% ما يعطيه صلاحية تشكيل حكومة ،أما الانتخابات التشريعية 2002 تميزت بانخفاض نسبة المشاركة وفاز حزب جبهة التحرير الوطني ب 199 مقعد يليه حزب التجمع الديمقراطي ب 64 مقعد والتيار الإسلامي ب 82 مقعد ،حزب العمال 21 مقعد.¹

أما فيما يخص دور هذا التمثيل في مجال التشريع وصنع السياسات فيمكن تقييم ذلك من خلال العهدة التعددية الأولى (1997 - 2002) حيث حرص النواب على المساهمة في العمل التشريعي وتقديم الاقتراحات لكن سرعان ما تتعرض هذه الأخيرة للتأخير في عرضها أو إدخال تعديلات كثيرة عليها ،إذ درس المجلس خلال هذه العهدة 71 نص تشريعيا وصوت عليه بمعدل 7 نصوص في كل دورة ،كما تقدم النواب باقتراح 20 قانون لم يمر منها إلا 4 إلى اللجان المختصة ولم يصدر منها أي نص للتطبيق الفعلي ،وهذه الحصيلة ضعيفة وتجعل من وثيرة التشريع بطيئة جدا لا تتناسب مع القضايا المجتمعية التي تعرف تحولات عميقة على كافة المستويات التي تستلزم حركية تشريعية أسرع وأعمق خاصة على مستوى سياسة التعليم العالي التي لم تستفد إلا بمرسومين تنفيذيين 98- 253 و 99- 05 ساهمت الأحزاب السياسية من خلال ممثليها بحق التصويت عليها فقط وبالتالي يمكن القول أن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تلعب دورا فاعلا في إعداد سياسة التعليم العالي للدولة.

ب) العلاقة بين المؤسسة التعليمية والعمل السياسي :

¹ ناجي عبد النور ،النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية ،(الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمه ،2006) ، ص ص 182 - 186.

بالنسبة للدول العربية عامة والجزائر بصفة خاصة بفضل الكثير عدم الانخراط في الأحزاب باعتبارها سياسة تؤدي إلى نتائج وخيمة رغم أن التعليم والسياسة مرتبطان ونجاح النظام السياسي مرتبط بالمجتمع وسلوكياته التي هي من مهمة المؤسسات التربوية والتعليمية، ونظرا لتهميش دور الأحزاب في المجتمعات النامية والجزائر مثال عن ذلك تصبح قدراتها على التعبير عن مطالب الشعب ضعيفة ودورها غير فعال في اتخاذ أي قرار سياسي لمجتمع وأي قرار تعليمي لصالح السياسة التعليمية وعليه لن يحصل أي تغيير للسياسة التعليمية إلا إذا أصبح التعليم وخاصة الجامعي مجالا للصراع السياسي والاجتماعي المتباين والذي يهدف إلى تحقيق الصالح العام.¹

2. منظمات المجتمع المدني :

يمارس المجتمع المدني تأثيرا على عملية صياغة السياسة العامة من خلال عدة قنوات منها البرلمان حيث يمارس تأثيرا على أشغال العمل التشريعي عبر عدة وسائل مرتبطة بدرجة ثقافة ديمقراطية كل مجتمع وفي الجزائر لا يشارك المواطن بصفة مباشرة في العمل التشريعي فلا يحق للمجتمع المدني التدخل في إعداد القوانين، لكنه يمكنه ممارسة تأثير غير مباشر حيث يمكن للبرلمانيين دعوة أشخاص ذوي خبرة أو ممثلي المنظمات المهنية لتقديم آرائهم وهذا ما ينص عليه النظام الداخلي للغرفتين وتبقى عملية الاتصال بينه وبين البرلمان شكلية تتجسد من خلال عدة أساليب كالبريد وأسلوب اللقاءات الميدانية المباشرة والانترنت ومتابعة حركة أشغال المجتمع المدني.

وعليه فالمجتمع المدني له دور محدود في التأثير على القضايا التي تخص سياسة التعليم العالي فهو خارج الحقائق المرتبطة بالمجال السياسي والاجتماعي ومهما كانت أهمية القضية التعليمية أو الموقف

¹ سلمى الإمام، مرجع سابق، ص 155.

الذي يتبناه المجتمع المدني فهذه القضايا والمواقف تكون جزئية أو متناقضة ،لذا لا يمكن اعتباره كمنافس للتمثيل السياسي ،لكنه يقدم الحلول للمشاكل المجتمعية.¹

المطلب الثاني: تنفيذ سياسة التعليم العالي في الجزائر.

إن سياسة التعليم العالي لا تحقق فعاليتها إلا بالتنفيذ ،فسياسة التعليم تترجم بقوانين ومراسيم وأنظمة وبرامج وتعليمات ،كما أنها منظمة وفق تسلسل هرمي ،والتنفيذ يستلزم مؤسسات وأجهزة ووسائل وإجراءات يحددها واضعو السياسة العامة التعليمية بما في ذلك العملية التقويمية كما أن تطبيق اي سياسة تفترض وجود مواطنين بشكل عام بالإضافة إلى أساتذة وإداريين بشكل خاص والامثال للقوانين والأنظمة.²

الجهاز الإداري المسؤول عن تنفيذ سياسة التعليم العالي في الجزائر :

الفرع الأول: وزير التعليم العالي كمنفذ لسياسة التعليم العالي:

¹ بيار كورنيون ،"تعزيز العلاقة بين البرلمانين والمجتمع المدني" ، الفكر العربي ، ع. 10 ، أكتوبر 2005 ، ص 214.

² نور الدين دخان ،تحليل السياسات التعليمية العامة - نموذج الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر - ، 2007 ، ص 100.

باعتبار قطاع التعليم العالي من أضخم القطاعات ونظرا لثقل المهام عليه من أجل تنفيذ سياسة التعليم العالي فإن الوزير باعتباره الرئيس الإداري والمسؤول الأول عن هذا الجهاز ويمكن حصر الصلاحيات المخولة له من أجل تنفيذ سياسة التعليم العالي في :

أ. صلاحيات الوزير المرتبطة بمحور التعليم العالي :

1. اقتراح السياسة العامة للتعليم العالي: حيث أن وزير التعليم العالي يقدم خلاصة أفكاره وتصوراته المرتبطة بالسياسة العامة الواجب انتهاجها في التعليم العالي وذلك من خلال توضيح دور هذا القطاع في المجتمع والأهداف المرجوة منه والإستراتيجية المعتمدة في تسييره.

2. تنظيم مختلف مستويات التعليم العالي : يقترح وزير التعليم العالي وفقا لهذه الصلاحية وبمبادرته بمشاريع النصوص التنظيمية والتشريعية بتحديد أطوار التعليم العالي وتنظيمها ،وتحديد الشعب البيداغوجية ومحتويات البرامج ،وشروط الالتحاق والتدرج وطبيعة الشهادات وشروط تسليمها بمعنى صلاحية ممارسة الوصاية البيداغوجية على مؤسسات التعليم العالي وتحديد القانون الأساسي لها وشروط إنشائها وسيرها

3. تخطيط وتطوير التعليم العالي: بالنظر للتطورات التي يعرفها المجتمع على كافة الأصعدة ووفقا لعلاقة قطاع التعليم العالي بهذه التطورات ووجوب التكيف معها، فإن وزير التعليم العالي يسهر على تطوير الأنشطة المرتبطة بتطوير القطاع واقتراح مخططات تطويره على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

4. ضمان الفعالية الاقتصادية والاجتماعية لقطاع التعليم العالي : حيث يعمل الوزير على ترقية العلاقات بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات الاقتصادية كما يسهر على توفير اليد العاملة المؤهلة

الضرورية لسوق العمل الوطني ويساعد في مجال التكامل الاقتصادي على ترقية الإنتاج الوطني في المجال التقني.

5. **تنظيم وتطوير وتنمية الموارد البشرية:** حيث يعمل الوزير على تنمية موظفي قطاعه من خلال تكوين وتحسين مستوى الأساتذة والباحثين والإداريين والتقنيين، كما يقترح النصوص التنظيمية والتشريعية المتضمنة القوانين الأساسية للأسلاك الخاصة بالتعليم العالي ويسهر على تنفيذها.¹

6. **الرقابة الداخلية على أعمال القطاع :** لمتابعة أعمال مختلف أجهزة وهيئت قطاع التعليم العالي والوقوف على مدى ملائمة أعمال هذه الأخيرة مع النصوص القانونية ومع الأهداف العامة للقطاع يبادر الوزير بإقامة نظام رقابة يتعلق بالأنشطة التابعة لاختصاصه.

7. **تنظيم الإدارة المركزية :** يتولى الوزير اتخاذ كافة التدابير الرامية إلى تنظيم إداري وهيكل جديد لإدارة المركزية بما يضمن الفعالية الإدارية وتحقيق الأهداف على أحسن وجه ، كما يمكنه اقتراح أي هيئة تشاورية أو أي جهاز آخر يقدم المشورة حسب ما يطلبه الوزير.

8. **التعاون الدولي:** يضطلع وزير التعليم العالي بتطبيق الاتفاقيات والعقود الدولية المتعلقة بالتعليم العالي التي تكون الجزائر طرفا فيها، كما يمثل قطاعه الوزاري في المؤسسات التي تتعلق بإحدى المسائل المتعلقة بإحدى صلاحياته وهذا كله في إطار العلاقة الخارجية بين القطاع والبيئة الدولية.²

ب. **صلاحيات الوزير المرتبطة بالبحث والتكنولوجيا :**

¹ سلمى الإمام ، مرجع سابق ص ص 172 - 173 .

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 94-260 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي الجريدة الرسمية، ع. 55 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1415 هـ الموافق لـ 27 أوت 1997 ، ص 08.

يتولى الوزير بصفة عامة مهام تحديد السياسة العامة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويسهر على حسن تنفيذه ومراقبة ما تقتضيه هذه السياسة من إجراءات تنفيذية وتسخير الوسائل المادية والبشرية الضرورية لتنمية وترقية البحث العلمي ، كما يسهر على إحداث التوازن بين البحث العلمي والبيئة والمساهمة في الخدمة التقنية الموجهة للقطاع الاقتصادي إضافة إلى توثيق العلاقات العلمية مع الخارج والسهر على وضع تنظيم هيكلي وإداري لقطاعه.

الفرع الثاني: الإدارة التعليمية الجامعية وتنفيذ سياسة التعليم العالي

تتكون الإدارة الجامعية في الجزائر من الهياكل الإدارية الآتية :

1) هيئات الجامعة : تتمثل في مجلس الإدارة والمجلس العلمي.

أ. مجلس الإدارة: يتشكل من ممثلي الوزارات ذات العلاقة بالتعليم العالي إضافة إلى مختلف الشرائح المرتبطة بالجامعة وقد حدد المرسوم التنفيذي 03 - 279 العناصر المشكلة لمجلس إدارة الجامعة¹، وتتجسد مهامه فيما يلي :

- مخططات تنمية الجامعة على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- اقتراحات برمجة أعمال التكوين والبحث.
- اقتراحات برامج التبادل والتعاون العلمي الوطني والدولي.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي رقم 03 - 279 المؤرخ في 25 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لـ 23 أوت 2003 ،العدد 51 ، المادة 9 ، ص 06.

■ مشاريع الميزانية وحسابات الجامعة.

■ النظام الداخلي للجامعة.

ب. المجلس العلمي للجامعة : يتشكل من عناصر إدارية ضمن العمل الجامعي حددها المرسوم 03

- 279 في المادة 20 من مهامه إبداء آرائه في عدة مجالات منها المخططات السنوية للتكوين

والبحث للجامعة ومشاريع إنشاء وتعديل أو حل الكليات والمعاهد والأقسام، برامج التبادل والتعاون

العلمي الوطني والدولي وغيرها.

2. رئاسة الجامعة :

تتكون من رئيس الجامعة وهو المسؤول عن السير العام للجامعة مع احترام صلاحيات الهيئات

الأخرى ويساعده في تسيير المسائل المشتركة بين رئاسة الجامعة ومكونات الجامعة الأخرى مجلس

مديرية وعمداء الكليات ومديري المعاهد ... كما تتكون رئاسة الجامعة من بنات حيث توضع هذه

الأخيرة تحت مسؤولية رئيس الجامعة حيث يعينون بمرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم

العالي بعد أخذ رأي رئيس الجامعة ، كما تتكون رئاسة الجامعة من الأمانة العامة حيث توضع تحت

مسئولية أمين عام يكلف بسير الهياكل الموضوعية تحت سلطته والمصالح الإدارية والتقنية المشتركة

وتسييرها الإداري والمالي وله الحق في الإمضاء بدل رئيس الجامعة بالتفويض من هذا الأخير ويعين

بمرسوم بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد أخذ رأي رئيس الجامعة من بين الموظفين

المنتخبين على الأقل لرتبة متصرف أو ما يعادلها. وأخيرا المكتبة المركزية للجامعة باعتبارها من مكونات

رئاسة الجامعة حيث توضع تحت مسؤولية مدير مكلف بسير الهياكل الموضوعية تحت سلطته ويعين

بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي بناء على اقتراح من رئيس الجامعة من بين المحافظين الرئيسيين والمحافظين الذين يثبتون سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.¹

3. الكلية :

عرفت جامعة الجزائر نظام المعاهد طبقا للقرار الوزاري المؤرخ في 28 ماي 1987 وتم تعديل ذلك حيث شهدت نظام الكليات طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 98 - 253 المؤرخ في 17 أوت 199_ المعدل والمتمم للمرسوم رقم 83 - 544 المؤرخ في 24 سبتمبر 1983 الخاص بتنظيم وسير الجامعة وقد طبقت جامعة الجزائر هذا النظام في السنة الجامعية 1999 - 2000 وتكون الكلية متعددة الاختصاصات حيث تتضمن تكوين في التدرج وما بعد التدرج ونشاطات البحث العلمي ونشاطات التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتضم الكلية أقساما تزود بلجنة علمية يديرها رئيس القسم كما تضم مكتبة ومجلس الكلية ومجلسا علميا يديرها عميد.²

أما عن ميادين الإدارة التعليمية الجامعية: هناك عدة مجالات عمل إجرائية للإدارة التعليمية الجامعية من خلالها يتم التنفيذ المباشر لسياسة التعليم العالي أهمها:

1. الطلبة : دور الإدارة التعليمية هنا يتمثل في الخدمات المقدمة للطلبة لتحقيق أهداف التعليم وأهمها الخدمات العلمية والاجتماعية التي تتطلب تخطيطا وتنظيما وتنسيقا وإشرافا فعالا.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،المرسوم التنفيذي رقم 94- 260 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1415 هـ ،الموافق لـ 27 أوت 1997 مرجع سابق ،المادة 30 ،ص 09.

² المرجع نفسه ،المواد (34- 35 - 36) ،ص 09.

2. **العاملون :** وذلك بتوفير القوى البشرية اللازمة لتنفيذ العمليات والبرامج التعليمية ،فالعمل في الإدارة التعليمية يحتاج إلى الموارد البشرية حيث تقوم الإدارة التعليمية برسم سياسة للعاملين تتضمن أسس اختيارهم وتوزيعهم.

3. **المباني الجامعية والتجهيزات:** حيث تمثل جزءا هاما من اهتمامات الإدارة التعليمية حيث يجب على هذه الأخيرة أن تضع في اعتبارها أن الجامعات الحديثة وتجهيزاتها أصبحت عملية ضخمة تتطلب شروط.

4. **الشؤون المالية :** تخص كل العاملين في الإدارة من حيث إعداد الميزانيات والترقيات والمكافآت وكل ما يتعلق بشؤون الميزانية.¹

المطلب الثالث: تقويم سياسة التعليم العالي في الجزائر.

تطرح مشكلة التقويم التعليمي في الجزائر بحدة نظرا لغموض هذه العملية على المستوى الهيكلي أو على المستوى المضموني للعملية.

الفرع الأول: الهياكل التقويمية:

في الجزائر في إطار سياسة التعليم العالي لا يوجد حاليا هيكل إداري أو مركز علمي يقوم بهذه المهمة على غرار المجلس الأعلى للتربية الذي تم حتى سنة 2000 وعلى غرار وجود مؤسسات لتقويم السياسة العامة في الجزائر لكن لا تهتم بشكل مباشر بقضايا التعليم العالي كالمجلس الاقتصادي

¹ أحمد محمد الطيب ، الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها المعاصرة ، ط1 ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 1999) ، ص ص 41 - 44 .

والاجتماعي ، ومجلس المحاسبة المركز الاستراتيجي والاستشراف وغيرها وحتى إن اهتمت بهذه السياسة فاهتمامها يكون جزئي باستثناء كذلك وجود اللجان البرلمانية التي تقوم بتقويم جزئي لا يتجاوز الأمور الشكلية.

وبالنسبة لقطاع التعليم العالي يوجد على مستوى البرلمان لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وهي لجنة ذاتية دائمة نابعة من غرفتي البرلمان متجانسة من حيث التشكيل والهيكل التنظيمي على نحو يسمح بتفعيل الرقابة البرلمانية على قطاع التعليم ضمن العمل التنفيذي للحكومة ، حيث تهتم هذه اللجنة بتجميع القضايا التعليمية عامة والجامعية خاصة على نحو يسمح بتتبع أنشطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويكرس التشاور معها في مجمل القوانين الموافقة لتلك الأنشطة والمهام وكذلك مراقبة الأداء الميداني لهذه الوزارة والإحاطة بكل ردود فعل المواطن المنعكسة جراء ذلك.¹

الفرع الثاني: محتوى نظام التقويم.

1. من حيث أغراض التقويم: تهدف إلى وظائف تعليمية ووظائف تنظيمية، إذ تستهدف الوظائف التعليمية الكشف عن مواطن القوة والضعف في التعليم العالي قصد تحسينه، وهناك أغراض أخرى لتقويم سياسة التعليم العالي:

أ. شخصية: أي معرفة مواطن الضعف والقوة للنظام الجامعي ومعالجتها.

ب. تنبؤية: إعطاء صورة للمستقبل بقياس المعطيات والإمكانيات الحالية للجامعة.

ج. تحصيلية: معرفة المستوى الذي وصلت إليه الجامعة.

¹ أحمد طرطار، "دور اللجان البرلمانية في تفعيل الأداء البرلماني"، الفكر البرلماني، ع. 17، ص 42.

- د. تدريبية: وذلك في المجالات العلمية والتطبيقية لكافة الموارد البشرية العاملة بقطاع التعليم العالي.
2. من حيث هرمية التقويم : باعتبار النظام الجامعي متعدد المستويات فتتعدد مجالات التقويم فيمكن أن يتناول نظام الجامعة ككل حيث يراجع المسؤولون أنفسهم للتحقق من مدى نجاح نظام الجامعة الحالي وإمكانية تطويره ويمكن أن يتناول التقويم نظاما جزئيا أو وحدة من وحدات الجامعة مثلا تقويم نظام القبول في الجامعة كما يمكن أن يشمل التقويم وحدة صغيرة من وحدات العمل التعليمي مثل تقويم أداء الأستاذ أو الطالب .
3. من حيث معايير التقويم : إذ يتم استخدام معيارين :الكفاءة أي الحصول على نتيجة جيدة بأقل قدر من الإنفاق ومعيار الفعالية أي مدى تحقيق الأهداف وبكفاءة ،وعليه انطلاقا مما سبق يمكن الإشارة إلى أن التقويم التعليمي يعد النقطة الأكثر ضعفا في المؤسسات التربوية بما في ذلك المؤسسات الجامعية وهذا ما يؤكد ندرة الدراسات التقييمية التي تشمل سياسة التعليم العالي في جميع جوانبها .¹

¹ سلمى الإمام ، مرجع سابق ، ص ص 183 - 184 .

خلاصة الفصل:

من خلال إشراك التعليم العالي في الجزائر في التكفل بمستلزمات التطور المفروضة على بلد في أوج التحول، انطلق قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في إصلاح التعليم الذي من شأنه أن يجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل من جهة في تطلع المواطنين لاسيما فئة الشباب، نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين نوعي عالي يمدهم بالمؤهلات الضرورية لاندماج أمثل في سوق الشغل، ومن جهة أخرى في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي والاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية والنجاعة والارتقاء بمستوى الدولة، وهذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد والإبداع، مع التكفل بجانب هام من مسعى ازدهار البحث العلمي والتنمية، هذه الدوافع أدت إلى تبني المنظومة العالمية الجديدة للتعليم العالي، ومنذ أن دخل نظام (د.م.ل) حيز التطبيق على مستوى مختلف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ضمن هندسة بيداغوجية متميزة وخاصة، والبحوث والدراسات جارية بالتوازي مع حرص وزارة

التعليم العالي والبحث العلمي من أجل التعاطي الأمثل مع هذا النظام بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من سياسة الإصلاح.

وفي الوقت التي تجاوزت فيه معظم الدول مرحلة التفكير الخاص بضرورة إعادة هيكلة نظام التعليم عندها والبحث عن إيجابية الإصلاحات، وفي الوقت الذي أصبح فيه الأستاذ مساهما في هذا التكوين، هناك بعض الآراء التي ترفض التغيير، هذا الاعتراض يعود في غالب الأحيان إلى سوء الفهم أو عدم المعرفة، وفي الحالات القليلة إلى القراءة الضيقة للمشروع.

تمهيد :

إن التعليم اليوم يهدف إلى التعرف على مواهب الأفراد وقدراتهم من أجل تطويرها وتنميتها، كما يهدف إلى إثارة الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد لتقبل التغيير أو الاستعداد له على أقل تقدير، كما يحفز على الابتكار والمبادأة ويساعد الفئات الاجتماعية المحرومة على التعرف على إمكانياتها وطاقاتها واكتشاف قدراتها الكامنة بغرض تطويرها وتنميتها.

لذا أصبحت التنمية اليوم أيديولوجية عالمية انطلقت من الممارسات الدولية والنظريات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية عامة، ولكنها في نفس الوقت صارت محط نقد وتجريح لدى بعض الكتاب الذين يتحدثون عن أسطورة التنمية وفضيحة الإنماء وذلك في أعقاب فشل الكثير من البرامج التنموية وتفشي الإحباط لمدى الكثير من الأفراد والجماعات، أو على الأقل انحصار موجة التفاؤل التي أحدثتها برامج العشرية الأولى والعشرية الثانية للتنمية الدولية.

المبحث الأول: علاقة التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية.

لقد أضحت التنمية شغلا شاغلا للإنسان في شتى مجالات الحياة، فهي علمية شاملة متكامل فيها جميع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتتفاعل فيها عمليات النمو مع معطيات التغيير فالتنمية تعني كل عمل إنساني هادف ومنظم، سواء كان ذلك في مستوى الذات أو الأفراد والجماعات، وهي في الأساس بناء للقدرة الذاتية مع استخدام الطاقة الإنسانية بقصد زيادة إنتاجية الفرد والجماعة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وذلك من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى نسبيا وعلى امتداد فترة زمنية معقولة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية وتطورها

من بين التعريفات التي وردت لهذا المصطلح نذكر مايلي:

1. مفهوم التنمية: هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد

من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الاقتصادي.

أما بالمفهوم الواسع فهي تعني رفع مستدام للمجتمع ككل و للنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية.

2. تطور فكرة التنمية:

لقد لازمت فكرة التنمية الحياة الإنسانية منذ ظهورها على وجه هذه الأرض، وخاصة في بعدها الذي يتعلق بموضوع

النمو، والتنمية-حسبما جاء في تعريف الأمم المتحدة لها -تعني النمو زائد التغيير، والنمو يعني الازدياد، وهو ظاهرة

تتجلى في كثير من نظم الكائنات الحية وبالتالي تناولتها الكثير من العلوم بالفحص والتمحيص، مثل علم الأحياء

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

وعلوم النفس و علم الاقتصاد و علم السياسة،... وغيرها من العلوم التي توصلت إلى نظريات كثيرة عن النمو والتطور والتقدم.¹

لقد بدأت مجهودات التنمية المادية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في إطار مشروع مارشال وذلك عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إرسال المساعدات الاقتصادية إلى دول غرب أوروبا وخاصة ألمانيا وفرنسا وذلك بهدف إعادة الحياة الطبيعية وبث النشاط الاقتصادي في تلك الدول. وفي أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من هذا القرن تعهد المجتمع الدولي متمثلا في منظمة الأمم المتحدة بأن يقدم العون المادي اللازم للدول النامية حتى تلحق بالدول المتقدمة. وبالتالي تبنت منظمة الأمم المتحدة مشاريع العشرية الأولى (1961-1970) للتنمية. ولكن فشل هاتين العشريتين أدى بالدول النامية إلى المناداة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي المعمول به حاليا والذي يقسم العمل بين دول العالم بحيث تتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الخام وتتخصص الدول المتقدمة في الإنتاج الصناعي والتكنولوجي، ومن ثم كانت المناداة بقيام مؤتمرات للحوار بين الشمال والجنوب في باريس (وكانكون 1961) وغيرها من اللقاءات الرامية لرفض محاولات هذا التقسيم الدولي للعمل ودمج العالم الثالث بالعالم الأول (الصناعي) دمجاً اقتصادياً له طابع الاستعمار الجديد.

وبالتالي فإن فكرة التنمية أصبحت متجذرة تاريخياً في ثقافة الغرب وتم إرسالها للدول النامية كجزء من مشروع حضاري غربي ينطلق من المصالح الضيقة للدول الغربية. فقد كانت أنماط التنمية في القرن التاسع عشر لا تختلف كثيراً عن أنماط التنمية في هذا القرن من حيث إيفاد البعثات إلى الخارج ومن حيث الدعوة المكثفة للخبراء الأجانب ومن حيث منح امتيازات استثمارية لكبريات الشركات في البلدان الصناعية والمشروعات المشتركة ومن حيث اللجوء

¹ غربي صباح، مرجع سابق، ص 109.

المكثف إلى مدخرات البلدان الصناعية والاقتراض منها، ومن حيث بناء المشاريع الكبيرة مثل الطرق والسدود ومشاريع تسليم المفتاح باليد¹.

لقد تبنت الدول النامية شعار التنمية في أعقاب الاستقلال السياسي، ولذا اقترن مفهوم التنمية لديه وتزامن-في الوقت -مع برامجها في التحديث والتغريب أو النقل التكنولوجي من الدول المتقدمة، بالتالي فإن معركة الاستقلال لدى معظم الدول النامية، وأن برامجها تميزت في كثير بظاهرة الاعتماد على الاستيراد للمصانع والتجهيزات والخبرات الأجنبية. وذلك طبقا لمعايير ومواصفات أجنبية، كما أنها اعتمدت في تمويل برامجها إما على المساعدات والقروض الأجنبية أو على المزيد من التصدير للمنتجات الأولية كالسلع الزراعية والثروات المعدنية والبتروولية. وفي كلا الحالتين فإن عملية الاعتماد على الخارج أو الاستيراد من أجل الاستهلاك قد زادت بشكل كبير أدى إلى التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

ويرجع العديد من الباحثين فشل مشاريع التنمية في الدول النامية إلى عدة أسباب أهمها ما يلي:

-الاعتماد على مورد واحد في الاقتصاد.

-الاعتماد على تدفق الأموال الخارجية وخبرة الأفراد والشركات الأجنبية.

-التفاوت الكبير في الأوضاع الاجتماعية وخاصة بين الريف والحضر.

-مظهرية العمل التنموي حيث يسود نمط "التخطيط الفوقي" الذي يهدف إلى إبراز المظاهر الخارجية للحدثة كالمطارات والعمارات العالية والسيارات الحديثة وأجهزة التلفزيون والفيديو والكمبيوتر وغيرها من مظاهر التكنولوجيا، (تنمية الواجهة) دون مساس بأسباب التخلف التي تكمن أساسا في نمط العلاقات المجتمعية.²

¹ السيد الحسيني، التنمية والتخلف، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993)، ص 170.

² المرجع نفسه، صص 171-172.

3. التنمية وبعض المفاهيم المشابهة لها:

إن الكثير من الباحثين والأكاديميين والمتابعين لموضوع التنمية يقعون في مغالطات وأخطاء هذا المصطلح أو المفهوم حيث يخلطون بينه وبين مجموعة من المصطلحات المشابهة له سواء من حيث التقارب اللغوي كمصطلح "النمو" أو من حيث التشابه في المدلول كمصطلح التحديث أو التطور وغيرهم من المصطلحات المتقاربة لهذا المصطلح. وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

1. الفرق بين التنمية والنمو: إن مصطلح النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية فهي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة خلال فترة من الزمن والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي، أما التنمية والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.
2. الفرق بين التنمية والتغير: إن التغير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والارتقاء والازدهار فقد يتغير الشيء إلى السالب بينما هدف التنمية هو التغير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة.
3. الفرق بين التنمية و التطور: إن التطور مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها.
4. التنمية و التقدم: مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.

5. التنمية والتحديث: كثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية ومفهوم التحديث، فالأول يعني بالإضافة إلى ما ذكر¹ سابقا في التعريف، الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة ماديا وثقافيا وروحيا مصحوبا بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية. أما التحديث فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات التكنولوجية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية، ولم تصمد نظريات التحديث أمام الانتقادات لسبب

¹ صليحة مقاسوي، الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، مقدمة في الملتقى الوطني، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر: باتنة، 2009، 2010/ ص15.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

بسيط جدا وهو أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف ووقوع هذه النظريات التحديثية أسيرة للنموذج الغربي لأنها لم تهتم بحقيقة النمو الاجتماعي والإمكانات الذاتية للعالم الثالث.

النمو	التنمية
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي	يغلب على التنمية التغير الكيفي
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.	مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المختلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

المصدر : طلعت السروجي، التنمية الاجتماعية، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي جامعة حلوان 2002 ص.51

الفرع الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية ومراحلها، أهدافها و أهميتها

1. مفهوم التنمية الاقتصادية: هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير التي تتخذ عن قصد. من

شأنها زيادة الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة بمعدل أكثر من زيادة النمو السكاني. إذن فهي عملية متعددة الجوانب لها ركائزها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وحتى يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلك الركائز يلزم الإلمام بالمؤثرات والمشاكل والسياسات والتوجهات الموجودة بالمجتمع.¹

كما يعرفها جمال محمد الدبعي على أنها عملية إرادية من جانب المجتمع تتضمن خطة للتغير ، مرغوب فيها تتضمن تحسنا في رفع مستوى المعيشة وذلك لرفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي²

وقد عرفت أيضا على أنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل يوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في

¹ فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. 2005-2006، ص.54.

² جمال محمد دبعي، ط1، (الأردن: دار الفكر لنشر والتوزيع 1991)، ص 123

المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية، و التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع¹.

وفي تعريف آخر، للتنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات وطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل².

كما تعرف أيضا : أنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية وجوهرية في البنية الاقتصادية.

2.مراحل التنمية الاقتصادية:

يمكن تلخيص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع مراحل ويمكن الإشارة إلى أنه لا توجد سياسة اقتصادية تصلح لجميع الدول وإنما توجد علاقة بين مراحل تنمية التي وصلت إليها بعض هذه الدول . ولابد من الإشارة إلى أن هذه المراحل ماهي إلا نموذج عام لعملية التنمية حيث يمكن ان تتخلى عن بعض هذه العوامل في أي قطر معين , إلا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على أغلب الدول و التي تنعكس على ضرورة إستغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية .

مرحلة الأولى: تتميز بضرورة الشروع في إقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لابد من التركيز في هذه المرحلة على إعداد الإطارات الفنية وإقامة الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن إطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة.

¹ غربي صباح، مرجع سابق ص 109.

² مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ط 1، (عمان : دار وائل لنشر ، 2007)، ص 122

المرحلة الثانية: تركز على زيادة رأس المال والاستثمار في إنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وقد يتطلب تحقيق ذلك الاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية أو بالاتفاقيات مع بعض الأقطار.

المرحلة الثالثة : تتميز بتبني برامج معينة للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الأقطار النامية نفسها عاجزة عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات، خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة .

المرحلة الرابعة: تتميز بزيادة الصادرات المحلية بصورة كبيرة بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على إيرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الواردات على أسس تجارية.¹

3. أهداف التنمية الاقتصادية:

نظرا للتطور المتزايد في المجالات الاقتصادية في العالم والذي فرض على الدول وضع خطط للتنمية الاقتصادية واجتماعية لها أهداف محددة و ذلك من أجل الوصول إلى توفير حياة أفضل للمواطن والإلحاق بركب المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا، وللتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم، فالأفراد في المناطق المختلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهدافا معينة في هذا المجال، نظرا لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلا أنه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور في الخطة العامة للتنمية الاقتصادية.

1/ رفع المستوى المعيشي.

¹ عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسولوجيا، التعليم الجامعي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991)، ص. 40-43

2/ ضمان مستوى مقبول من الأجور.

3/ توفير الخدمات الاجتماعية.

4/ تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية من خلال البحث والتطور التكنولوجي.

5/ تدريب وتكوين العمال داخل المؤسسات لغرض تمكينهم من استعمال وسائل الإنتاج المتطورة بشكل يسمح باستغلال عقلائي للموارد.

6/ الانفتاح الثقافي وتحقيق الحد الأدنى من التناقضات الثقافية.¹

4. أهمية التنمية الاقتصادية:

إن هدف التنمية الأساسي هو تحسين حياة البشر، وهذا يعتمد على مستوى إشباع حاجات الأفراد الأساسية والثانوية، وهذا يعتمد بدوره أيضا على زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة وعلى رفع قدرات الأفراد للحصول عليها.

إن رفع مستوى إشباع الحاجات الأساسية يعزز تطلع الفرد إلى رفع مستوى إشباع حاجاته الثانوية وتحقيق ذاته الإنسانية، ويتم ذلك بتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

إن مفاهيم التنمية وإن تعددت فإنها تتفق في الهدف العام الذي يعني تحقيق سعادة الإنسان ورفاهيته وتقديم المجتمع

¹ محمد سويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري : التحليل السوسيولوجي من أهم مظاهر تغير في المجتمع الجزائري المعاصر، (بنعكون :ديوان المطبوعات الجامعية، 1990) ص97

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ومن أهداف التنمية أن يتمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة ولن يتحقق ذلك في إلا في ظل حرية سياسية وإدارية تساهم في زيادة نطاق اختيارات الناس بحيث تمكنهم من المشاركة في عملي التخطيط ووضع القرار وتمكنهم من تنظيم مجتمعاتهم عن طريق توافق الآراء والتشاور بدلا من تنظيمها عن طرق الإملاء من جانب الصفوة الأوتوقراطية.

تهدف التنمية إلى إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

تهدف التنمية إلى توسيع فرص الحريات والقدرات الموضوعية للناس من التعليم والصحة والسياسة والاقتصاد وفي البحوث العلمية، ولذا تكون عاملا فعالا وسببا لتوليد تغيير سريع في بناء إنسان جديد يتمتع بالرفاه والحرية معا. هدف التنمية هو الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان بقدراته وفرص حياته الايجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

هدف التنمية تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكاناته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

تهدف التنمية إلى تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن، وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإلى إيجاد أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وإلى إجراء تغييرات في القيم والعادات وفي بعض التنظيمات والمؤسسات السائدة أو خلق مؤسسات وتنظيمات جديدة¹.

¹ صليحة مقاوسي مرجع سابق، ص17.

تهدف التنمية الإنسانية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة، والتي يصل إليها بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، أي تحقيق الكفاية لكل إنسان في المجتمع سواء بجهوده الخاصة أم عن طريق ميزانية الزكاة لمن يعجز عن تحقيقه بنفسه، وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية والسعادة الروحية.

5. معوقات التنمية الاقتصادية: تجابه التنمية الاقتصادية الكثير من العراقيل نذكر منها:

1- المعوقات الاقتصادية: تواجه الكثير من الدول النامية مشاكل اقتصادية أهمها:

انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاض في مستوى المعيشي والذي يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية والذي بدوره يؤثر على المستوى الصعب وهذا الأخير بسبب انخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل .

- انخفاض الدخل القومي.

- محدودية المصادر الاقتصادية للدولة.

- البطالة.

- سياسة اقتصادية غير فعالة.

2/ المعوقات الاجتماعية: إن التنمية أسلوب علاج لمشاكل المجتمع ، فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة

الأفراد المجتمع فإن هذا يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عجلة التنمية ، كما أن السكان في البلدان الأقل تطورا غالبا ما يرغبون في الحصول على ثمار التنمية الاقتصادية دون أن يكونوا مهتمين لتنظيم وتشغيل نظام اقتصادي متطور.

ولعل أسباب ذلك الوضع هو الجهل وتدني المستوى التعليم في تلك البلدان حيث الأمية متفشية بشكل واسع وقلة الخبرة لذا السكان في ظل الظروف أو حالات اقتصادية متطورة. هذا إضافة إلى التباين الاجتماعي بين طبقات المجتمع من النواحي الدينية والفكرية والعرقية.¹

3/ المعوقات السياسية : إن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائق أمام عملية التنمية فينتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية والتحقيق الاستقرار السياسي لدولة توفير السياسة تنموية قادرة على إدارة المجتمع وإدارة اقتصاد الدولة.²

المطلب الثاني: القيمة الاقتصادية للتعليم العالي.

لقد أعطى المفكرين الاقتصاديين منذ القدم أهمية بالغة للتعليم العالي، فالنظام التعليمي بصفة عامة منظومة واسعة من العلاقات والإجراءات ابعده واشمل من كونها فقط مدارس ومدرسين وطلبة، حيث أن هذه المنظومة في واقع الأمر تعني بالمجتمع الذي ينتمي إليه المواطن، لذا عندما تفكر المجتمعات المتقدمة في أمنها وكفائتها فإنها تنظر إلى مؤسساتها التعليمية على أنها البدايات لحلول مشاكلها، وإزاء هذا الكم الكبير من المتغيرات التي أفرزتها الساحة الدولية متمثلة في ثورة المعلومات والتكتلات الاقتصادية تزايدت الدراسات التي تتناول مواصفات العنصر البشري القادر على فهم

هذه المتغيرات، ومواجهتها بأسلوب يتفق وطبيعة هذه المتغيرات.

الفرع الأول: نظرية الاستثمار في رأس مال البشري.

1. من الاستثمار المادي إلى الاستثمار البشري: إن معظم النظريات التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي والتنمية من بداية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين رأت أن زيادة رأس المال المستثمر هو الوحيد الذي يسمح

¹ محمد صالح تركي، مقدمة في اقتصاد التنمية، (العراق: دار الكتب للطباعة والنشر، 1988)، ص 46.

² حربي محمد موسى عريقات، مبادئ التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1 (عمان: دار الفكر، 1992)، ص 36.

بزيادة النمو الاقتصادي، ويستثني من هذا الرأي الماركسيين ومنهم لانج الذي رأى أن زيادة رأس المال المادي وحده لا يكفي، بل لا بد من القيام بإصلاحات اجتماعية لتحقيق النمو والتقدم.¹

2. نظرية الاستثمار في رأس المال البشري: كان من أوائل من اهتم بالاستثمار في رأس المال البشري هو شولتز، ومؤدى نظريته أن الناس يكتسبون مهارات ومعارف نافعة، ومع ذلك فليس من الواضح ولا من الشائع أن هذه المهارات والمعارف تمثل نوعا من "رأس المال"، وإن رأس المال هذا يأتي نتيجة لاستثمار مقصود؛ كذلك لوحظ زيادة كبيرة في الناتج الوطني نتيجة الطاقة الإنتاجية للإنسان مقارنة بعناصر الثروة الأخرى.²

لقد عرف الاقتصاديون من قديم أن الإنسان جزء هام من ثروة الأمة، بل نظر البعض إلى الإنسان على أنه غاية في ذاته يخدمه النظام الاقتصادي و ليس جزءا من هذا النظام الاقتصادي، ومما يبرهن على أهمية رأس المال البشري النهضة السريعة للدول التي دمرت أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد كانت التقديرات الأولى تعطي زمنا أطول لقيام اقتصادياتها من جديد، وهي تقديرات لم تضع في الاعتبار كل جوانب رأس المال، وأهملت الدور الذي يقوم به رأس المال البشري في الإنتاج أما الدول الفقيرة فتعاني من ضعف الاستثمار في الإنسان، إذ يرى المسؤولون عن مساعدة هذه الدول أنها لا تستطيع استيعاب رأس المال الخارجي إلا بكميات قليلة وتدرجيا، مما يتناقض مع ما هو شائع عن عطش هذه البلاد الشديد لرؤوس الأموال، وقد يمكن تفسير ذلك بأن الاستثمارات الأجنبية تركز على الجوانب المادية، ولا نغني برأس المال البشري الأمر الذي يشكل عقبة أمام التنمية ويمنع سرعة استيعاب رؤوس الأموال والمعونات الأجنبية.

3. خصائص رأس المال البشري:

¹ موسى نور الدين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر، 2011/2012، ص 03.

² الكواز أحمد، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، الكويت: معهد التخطيط العربي، 2002، ص 17.

هناك عدد من الخصائص والميزات لرأس المال البشري يتميز بها عن سائر عناصر الإنتاج، نذكر منها:

- أن رأس المال البشري ليس منتجا فقط للسلع والخدمات بل مستهلكا أيضا.

- لا يمكن بيع رأس المال البشري كما هو عليه الحال في رأس المال المادي، حيث أن الشراء والبيع يكون لخدمة

العامل أو المهندس أو الطبيب أو المحامي أو المدرس.

- أن رأس المال البشري لا يمكن فصله عن مالكه.

- أن إنتاجية العمل في رأس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي التقنية، بل إن هناك البواعث والدوافع والحوافز

الفردية الذاتية والخارجية معا.¹

- لا يمكن التخلي عن رأس المال البشري بأنه أصبح قديما من الناحية الإنتاجية كما هو الأمر في رأس المال المادي

الفرع الثاني: التفاعل الجدلي بين التعليم والتنمية الاقتصادية.

يرفض أنصار هذا الاتجاه الفرضية القائلة أن التعليم يؤدي بذاته إلى التنمية الاقتصادية أو أنها المحرك الأساسي

لزيادة الدخل الكلي أو القومي للمجتمع ومن أهم ممثلي هذا الاتجاه كل من فيزي Vaizey ودييوفيز

Debeauvais واستدلا على هذا بأن بريطانيا التي حققت نموا اقتصاديا في أوروبا كان لديها مستوى تعليمي أقل

كثيرا من الدول الأوروبية الأخرى. وهذا يعني أن الثروة الصناعية سبقت التوسع في برامج ومناهج التعليم وهذا ما جعل

بعض الباحثين يؤكد أن نمو التعليم وحده ليس كافيا لضمان نمو المجتمع وتقدمه وخير دليل على ذلك مصر وتايلاند

والهند فالتعليم يمثل مستوى عال ومع ذلك مستويات المعيشة منخفضة وعلى العكس دول الخليج العربية.

¹ عبد لله زاهي رشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 83.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

ويعترف شولتز Schultz بصعوبة تحليل مشكلات التعليم العالي من قبل الاقتصاديين وتحليلهم للعملية التعليمية الجامعية وخاصة في الدول النامية وفي هذا الصدد يقول: "إن التعليم العالي في أي مجتمع ليس نشاطا حرا بل العكس فهو نشاط اقتصادي له تكاليفه وكذلك فإن الموارد المحددة التي تخصص لدعم الجامعات والكليات والخدمات ذات قيمة عالية ويمكن تقدير نفقات التعليم العالي بسهولة أكثر من استطاعتنا تقدير قيمة عوائدها التي تظهر في صورة خدمات وهكذا تعددت جوانب العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية".¹

التعليم استهلاك واستثمار في آن واحد: كانت تلك النظرة المزدوجة للتعليم كاستهلاك واستثمار في آن واحد نتاجا لتزاوج النظرتين، فبالنسبة للفرد، يحقق عائدا اقتصاديا (دخلا) يزداد بارتفاع المستوى التعليمي، مع التسليم بأن هناك فترة زمنية تفصل بين بدء الاستثمار التعليمي، وبدء العائد من هذا الاستثمار، كما يتيح التعليم للفرد فرصا وإمكانات مناسبة للتمتع بالحياة، ويزوده بمستوى ثقافي وحضاري مرتفع، كما يزوده بنواح إنسانية وأخلاقية وجمالية واجتماعية، لا يمكن الحصول عليها بغير التعليم.²

وبالنسبة للمجتمع تنفق الدولة وتضعه ضمن بنود الاتفاق العام في المي ا زنية العامة لها، وتوازن بينه وبين بنود الإنفاق الأخرى، وفي المقابل يمد التعليم المجتمع بقيادة وعمالة مؤهلة مدربة تقود عملية التنمية وتدفع عجلة الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الناتج، ومن ثم زيادة الدخل القومي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. أي أن للتعليم كلفة كما أن له عائدا، وهذا العائد ليس مقصورا على العائد الاقتصادي أو المرئي فحسب، بل إن هناك عوائد أخرى غير مرئية تتمثل في العوائد الاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية، ومن ثم يهتم مفهوم اقتصاديات التعليم ببحث ودراسة العلاقة بين التكاليف والعوائد التعليمية. بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية المتاحة، كما بات هذا المفهوم يمثل علما من العلوم المتخصصة في مجال التربية والاقتصاد والاجتماع.

1 حمزة مرادسي، دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر: باتنة 2010/2009 ص 86.

² غربي صباح، مرجع سابق، ص 135.

حيث يعرف كوهن Cohn اقتصاديات التعليم: بأنه ذلك العلم الذي يبحث ويدرس كيفية اختيار المجتمع وأفراده للموارد الإنتاجية المتاحة، واستخدامها في القيام بمختلف أنواع التدريب، وتنمية المعرفة والمهارات والقدرات العقلية و الشخصية خلال فترة محددة من الزمن، وتوزيعها للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل.¹

المطلب الثالث: دور التعليم العالي في تحقيق التنمية.

الفرع الأول: سياسات التعليم من أجل التنمية الاقتصادية وآفاقها:

يعد التعليم في الدول النامية من أهم العوامل المؤثرة في التنمية ولذا فهو يتطلب أن تتبنى الحكومات في هذه

الدول سياسة قومية تعترف بأن التعليم مطلب حيوي وأساسي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتقوم سياسة التعليم من أجل التنمية على مجموعة العناصر التالية²:

أ- أن أي سياسة للتعليم من أجل التنمية لابد وان تعترف بان التعليم لابد وأن يكون جزء من خطة التنمية الشاملة.

ب- أي أن سياسة التعليم العالي من أجل التنمية يجب أن تكون على أسس علمية مخططة حتى يساعد على تحقيق ونشر الفرص الاقتصادية والعائد لكل جماعات المجتمع.

ج- أن إستراتيجية الاستثمار يجب أن تأخذ في حساباتها مطالب القوى البشرية داخل البلاد ومستويات التعليم القادر على إشباع هذه المطالب وقوة المستويات المختلفة للنظام التعليمي في علاقته بالإسهام في التنمية الاقتصادية والقوة النسبية للطلبة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤثر على العائد من الاستثمار في التعليم.

د- أن السياسة يجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية في التعليم العالي والتي تسهم في التنمية الاقتصادية وتهيئ لها مكانا في التخطيط التعليمي.

¹ مرجع نفسه، ص157.

² عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص190.

وبناء على ذلك تكون الوظائف الأساسية للتعليم العالي هي:

- البحث العلمي حيث يعتبر أحد الوظائف التقليدية للمؤسسة التعليمية.

- اكتشاف وتنمية المواهب.

- مواجهة الحاجات المستقبلية لأولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهارة والمعرفة.

- تهدف مؤسسات التعليم العالي أن تكون عاملا من عوامل التغير الاجتماعي في المجتمع المحلي.

- زيادة قدرات الناس على التكيف مع ظروف العمل والوظائف المختلفة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية.

- مواجهة الحاجات المستقبلية لأولئك الذين يتمتعون بقدر عال من المهارة والمعرفة.

- تهدف سياسة التعليم العالي إلى أن تكون عاملا من عوامل التغير الاقتصادي.

إن مؤسسات التعليم العالي مكلفة بإنتاج يد عاملة ماهرة ومدربة تساهم في إنماء الثروة البشرية بأي شكل من الأشكال

وهي المسؤولة عن النمو العام للمجتمع. فالتخطيط لسياسة التعليم إذن يكمن في ربط تطور النظام التعليم العالي

بأهداف المجتمع وتطلعاته المستقبلية كما ينحصر دوره في جعل عامل التعليم أكثر فعالية ونجاعة وذلك بملائمة

أهداف التعليم لمتطلبات المجتمع¹.

الفرع الثاني: مساهمة التعليم العالي في التنمية الاقتصادية.

هناك من يناقش إطلاق القول على أهمية الدور الذي يلعبه التعليم الجامعي في التنمية بقوله : " لعل المنغمسين

في شؤون التربية والتعليم قد أخذوا دور التعليم العالي في إحداث التنمية وتسريع منجزاتها قضية مسلمة لا تحتاج إلى

نقاش، وإن التعليم هو المصدر الرئيسي لتكوين المهارات والدرايات العالية في المورد البشري، باعتباره أهم الموارد

¹ غربي صباح، مرجع سابق، ص158.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

المطلوبة لإحداث التنمية. وإن إنشاء مؤسسات التعليم العالي واستمرار التوسع فيها سياسة مرغوب فيها على إطلاقها دون تحليل وتقويم لمواصفات هذا التعليم، ودون تحليل وتقويم للأبعاد الاقتصادية والمجتمعة المتفاعلة معه، وكأن وظيفة التعليم العالي من المعطيات الخالدة التي لا تتغير، وكأن قوى المجتمع وحركته "ثابتة" لا تتحول وكأنه لا توجد مصادر أخرى غير التعليم العالي لكسب الفرد للمهارات والدرايات العالية.¹

فصحيح أن التعليم العالي لا ينفرد بمهمة التأثير في عملية التنمية بل هو واحد من جملة متغيرات فاعلة. وصحيح أيضا أن هناك عدة سلبيات ونقائص تشوب فعالية تأثيره والتي سنوردها لاحقا، لكن ما سنأخذه على هذا القول: هو أنه بالرغم من التطور التكنولوجي وانتشار الشبكات الالكترونية وتعدد الوسائط التعليمية، فإن هذا لا يلغي أبدا بل ولا يهون من أهمية التعليم العالي في إكساب الفرد المهارات والدرايات العالية، فالجامعة تبقى هي القناة الأصلية لهذه المهمة، إذ كيف أنفسنا عناء البحث عن بدائل لها في إكساب الفرد هذه المهارات والدرايات، في حين يجب أن نركز اهتمامنا على تامين منجزاتها بتطويرها، واتساقها التام مع المستجدات الحديثة ووسائل الاتصال، لتكون هذه الأخيرة إحدى وسائلها وأدواتها في الانجاز، لا بديل عنها هذا في الوقت الذي تشدد فيه العديد من الدراسات الحديثة على أهمية الاعتراف الأكاديمي للمؤسسات الاجتماعية، بل وعلى الاعتراف الأكاديمي الدولي²، صونا لمصادقية الشهادات واعترافا لها بالمكانة المرموقة. حيث تعد مساهمة التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية عموما مساهمة ملموسة، فقد خلصت الدراسة التي أجريت لحساب البنك الدولي، والتي عرضت في تقرير التنمية في العالم لسنة 1980م، لتقدير معدل العائد الاقتصادي على الاستثمارات في 44 بلدا ناميا. إلا أن جميع معدلات العائد الاقتصادي للتعليم الجامعي كانت فوق نسبة العشرة بالمئة والتي يعتبرها البنك عادة الحد الأدنى المقبول.

¹ . بولرياح عسالي، مرجع سابق ص 56.

² علي الدين هلال، معجم المصطلحات السياسية، (مصر: مطبعة أطلس، 1994)، ص، ص 55، 56.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

وبالنسبة للدول العربية، تبدو مساهمة قطاع التعليم العالي مقبولة هي الأخرى بالرغم من نقائص سيأتي بيانها لاحقاً، وتبين حقيقة لا جدال فيها تتمثل في أن مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، قد حققت نقلة عملية في التعليم. استطاعت من خلالها أن تلبي احتياجات المجتمع العربي على امتداد أرجائه بالخريجين والفنيين.

المبحث الثاني: التعليم العالي والتنمية وسوق العمل والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: أهداف التعليم العالي في التنمية الاقتصادية.

أهداف اقتصادية : والتي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات في معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية¹.

الفرع الأول/ التعليم العالي والتنمية الاقتصادية: الإنتاجية في التعليم العالي في المهارات التي يمكن تكوينها، وفي المعارف المفيدة والتي يمكن اكتسابها، إن التعليم العالي يؤدي إلى تنمية المواهب والقدرات، وإلى زيادة الدخل فهي لا تعد استهلاكاً، وإن التعليم العالي لم يعد خدمة تقدم للفرد فحسب، بل إنه يتضمن الاتجاهات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج، ويؤكد شولتز أن النظرة إلى التعليم كاستثمار يمكن أن يؤثر بدوره على الاستهلاك، وعلى تكوين المدخرات لخدمته في الحال والمستقبل، إن التقدم الاقتصادي بسبب التعليم يتوقف على مدى تجاوب الجامعة مع متطلبات سوق العمل، وإن السوق يتطلب مواهب عالية من الخريجين.²

أما عن علاقة التعليم بالدخل الفردي فقد درسها الكثير من الباحثين، من أبرزهم والش الذي أجرى دراسة على الاستثمار في التعليم العالي، ليتحقق من عائداته وأرباحه الاقتصادية، وقد اعتمد والش على دراسات سابقة من أفراد العينة وعددهم 320 فرد من الذكور والإناث، ومن مستويات تعليمية مختلفة، واختصاصات متنوعة، ثم حسب دخول أفراد العينة خلال حياتهم العملية، وفي أعمار مختلفة ومستوى تعليمهم، كما حسب أيضاً نفقات تعليمهم، ثم قارن الدخل بنفقات التعليم، فتوصل إلى النتائج التالية :

1. يزيد دخل خريج الجامعة عن دخل خريج الثانوية لما يتمتع به خريج الجامعة من قدرات عقلية ومواهب ذات قيمة اقتصادية تتضح باكتسابه دخلاً أكبر.

¹ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 91.

² فاروق عبده فلية، إقتصاديات التعليم، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 58.

2. تزيد قيمة القدرات التي تم إعدادها في الجامعة عن تكاليف الحصول عليها وهذا يعني أن القيمة الاقتصادية للتعليم العالي أكبر من تكلفته.
3. تبين دراسة دخل المرأة أن العائد الاقتصادي من تعليمها أكبر من تكلفتها، وهو أقل من قيمته من تعلم الرجل نظرا لقلة الطلب على المرأة المتعلمة، ويكاد العرض يساوي الطلب في سوق العمالة، وقد تزيد تكلفة المرأة عن عائدها الاقتصادي لأن نسبة من المتعلّمات لا يدخلن إلى سوق العمل، وبعضهن يتركن العمل عند الزواج.
4. ظهرت قيمة التعليم الهندسي في هذه الدراسة مساوية لكلفته نظرا لتوازن العرض مع الطلب .
5. يتمتع الأفراد الذين تلقوا تدريباً على إدارة الأعمال بقيمة تزيد عن تكاليف إعدادهم بدرجة كبيرة.
6. قدرت قيمة المحامين في الدراسة بأربعة أمثال تكلفة إعدادهم نظرا لزيادة الطلب عليهم.
7. تقل قيمة الماجستير والدكتوراه في تكلفتها، ولكنها تعوض عن طريق المميزات التي يتمتع بها حاملها كالعمل في الجامعة حيث المكانة الاجتماعية والحواف.
8. لا تتناسب القيمة الاقتصادية للطبيب مع تكلفة إعدادة، ولكنها تعوض من الناحية الوظيفية. وهناك دراسات أخرى كثيرة توضح العلاقة بين التعليم والدخل الفردي، وتوزيعه بين أفراد القوى العاملة، من أبرزها دراسة زيمان ودراسة منسر وغيرها.¹

الفرع الثاني/ النظرة الاقتصادية للتعليم الجامعي:

¹ فاروق عبده فلية، مرجع سابق ص88.

إن النظرة الاقتصادية للتعليم العالي الآن هي من أجل تدعيم التعليم العالي وتطويره، ولقد أصبح من الممكن للاقتصاديين الآن أن يقيسوا وإلى حد كبير نتائج التعليم العالي وأثاره، الأمر الذي أدى إلى إبراز أهميته وخطورته، والواقع أن ما يساهم به التعليم العالي من الناحية الاقتصادية لا يتعارض مع ما تسهم به في الجوانب الحضارية والثقافية، وإلى هذا الاتجاه العلمي والتطبيقي والتنفيذي يجب أن تتجه الدراسة في الجامعة، كما يجب أن يسير الاقتصاد الحديث في هذا الاتجاه، وإذا كان من الخطأ أن نعالج بعض النواحي الاقتصادية بعيدا عن النواحي الحضارية للإنسان، فانه من الخطأ كذلك أن نعالج النواحي الثقافية والحضارية بعيدا عن الأسس الاقتصادية . وفي الأخير يمكن التأكيد على أن الكشف الجديد لأهمية رأس المال البشري هو أن الاستثمار في الإنسان هو أفضل أنواع الاستثمار وهو أساس كل استثمار، الأمر الذي يملي علينا وجوب العناية بفكرة الاستثمار البشري ومنحها ما هي جديرة به من اهتمام¹.

التعليم العالي آلية للاستثمار في تسيير الموارد البشرية و تحقيق التنمية الاقتصادية:

يعد التعليم الجامعي مرحلة من مراحل التعليم الذي يتلقاه الفرد والذي يعتبر إمتدادا وتوصلا للمراحل الأولى، إلا انه المصدر الرئيسي لإعداد وتنمية النخبة الأساسية من الباحثين، حيث تحقق الجامعة أوج ازدهارها عندما يصل التعليم العالي إلى أعلى مستوى وهنا لابد من الإشارة إلى أن الإدماج المهني ومراعاة التخصصات التي يطلبها سوق العمل، لا يجب أن يطغى على كل اهتمامات الجماعة أن ذلك من شأنه ان ينقص من جوهر وجودها والهدف الأسمى لها. فوجود الموازنة بين الأهداف والمزاوجة بين تحقيق الكفاءة المهنية والكفاءة العلمية، ضروري أثناء تحديد إستراتيجية المتبعة لان الكفاءة العلمية ترتفع من الكفاءة العلمية وتساهم في توسيعها².

¹ عبد الله قادية، البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، علاقة تأثير وتأثر، مجلة البحوث العلمية، العدد 02-2014، ص 119

² مرجع نفسه، ص 122.

يهدف التعليم الجامعي الى الربط بين التعليم والبحث العلمي بالتركيز على القدرات المعرفية الهامة، وتنمية المهارات مع تتبع التطور التكنولوجي وهو يساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي بواسطة أنشطة البحوث العلمية الهادفة التي ينتج عنها اختراعات وابتكارات ترفع من القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المختلفة خاصة الفلاحة والصناعة منها ومن هنا تظهر العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية وكيف يساهم التعليم بأطواره المختلفة في توجيه المهارات والقدرات إلى الاستثمار في المجال الاقتصادي المنتج.

تشير دراسة عن منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أن التنمية الاجتماعية يستلزمان زيادة الإهتمام بجهود لاستثمار في رأس المال البشري ومؤسسات التعليم من خلال الفهم العلمي السليم، فلقد استطاعت الجامعة أن تحقق نقل التكنولوجيا إلى النشاط الصناعي والفلاحي والاقتصادي عموما كاستثمار، فإنها ستساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الإستثمارية المختلفة وتضمن بأن تكون قوة محركة للتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية لذلك يرتبط تحقيق الأهداف المرجوة من الجامعة، بضرورة توفير الإطار الفكري والثقافي والفكري، لأن ثقافة الإستيعاب الايجابي لنتائج التقدم العلمي في مجالات الآداب والعلوم والقدرة على فهم التحديات القادمة وتنظيم طريقة التعامل معها ومواجهتها، ينمي الثقافة العلمية التي تساهم بدورها في تنمية القاعدة العلمية والثقافية، من خلال الأسس العلمية لتكوين المناخ الملائم للإبداع والابتكار مع الاعتراف للعلم بالصدارة على صعيدي الفكر والعمل.¹

المطلب الثاني: عائد التعليم العالي في خدمة المجتمعات النامية.

—مقارنة العائد الاقتصادي لرأس المال البشري بالعائد الاقتصادي لرأس المال المادي:

¹ عبد الله زاهي رشدان، في اقتصاديات التعليم ، ص28.

يقصد بالعائد الاقتصادي الناتج عن الاستثمار في البحث العلمي مقدار الأرباح مقارنة بحجم الإنفاق، فيكون العائد إيجابيا عندما تكون الأرباح أعلى من النفقات وعلى الرغم من أن عملية بيان العائد إلى التكلفة من البحوث العلمية ليس بالأمر اليسير، إلا أنه من السهولة قياس الإنفاق على البحث العلمي بينما من الصعوبة قياس التكاليف لإشتمالها أحيانا على أنشطة لا يمكن التنبؤ بها.¹

يشكل انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية وعقد اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتعدد المتعاملين الاقتصاديين الأجانب، مؤشرات يجب على مسيري المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة أن يأخذوها بعين الاعتبار من أجل التنظيم والاستعداد لمواجهة مثيلاتهم من المؤسسات الاقتصادية الأجنبية القادمة، على مؤسسات القطاع الاقتصادي أن تتدعم بالتكنولوجيا اللازمة للمحافظة على قدراتها التنافسية والإبقاء عليها قائمة وهو ما يضمن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تحقيقه على الأقل لتتضح حقيقة العلاقة التي يجب أن تقوم بين الجامعة والمؤسسة أو البحث العلمي والمتعامل.²

الفرع الأول/ الفجوة بين التعليم العالي والمردود الاقتصادي: يؤثر النقص المهاري الذي تعاني منه الدول النامية بالرغم من كثرة المعاهد العلمية ومراكز التدريب، على منتجات هذه الدول من الناحيتين الكمية والكيفية، مما يجعلها غير قادرة على تغطية احتياجاتهم المحلية، ناهيك عن عجزها عن دخول سوق المنافسة الدولي مما يمكن وصفه بالقصور، إن لم يكن تدهورا في هذه المهارات، بسبب الضغوط الواقعة على خدمات التعليم والتدريب في هذه الدول. وعليه نركز في هذه الجزئية على الشواهد الدالة على وجود فجوة بين أهداف التعليم العالي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، متبوعة بأهم الأسباب التي مكنت هذه الفجوة من الاتساع، مدعما ذلك بأمثلة من واقع التعليم العالي في بعض الدول العربية.

¹ عبد الله قادية، البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، ص318.

² غول لخضر، التعليم والتنمية في البلدان النامية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 28، المجلد ب، قسنطينة: 2007، ص56.

- تطرقت الكثير من الدراسات إلى العديد من الشواهد الدالة على وجود فجوة بين أهداف التعليم العالي ومردوده الاقتصادي والاجتماعي يمكن تلخيصها كالتالي:

عدم ملائمة المخرجات التعليمية لمتطلبات سوق العمل :

وتعني عدم ملائمة المخرجات التيعيمية لمتطلبات سوق العمل، والذي عبر عنه بعض الباحثون بالعجز التعليمي، حين لا تلقي المخرجات التعليمية الطلب الفعال في سوق العمل، فلا تجد بعض التخصصات الفرص المناسبة بعد التخرج، مما يدعو الى العمالة الوافدة خاصة في قطاعات حساسة، او تظهر الحاجة الى بعض المهن والوظائف. كما يمكن أن يظهر في عدم التطابق بين الاداء العملي في المهن والوظائف، وبين التخصصات والمقررات التعليمية الحالية.¹

وهو ما أفرز فعلا عدة سلبيات منها :

- عدم توفير مهارات فن كتابة التقارير لدى العديد من المديرين.
- نقص مهارات الاتصال والتحرير لدى الخرجين.
- عدم تدعيم السلوكيات الجماعية.

ويتساءل البعض عما إذا كانت المشكلة في الانتاج والدخل القومي هي التي أدت إلى تدهور التعليم؟ أم أن أزمة التعليم والتربية وراء مجموعة مشكلات المجتمع الاخرى في الصناعة والصحة والخدمات المدنية والقطاعات الانتاجية؟ ليجيب في نفس الوقت بان خريطة الإنتاج التي أصبحت متشابهة مع خريطة التعليم بشكل معقد جدا، وهو ما حاولنا تناوله بشيء من التفصيل عند الحديث عن دور التعليم العالي في إحداث التنمية.

¹ الأسعد محمد مصطفى، التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 81.

فالجامعات العربية تواجه كثيرا من الاختلالات في التركيبة الجامعية، من أهم هذه الاختلالات أن 36 % من مجموع الطلاب في التخصصات النظرية والباقي في التخصصات العملية، وليس في هذا تقليل من شأن تخصصات على أخرى ولكن سوق العمل الانتاجي خاصة يحتاج إلى الفئة الثانية أكثر.

-معدلات البطالة المرتفعة : لا يوفر الانتاج في الدول العربية عدد الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية والعكس، ففي الجزائر مثلا بلغت نسبة العاطلين عن العمل ذوي المستوى الجامعي أكثر من 6 % من اجمالي عدد السكان غير العاملين الذي تفوق أعمارهم بين 20 عاما سنة 1991م. وكذلك الشأن في أغلب البلدان العربية، ففي السبعينات بدأت البطالة تتفاقم خاصة في صفوف حملة الشهادات الانسانية والاجتماعية، لتصل إلى ثلاثة ملايين و200 الف من حملة الاجازة، وحوالي 160 الف من حملة الماجستير والدكتوراه في أواسط الثمانينات. ليتكسر بهذا بعدا شاسعا بين مصير مخرجات الجامعات في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية والعربية على وجه الخصوص.¹

الفرع الثاني: حجم الإنفاق على التعليم العالي ونسبة الموائمة في مخرجاته: على الرغم من عدم إعطاء القطاع التعليم العالي أولوية في مجالات الإنفاق كما تقدم و ان ذكرنا إلا أن المبالغ التي تخصصها المجتمعات النامية و العربية منها على وجه الخصوص , مبالغ ضخمة في حد ذاتها تشكل ميزانيات لا يستهان بها .

وسنعرض بعض الملاحظات حول مخرجات التعليم العالي , ثم الإسهام في التطوير الإجتماعي في محاولة لمقارنة نوعياتها مع الحجم الإنفاق على القطاع.

وإذا اعتبرنا حجم الإنفاق - نسبيا - و تطور أعداد الطلبة و مجالات التعليم و مستوياته مؤشرات هامة , فإنها لا تكفي لتحقيق الفاعلية لدى خريجي تلك المؤسسات فالتعليم كم و كيف , وكثير ما انتهت بعض البلدان إلى أفراد محدودي الكفاءة يعتمدون على الدول أكثر مما تعتمد عليهم بعدما صرفت مبالغ ضخمة على تعليمهم وتدريبهم

¹ محمد حمدي النجار، إدارة الجامعة بالجودة الشاملة، إشراك للنشر والتوزيع، ص44

فطغى التطور الكمي لقطاع دون الإرتقاء إلى المستوى المناسب للتطور النوعي في الأسواق العمل , في وقت الذي إتجهت فيه الدول الأخرى إلى الإهتمام برفع مستويات المهارت و المعرفة و الدراسة التقنية.

أما بالنسبة للإنتاج العلمي و البحث للجامعات و معاهد البحوث العربية , فإن عدة دراسات تجزم بأنها اقل بكثير من طاقتها الإنتاجية , إذا أخذنا في الإعتبار الكفاءات و المواهب التي تملكها , مما يدعو إلى ضرورة النهوض بمخرجاتهم و ترشي استخدام إذا لا يكون التعليم استثمارا حقيقيا إلا بقدر عوائده الإنسانية و الإجتماعية و الإقتصادية قياسا على ما ينفق عليه من جهد و مال, وتعتبر القيمة الاقتصادية له المتمثلة في تنمية قدرات المتعلم على إبتكار وزيادة إنتاجه بعد تخرجه من سوق العمل : معيار أساسيا ينبغي اعتباره عند النظر في التعليم من حيث بيئته و محتواه و أساليبه.¹

المطلب الثالث: مدى الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول/ الرؤية المستقبلية في الدول النامية: إن ما ذهب اليه بعض الباحثين، في اعتبار أن وجود رؤية عن مردود التعليم العالي، وكيفية الاستثمار فيه في أغلب الدول العربية، يشوبه عدم الوضوح لا يحمل الكثير من المبالغة، إذ لا تقدر الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتعليم العالي في كثير من هذه الدول، فلا تعد الاستراتيجيات والخطط طويلة الامد لاهداف التعليم العالي بشكل علمي دقيق، وإن حدث فلا تترجم إلى خطط عمل واضحة لها جدول زمني مضبوط ومؤشرات قياس أداة محددة، على خلاف الدول المتقدمة حيث يتم اعداد استراتيجيات تغطي كافة المجالات التي تتقاطع فيها الجامعة مع محيطها.²

— حداثۃ الجامعات العربية وانبهارها بالأساليب الغربية :

¹ محمد حمدي النجار، مرجع سابق ص 56.

² أميمة عبد العزيز، التعليم العالي في الدول النامية، المجلة المصرية، ص 184.

إن حداثة الجامعات لا يعتبر عيبا في حد ذاته، ولكنه مؤشر على عدم اكتمال فترة النضج في كثير منها، وعدم استقلالها بتقاليد خاصة بها، فقد نشأت أغلب الجامعات العربية في بداية القرن العشرين مثل جامعة القاهرة 1908م، وأخذت طابعها الرسمي سنة 1929م، وجامعة الجزائر سنة 1909م، وبعد ذلك الجامعة السورية التي انطلقت في بداية الأربعينات، وجامعة صنعاء 1907م.

فكانت نشأة أغلب الجامعات العربية في ظل هيمنة استعمارية، عكست آثارها السلبية فيها من خلال أساليب التدريس ولغته، بحجة أن اللغة العربية ليست لغة علمية، كما اتصفت بروح التقليد في عدة أمور ولم تتمكن الكثير منها من تشكيل القيم والتقاليد الخاصة بها لاسيما في مجال التدريب، حيث ركزت كافة ثقلها على التدريس على حساب البحث العلمي أضف إلى ذلك تأثيرها بأساتذتها الذين تأثروا بدورهم بالجامعات التي درسوا فيها معتمدين على المحاكاة كأسلوب علمي لنقل المعارف دون محاولة القيام بتطويرها، بالرغم من المحاولات المتكررة للتخلص من هذه التبعية.¹

الفرع الثاني / مشكلة التنسيق في خطط التنمية العامة.

نقص التنسيق بين القائمين على سياسات التعليم العالي ومعدّي خطط التنمية:

مما يؤخذ على سياسات التعليم العالي عدم توجيهها نحو تلبية حاجات التنمية الشاملة، فلا يوجد ربط بين سياسات التعليم وخطط التنمية العربية، إذ يكاد يكون التنسيق بين الأمر معدوما، بالرغم من أن مهمة الحكومات هي الاشراف على مختلف القطاعات والتنسيق بينهما من جهة، وبالرغم من الجهود التي تبذل والاجراءات التي تتخذ لمختلف القطاعات الحساسة من جهة أخرى.

¹ أميمة عبد العزيز، مرجع سابق 136.

والأمثلة على ذلك كثيرة ومتكررة، فقد بينت إحدى الدراسات بأنه من مشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في ليبيا، كما هو الحال في العديد من بلدان العالم النامي، عدم ربط خطوط التنمية ببرامج وسياسات التعليم العالي مما أثر على متطلبات سوق العمل من القوى البشرية، خاصة منها ذات المستوى العالي وهذا ناتج عن مؤسسات التعليم الجامعي ذاتها: سياسة القبول، مشكلات الإدارة، نقص أعضاء هيئة التدريس، نظم الدراسة، التمويل وعدم مساهمة القطاعات الأخرى العامة والخاصة فيه، أسوأ ببعض الدول المتقدمة.¹

نقص التنسيق بين الجامعات : يظهر النقص في التنسيق بين مختلف الجامعات العربية، لا سيما في مجال البحوث العلمية، إذ تعمل كل الدول العربية وفق منظور اقليمي خاص، فتطغى بذلك اعتبارات متعددة، وهيئات اشراف مختلفة تحكم العملية البحثية، مما يسوقها الى التكرار وهدر الكثير من الجهود والموارد.

ورغم الجهود التي تبذلها الاجهزة المختصة سواء داخل القطر الواحد أو على المستوى المشترك، كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، واتحاد الجامعات العربية في سعيه المتواصل للتنسيق والتعاون بين الجامعات، وعقد الندوات التي تعالج مشكلات التعليم الجامعي العربي، فان امامها الكثير من أجل ايجاد صيغة فعالة للتنسيق المنشود بالاضافة الى عدم وجود الاهتمام الكافي بتبادل الباحثين وحضورهم المؤتمرات العلمية.

ومن المؤسف ان الاتفاقات المبرمة حول التعاون في مجالات تبادل أعضاء هيئة التدريس والدراسات العليا والأبحاث العلمية، وتبادل المطبوعات والخبرات والبحوث المشتركة، والتعاون الإداري والعلمي والفني والتكنولوجي بين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية تفوق بكثير تلك المبرمة بين الجامعات العربية مع بعضها البعض لا سيما في مرحلة الثمانينات، مما رسخ تقاليد التعاون مع الأطراف الأجنبية على حساب الجامعات الشقيقة.²

¹ د بولرباح عسالي، الإدارة والتعليم العالي، مرجع سابق ، ص85

² د بولرباح عسالي، مرجع نفسه ، ص86.

-الأعداد المتزايدة للطلبة وعدم الصرامة في معايير القبول: إن الانفجار السكاني في كثير من دول العالم النامي

والعربي جعل أعداد المستفيدين من عملية التعليم يتضاعف بمتتالية سريعة، مما أخرج الجامعات والمعاهد التعليم

العالي لاستيعاب كم هائل من خريجي التعليم الثانوي، بل غن الهيئات المشرفة على توجيه الطلبة تحاول تكييف معدل

القبول في بعض التخصصات حفاظا على تحقيق التوازن بين صرامة في معايير القبول من جهة وتلبية لسياسة امتصاص

هذه الاعداد من جهة اخرى.

-اهتزاز الثقة بين الجامعات وسوق العمل :

إن البلاد العربية تفتقر إلة بناء هيكل تنظيمي يربط جامعاتها بمواقع العمل المختلفة فيها. ونتيجة لذلك فإن كثيرا من

مشاكل المجتمع لا تصل الى الجامعات أو لا تجد الفرصة للبحث والدراسة، مثلما لا تجد في المقابل كثير من نتائج

البحوث طريقها إلى تطبيق عملي¹، اذ لا توجد علاقة واضحة بين مختلف المهن ونوع التعليم ومحتوياتهم، مما يجعل

الخريج غير قادر على المنافسة في أسواق العمل العربية والاجنبية.

¹ محمد حمدي النشار، إدارة الجامعة بالجودة الشاملة ، مرجع سابق، ص 124.

ولعل ما يطلق عليه البعض " البطالة المؤهلة" أو " بطالة الخريجين"، هي أخطر وأبرز المؤشرات، على ان مخرجات التعليم العالي تحمل الكثير من المتناقضات. فالاختلال الذي يعاني منه سوق العمل في التوزيع حيث يوجد فائض في بعض التخصصات وعجز في أخرى، مرده إلى غياب التخطيط المحكم الذي يربط سوق العمالة بتوزيع الطلاب على التخصصات بالجامعات، مما يجعل مهاراتهم غير متلائمة مع سوق العمل من ناحية، او عدم قدرة هذه الاخيرة على توليد العدد الكافي من الوظائف من ناحية أخرى، فترتفع بهذا نسبة عدم التوافق بين تخصص الموظف والوظيفة التي يشغلها أو يتجه بعض الخريجين الى العمل في القطاع غير المنظم قليل الانتاجية ، او الهجرة إلى الدول المتقدمة حيث يعرض سوق العمل هناك فرصا منافسة وواقع العلاقة بين الجامعات وسوق العمل في الدول العربية يدعم ما أسلفنا، فقد ورد في تقرير للمجلس الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجي في مصر سنة 2000م-2001م، ان منظومة التعليم في مصر لا تتعد الأفراد المزودين بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من التعامل مع المستقبل على النحو المأمول. وتواصل فريق بحث مشكل بغرض تقويم العملية التكوينية (الإعداد و التدريب) في الجامعة الجزائرية.

المبحث الثالث / أثر سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول/ سياسة التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرع الأول/ مساهمة التعليم العالي في التنمية الاقتصادية: بإسقاط النظرة الاقتصادية والاجتماعية-التي أوردناها- على العلاقة بين التعليم الجامعي والقطاع الإنتاجي فإننا نجد أن تاريخ هذه العلاقة قد مر بأربعة مراحل منذ حصولها على الاستقلال وهي:

مرحلة الستينات : حيث لم تطرح مسألة العلاقة بين الجامعة والقطاع الإنتاجي، فلقد كان جل اهتمامها منصبا حول إعادة الحياة إلى مجاريها، بعدما خرجت معظم المؤسسات مثل جامعة الجزائر ومكبتها ومعظم المدارس والهيئات العامة من الثورة التحريرية منهارة القوى ومليئة بالمشاكل.

مرحلة السبعينات : وشهدت العلاقة فيها بين الجامعة والمحيط المهني الاجتماعي تطورا ملموسا، وتوطدت أواصر التعاون بينهما، وبدأت تحقق الاهداف المسطرة لها من طرف السلطات آنذاك، فأصبحت الجامعة مطالبة بأن تقدم للقطاع الاقتصادي وفي أسرع وقت ما يحتاج إليه من أطر¹، قادرة كما وكيفا على تلبية متطلبات التنمية في البلاد. وهي مطالبة أيضا بأن تربط التعليم الجامعي مع الحقائق الوطنية، بحيث تتماشى مع الاوضاع القائمة بهدف تحسينها وترقيتها، ولا يبق مجرد تنظر حبيس قاعات الدراسة.

¹ د. بولرباح عسالي، مرجع سابق، ص 56.

مرحلة الثمانينات: أصيبت العلاقة بين الجامعة الانتاجي بنوع من الفتور لأن الجامعة استمرت في دورها المتمثل في تخريج الكوادر بينما لم يلتزم قطاع الإنتاج لعدم تمكنه من ادماج هذه الكوادر وتوظيفها.

مرحلة التسعينات : شهدت محاولة جديدة لإعادة بناء علاقات وطيدة بين الجامعة والمحيط المهني والاجتماعي. وهذا استعداد من المؤسسات الانتاجية للدخول إلى ساحة الاقتصاد الحر حيث يجب ان تكون قوية وتملك كفاءات متكونة تكويننا محكما وقادرة على الصمود في وجه المنافسة من جهة. ومن جهة اخرى، فقد شرعت الجامعة في اعادة النظر لسياسة التكوين التي تنتهجها، وهو ما تم فعلا من خلال جهود الوزارة الوصية في إطار الملتقيات الدراسية التي نظمتها مختلف مؤسسات التعليم الجامعي.

ولا تقتصر أهمية التعليم العالي بإعتباره عملية إستثمارية على الجانب الاقتصادي فقط ، بل تتعداها إلى تنشئة المواطن الصالح و القادر على المشاركة في بناء المجتمع وتطوره إنطلاقا من مبرر التنشئة السياسية و الاجتماعية فكما يعتبر المواطن خريج التعليم العالي منتج في مواقع معينة، فإنه يعد مستهلكا في مواقع أخرى و بالتالي فإن عملية الإستثمار هذه تمتد إلى ترشيد قيم الاستهلاك لديه.¹

الفرع الثاني/ سياسة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر:

إن حاجة الدولة الجزائرية إلى الإطارات التقنية والإدارية أصبحت ذات أهمية متزايدة مع تطور متطلبات العالم الحديث .وإذا كان التعليم من أهم العوامل الحضارية لتنمية القدرات والخبرات الإنسانية فإن السياسة التعليمية تقتضي أن يتخذ التعليم العالي من إعداد هذه الإطارات أحد أهدافه الرئيسية وإذا نظرنا إلى سرعة تطور العلوم والتكنولوجيا علمنا مدى صعوبة إعداد الأجيال حيث النوعية المطلوبة وإفساح المجال للاكتشاف والابتكار وتشجيع المواهب ورعايتها عبر كل المراحل التعليمية. والمخرج الوحيد من هذه الصعوبات هو أن تبني السياسة التعليمية على الخبرة والمهارة.

¹ د صليحة مقاوسي، الإقتصاد الجزائري ، قراءات حديثة في التنمية ، ص9.

إن وتيرة التغيير الحالي في الجزائر يستدعي إعادة النظر في قضايا السياسة التعليمية والغايات المرجوة منها خاصة وأن الاستراتيجية التعليمية التي ورثتها الجزائر منذ الاستقلال سادها نوع من عدم الاستقرار والوهن وهذا ما يستدعي تقييمًا جادا لمعرفة فيما إذا كانت سياستنا التعليمية تستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية ؟

حتى تكون الجامعة في مستوى الأحداث يجدر بنا أن نكيف برامجها ومناهجها وأساليبها وهياكلها البشرية مع تفاعلات المحيط الاجتماعي ومتطلبات التنمية الاقتصادية وأن تسير التطور الحاصل من حولها خاصة وأن الجزائر تعرضت لهزات بدلت حياتها تبديلا يكاد يكون جذريا يتطلب نظاما تعليميا جديدا ملائما يستمد قوته من المقومات الأساسية للأمم ويستقي من ينابيع الحضارة العربية الإسلامية ما يثريه ويدعمه ويجعله مقوما أساسيا للتطور والازدهار.¹

المطلب الثاني: تحديات الجامعة الجزائرية.

الفرع الأول/ استراتيجية التشغيل والتدفق الهائل لخريجي الجامعات:

أشارت إحدى تقارير منتدى دافوس الاقتصادي العالمي إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، وأن معدلها يرتفع في أوساط ذوي التعليم المتوسط والثانوي والجامعي، لتصل إلى 3 أضعاف في الجزائر. هذا التقرير يعكس من جهة مدى تمتع غير المتعلمين بحظ الحصول على عمل أكثر من المتعلمين، ومن جهة أخرى عدم وجود توافق ومواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ولعل الجزائر من البلدان التي تحظى بتوافد عدد هائل من خريجي الجامعات والمعاهد على سوق العمل سنويا، في ظل واقع محبط تصطدم به هذه الشريحة لتتأكد مقولة الشهادة لا تكفي للحصول على وظيفة.

¹ غربي صباح، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص 167.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

ويقدر عدد الوافدين سنويا لسوق العمل من الجامعيين ب أكثر من 120 ألف حامل شهادة جامعية. وهذا يمثل عبء إضافي لبقية شرائح المجتمع التي تصطف في طابور طالبي العمل، ليبقى أمل الحصول على منصب عمل مرهون بالعديد من الاعتبارات التي يتطلبها سوق العمل، والتي من المفترض أن تتوفر في خريجي الجامعات.¹

إن الحكومة الجزائرية لم تتوانى في البحث عن آليات لحل هذه المعضلة مبدية اهتمام كبير في برامجها لتشغيل خريجي الجامعات، حيث اعتمدت إستراتيجية تقوم على مقارنة أساسها الجانب الاقتصادي وتكوين قوة عاملة مدربة، وكأولوية محاولة تقليص معدل البطالة إلى 9 % بحلول 2013 من خلال خلق ما بين 350 ألف و 450 ألف منصب عمل كل عام، ومنذ 1998 استحدثت الحكومة الجزائرية لفئة الجامعيين جهاز عقود ما قبل التشغيل كآلية لدعم إدماجهم مهنيًا، وبعد 10 سنوات تبين ضرورة تطوير هذه الآلية بما يتماشى وعولمة الاقتصاد²، ليتم صياغة جهاز آخر لإدماج حاملي الشهادات بربط مسألة تسيير بطالة الجامعيين بالقطاع الاقتصادي وتكوينهم وتحسين معارفهم أثناء فترة الإدماج.

إن إستراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومات المتعاقبة تضع في أولوياتها حاملي الشهادات الجامعية كموارد بشرية مؤهلة يجب أن يستفيد منها الاقتصاد الوطني، غير أن الشباب الجامعي الذي كان يؤمن بان مجرد الحصول على شهادة يعني الحصول على وظيفة اقتنع أكثر من أي وقت مضى بان هذا خطأ شائع لا بد من تصحيحه. إن الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تتطلب استحداث همزة وصل بين الجامعة والمحيط، كما ان اختيار التخصصات في مختلف مراحل التعليم وربطها بالتدريب المستمر من شأنه خلق موارد بشرية مؤهلة معرفيا ومهنيًا، وهذا ما يمثل قفزة نوعية لإحداث التوازن.

¹ تعزيزت خالد ، جامعويون في حاجة الى الادماج في سوق العمل ، الجزائر: 2015/08/23 متاح على الموقع <http://www.djazaress.com/echaab/2660>. ص 80.

² تعزيزت خالد، مرجع سابق ص 82.

وأخذت الدولة على عاتقها دعم المستخدمين من خلال المساهمة في دفع أجر الشاب الجامعي وإشراك الوكالة الوطنية للتشغيل في شؤون الجامعيين، توظيفهم والتفاوض مع المستخدم بشأن عقود العمل المدعمة، التي تمكن من تحويل منصب العمل بعقد إدماج على نفقة الدولة إلى عقد عمل مدعم على نفقة المستخدم بمساهمة من الدولة.

الفرع الثاني/ تحديات التعليم الجامعي في الجزائر:

إن البحث عن آليات لحل معضلة البطالة يظل جهد مشترك بين الفاعلين في الدولة من أجهزة ووزارات، وتظل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أمام تحدي حقيقي في محاولة تكييف ما ترضه من موارد بشرية مؤهلة مع متطلبات سوق العمل والواقع الاقتصادي، وكيفية إدماجهم بكل معارفهم ومؤهلاتهم العلمية في مناصب عمل ملائمة. ولكن التعليم العالي في الجزائر يواجه مجموعة من التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الطلب المتزايد على التعليم العالي وتزايد أعداد الطلبة حيث قدر سنة 2008 ب أكثر من: 750000 طالب ووصل إلى أكثر من 1500000 طالب سنة 2010، كما أن الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية للطلبة، بحيث في كل سنة جامعية يتأخر موعد الدخول الفعلي بسبب الخدمات الجامعية المتأخرة، وذلك بالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل احتضان الأعداد الهائلة للطلبة (36 جامعة، 16 مركز جامعي، 16 مدرسة عليا إضافة إلى الأحياء الجامعية والمطاعم ووسائل النقل).

2. قلة التأطير حيث يقدر عدد الأساتذة المؤطرين للطلبة ب: 25229 أستاذ دائم أغلبهم برتبة أستاذ مساعد، كما أن نسبة كبيرة من أساتذة التعليم العالي على أبواب التقاعد.

3. نمطية التكوين المبنية على التلقين بحيث لا تفتح المجال للإبداع والابتكار الفردي، وإن وجد هذا فإنه يبقى محاولات فردية، وليست سياسة تعليمية.

4. التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي، وذلك للتكلفة التي أصبح يتطلبها التعليم، الأمر الذي أثقل كاهل الدولة، إضافة إلى تغير منظومة القيم المجتمعية، بحيث لا يبقى للتعليم نفس المكانة المرموقة التي كان يحظى بها في السابق.

5. هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الداخل للمساهمة في التأطير وتكوين وتنمية البلاد.

6. البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي، مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.

7. تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.¹

المطلب الثالث: برامج وخطط الحكومة كحل و رؤية مستقبلية.

الفرع الأول/ البرامج المعتمدة في ظل إستراتيجية التشغيل:

إن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة إستلزم توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها. وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكله أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني، متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين، الأولى للتشغيل والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي:

¹ تعزيت خال، جامعون في حاجة إلى الدمج في سوق العمل، الجزائر 2015/08/23 متاح على الموقع <http://www.djazaress.com/echaab/2660>. ص 97.

• الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) .

• الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

• وكالة التنمية الاجتماعية (ADS).

• الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

• كما تم إنشاء المرصد الوطني للتشغيل ومكافحة الفقر.

وتتمحور الأهداف الاستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل التي تمولها الدولة، والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني. وتتمثل أهم هذه البرامج فيما يلي:

أولا. البرامج الأولية لمكافحة البطالة.

1- برنامج تشغيل الشباب: هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و 27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة. يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق "صندوق مساعدة تشغيل الشباب" الذي تم إنشاؤه خصيصا لذلك. ونتجت عدة نقائص في هذا البرنامج (إدارية ومالية)، مما جعل السلطات تقترح برنامجا آخر هو "جهاز الإدماج المهني للشباب" سنة 1990.

2- جهاز الإدماج المهني للشباب: عمل هذا البرنامج على تدعيم الشراكة المحلية فيما يخص مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب، ويرتكز هذا البرنامج على خلق النشاط من طرف الشباب ولحسابهم الخاص.

ثانيا. أجهزة التشغيل المؤقت.

1- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية: انطلق هذا البرنامج للمرة الأولى في سنة 1990 في إطار أول جهاز للإدماج

المهني للشباب، فقد ظلت الى سنة 1997 كوسيلة إدماج اجتماعي ومهني للشباب طالبي الشغل، غير أن حجم الوظائف المأجورة بمبادرة محلية يبقى خاضعا لمستوى التمويل المخصص، في إطار الغلاف المالي الموجه لتمويل مختلف أجهزة تشغيل الشباب، وهذا المستوى بعيد كل البعد عن تلبية حاجيات الجماعات الإقليمية.

2- عقود ما قبل التشغيل: وجه هذا الجهاز الذي أنشأ سنة 1998، إلى فئة حاملي شهادات التعليم العالي

وخريجي معاهد التكوين الذين لهم مستوى تقني سامي على الأقل، ويهدف من خلال توظيف حاملي الشهادات الجدد في المؤسسات والإدارات، ومن خلال التكفل بأجورهم من الخزينة العمومية إلى تمكينهم من اكتساب خبرة مهنية أولية قد تسهل إدماجهم النهائي. و تمول أجور وأعباء المستفيدين من هذا الجهاز من طرف الصندوق الوطني لدعم¹ تشغيل الشباب، أما بالنسبة للتسيير فتقوم به الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. وتتمثل مدة العقد في سنة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة ولمدة 06 أشهر بطلب من الموظف.

4- برنامج النشاطات ذات المنفعة العامة: أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت وكالة التنمية الاجتماعية

بتطبيقه منذ 1996، وهو يدخل ضمن الشبكة الاجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام المساعدة بإتجاه الشباب الذين ليس لهم أي دخل، والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل الاستفادة من 2.800 دج شهريا، وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي.

وقد تم استحداث جهاز جديد للمساعدة للإدماج المهني (DAIP)، الذي أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم

08-126 المؤرخ في 19 أفريل 2008، المتعلق بجهاز المساعدة للإدماج المهني، ويهدف هذا الجهاز إلى

تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة، المسجلين لدى شبكة الوكالة الوطنية

¹ صليحة مقاوسي، الاقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، مرجع سابق، ص36.

للتشغيل (ANEM)، بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ومن جهة أخرى يولي اهتمام خاص لحاملي الشهادات بدون وظيفة، ويتضمن هذا الجهاز ثلاث عقود للإدماج:

- عقود إدماج حاملي الشهادات،

- عقود الإدماج المهني،

- عقود تكوين/ إدماج.

الفرع الثاني: خطط الحكومة للموائمة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل:

ولقد ظهر الاهتمام جليا بضرورة البحث عن آليات لتحقيق الموائمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق

العمل، وكرهان تم إعادة النظر في سياسة التكوين المنتهجة في الجامعات، وإثراء التواصل والتنسيق بينها وبين المحيط

الاقتصادي ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية. وبهدف تكييف الشهادات مع متطلبات سوق الشغل، تم في إطار

الإصلاح الجامعي العمل على إشراك الباحث في تكريس العلم والمعرفة وتكييف مجموعة من التكوينات وسوق

الشغل، فالقطاع الاقتصادي والاجتماعي أصبح يشارك في وضع الشهادات ذات البعد المهني، من خلال طرح

الانشغالات والوظائف التي يريد أن يتمرس فيها الطالب حتى يكون جاهزا للشغل بعد تخرجه.¹

1- برامج طموحة لكن؟: إن ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية ومالية مكنها من الحصول على حصانة مالية

في مواجهة الأزمة المالية، إذ يساهم النفط والغاز بـ 60% من موارد الخزينة و 97% من الصادرات، وقد بلغ الفائض

التجاري خلال السداسي الأول من 2010 قيمة 6 مليارات دولار واحتياطي الصرف تجاوز 147 مليار دولار وتميل

مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى استقرار بمعدل التضخم 5.7% ومعدل بطالة قدرته الحكومة بـ 11%، كما قدرت

¹ تعزيزت خالدا، جامعيون في حاجة الى الادماج في سوق العمل، مرجع سابق ص 155.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

نسبة النمو الاقتصادي خلال شهر أوت 2010 ب 9% خارج المحروقات الذي يرجع إلى الإنفاق العمومي، الذي بلغ سقف 300 مليار دولار خلال 10 سنوات الأخيرة لترقية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وفي مجال التشغيل اعتمدت الحكومة برامج أقل ما يقال عنها أنها طموحة من خلال التركيز على:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل.
- ترقية التكوين التأهيلي.
- إيجاد سياسة محفزة لإنشاء مناصب عمل من خلال خلق تحفيزات في المجال الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.
- عصرنه تسيير سوق العمل من خلال إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل.
- وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات.
- توفير اليد العاملة المؤهلة حسب متطلبات سوق العمل
- خلق التوافق بين دفعات التكوين واحتياجات التشغيل.
- تقوية الوساطة في سوق الشغل.
- توفير شبكة لجمع المعلومات حول التشغيل.
- خلق المرونة في المحيط الإداري والمالي ¹.

إن هناك أمور أساسية لابد من مراعاتها لإحداث سياسة للتعليم العالي تتفق مع أهداف المستقبل من أهمها:

التخطيط الشامل للتعليم العالي: ويتحقق ذلك من خلال:

¹ تعزيزت خالد، مرجع سابق، ص156.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

- العناية بالمعاهد العليا في مجالات التعليم الفني والتقني والتدريب وذلك لإقامة مجتمع منتج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

- التأكيد على التوسع الكيفي في الجامعات بدلاً من التوسع الكمي ذلك لأن تركيز الإنفاق على الكيف يدر عائداً أكبر من الإنفاق على الكم.

- توزيع مؤسسات التعليم العالي على المناطق المحلية دون تركيزها في المدن الكبرى.

- إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعات ووسائل الإعلام ومواقع المعلومات مراكز الإنتاج.

- تطوير مناهج التعليم العالي ليتفق مع حاجات المجتمع في ضوء المتغيرات.

- إقامة جامعات نوعية تتميز في مجالات معينة من التخصص لخدمة نشاطات استراتيجية في

مجالات التنمية الشاملة مثل إيجاد جامعة تتميز بالتنمية الزراعية وأخرى بالتنمية الصناعية.

دمج التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في مفهوم واحد: ينبغي العمل من أجل أن يصبح التعليم العالي جزءاً لا

يتجزأ من عملية التنمية الاقتصادية وهكذا يصبح تمويل التعليم العالي شكلاً من أشكال الاستثمار البناء، نظراً للدور

الإيجابي الذي يلعبه في النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة متبادلة بين

التعليم العالي والتنمية الاقتصادية، فهي تساعد في توسيع دائرة سياسة التعليم العالي وتطويره، وهو بدوره يغذي

مستلزمات التنمية الاقتصادية بالعناصر البشرية المؤهلة والمدرّبة، وباختصار فالتنمية الاقتصادية ثمرة من ثمار سياسة

التعليم العالي.

اعتماد مفهوم جديد للتعليم العالي: ضرورة الانطلاق من مفهوم سليم للتعليم وذلك باعتماد مفهوم جديد وعصري

للتعليم عامة بدلاً من المفهوم التقليدي للتعليم. فبدلاً من اعتماد المفهوم القديم للتعليم باعتباره عمل استهلاكي يقتصر

على القلة من الناس، يجب اعتماد المفهوم الجديد القائل بأن التعليم حاجة أساسية للجميع في المجتمع الحديث ولا يمكن بناء مجتمع حديث بدونه. فقد أصبح التعليم العالي أيضا محركا وعاملا فعالا في التنمية الاقتصادية، وعاملا من عوامل الزيادة في الإنتاج ومن ثم في الدخل القومي¹.

خلاصة الفصل الثالث:

يتوقف تقدم الأمم على تنمية مواردها البشرية صحيح أن رأس المال والموارد الطبيعية وغيرها من العوامل الاقتصادية تقوم بدور هام في تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية ولكن ما من واحد منها يفوق في الأهمية عنصر القوى البشرية ذلك أن مصدر التغيير لا يوجد في النظم والقوانين بقدر ما يوجد في الأفراد فعليهم يقع عبء التغيير في النظم والمؤسسات والعلاقات وعليهم يتوقف تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يحسن استغلالها وتوجيهها لخير المجموع. ومن هنا يبرز دور التعليم العالي في بناء القوة البشرية المنتجة. فعن طريقة يمكن تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار وترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه إنتاج الأجيال أكثر قدرة على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة.

¹ محمد عيسى بروهوم، "التعليم العالي الجامعي بين الواقع والطموحات"، العدد 7 فيفري 2006، قسنطينة.

الفصل الثالث: انعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الاقتصادية (في الجزائر)

وأمام هذه التحديات نحن مطالبون اليوم برسم سياسة تعليم تستجيب لمتطلبات المجتمع وتطلعاته المستقبلية وحتى يمكن إدماج نسق التعليم العالي لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يبقى السؤال مطروح :

أي سياسة تعليمية نريد، لأي نوع من المجتمع أو لأي نوع من التنمية؟

إن عوامل التربية والتكوين ينبغي أن تصبح عوامل تنمية وليس فرامل وتحقيق مثل هذا الهدف يتطلب إعادة النظر في سياستنا التعليمية وفي مخططاتنا التنموية . فالمؤسسات التعليمية الحديثة عليها أن تكون العلماء والتقنيين والحرفيين الذين يقع على عاتقهم تقدم المجتمع وازدهاره . من هنا كان للنظم التعليمية على اختلاف أنواعها وعبر التاريخ الأثر القوي على تطور المجتمعات وتنوع معارفها . وما فترات النشاط الاجتماعي والاتصال الثقافي والتقدم في المعرفة سوى عهود تغير في نظم التعليم وأساليبه .

يؤدي التعليم العالي دورا هاما في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسهام مؤسساته في تخريج الكوادر البشرية المدربة على العمل في كافة المجالات والتخصصات المختلفة.

وتعد الجامعة أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها فهي من صنع المجتمع من ناحية ومن ناحية أخرى هي أدائه في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية. كما أن الجامعة يمكنها خدمة المجتمع عن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات وربما كان من إحدى الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقار تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعودق تطورها ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها هذا المقار هي التي تسمى محطات العلوم وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعية المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة تتخذ لها فيها مقار أو محطات علمية وإذا تعذر انتقال شركات الصناعة إلى الجامعات فالحل البديل أن تنتقل الجامعات إليها عن طريق السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة لأهداف معينة الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع وينقلونها إلى الجامعات ويجعلونها مدارا لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها.

بهذا تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقي والتقدم عن طريق ربطها باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبا لتطورات العصر كما أن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

نتائج الدراسة وأهم التوصيات

النهوض بجهاز التكوين عموما و التعليم العالي على وجه الخصوص أولى مفاتيح الرقي الاقتصادي والتخلص الفعلي والنهائي من تبعية المحروقات التي باتت لا تعرف مؤشرا ثابتا والتحكم اللامشروط لإقتصاديات الدول المتقدمة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إذا استمر الفصل بين الجامعة والمحيط الاقتصادي.

توصيات:

- على الجزائر ببناء علاقة بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية، فنجاحها في ذلك هو الضامن الوحيد لإستمرار عملية التطوير والتمويل، مع الاعتبار دائما لمتطلبات جهاز التكوين.
- تحفيز الإستثمار في المورد البشري من منطلق التعامل معه على أنه ثروة منتجة لا على أنه عبء إجتماعي أو نفقة مكلفة.
- استخدام الطاقة الإنسانية بقصد زيادة إنتاجية الفرد والجماعة في النشاطات الاقتصادية وفق سياسة تعليم هادفة ومنظمة.
- على الجزائر عندما تفكر في أمنها وكفائيتها فلا بد من أن تنظر إلى مؤسساتها التعليمية على أنها البدايات لحل مشاكلها التنموية والإقتصادية.
- ينبغي أن يوفر الانتاج في الدولة عدد الوظائف الكافية والمناسبة للمخرجات التعليمية والعكس، من أجل إستثمار الطاقات والمخرجات المؤهلة استغلالا أمثل .

قائمة المراجع

الكتب.

- 1- أحمد الكواز، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، معهد التخطيط العربي، الكويت، 2002 .
- 2- أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة : السياسة العامة والإدارة ، ط5 (القاهرة : دار المعارف ، 1981).
- 3- أحمد ناصر هبة ، تقييم السياسة العامة ، قضايا للمناقشة في تحليل السياسة العامة قضايا نظرية ومنهجية ، علي الدين هلال محررا ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1988) .
- 4- التميمي مهدي، مهارات التعليم : دراسات في الفكر والأداء التدريسي ، ط1 ، (الأردن : دار الكنوز للمعرفة ، 2007).
- 5- الخزرجي ثامر كامل، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة ، ط1 (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، 2004).
- 6- الرايشي سليمان و الآخرون ، الأزمة الجزائرية : الخلفيات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية ، و الثقافية ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ط 1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996) .
- 7- السيد عليوة، صنع القرار السياسي في منظمات الإدارة العامة ، (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب 1987) .
- 8- العدلي ناصر محمد ، السلوك الإنساني والتنظيمي : منظور كلي مقارنة ، (الرياض : معهد الإدارة العامة 1995).
- 9- ألموند جابريال وآخرون ، السياسة المقارنة ، إطار نظري (تر : زاهي بشير المغيربي) ، ط1 ، (القاهرة : جامعة قاريونس ، 1996).
- 10- أندرسون جيمس، عامر الكبيسي ، صنع السياسة العامة ، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 1999) .
- 11- بن خلدون عبد الرحمان ، مقدمة بن خلدون ، ط1 ، (لبنان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004).

- 12- بن لرنب منصور، أي مستقبل لعلم السياسة في العالم الاسلامي العربي ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية ، العدد 01 ، 2001-2002 .
- 13- بوغشة محمد، أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي ، ط 1 (بيروت : دار الجيل ، 2000) .
- 14د. بولرباح عسالي، الإدارة والتعليم الإداري، القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2010 ص 85.
- 14- تركي رابح، أصول التربية و التعليم لطلبة الجامعات و المعلمين و المفتشين و المنشطين و المنشغلين بالتربية و التعليم في مختلف المراحل التعليمية ، ط 2، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائرية 1990) .
- 15- جان ماري دانعان ، علم السياسة تر: محمد عرب صامبلا ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1992 .
- 16- حديد محمد موقف، الإدارة العامة : هيكلية الأجهزة وضع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية ، (عمان : دار الشروق ، 2000).
- 17- حسن خلف فليح، اقتصاديات التعليم وتخطيطه ، (الأردن : عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، 2007).
- 18- حرز اله عبد الكريم، البدري كمال ، نظام ل.م.د ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008).
- 19- خضير عامر، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات ، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2008).
- 20- خليفة الفهداوي فهمي، السياسية العامة منظور كلي في البنية والتحليل ، ط 1 (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2001) .
- 21- زاهي بشير المغيري ، قراءات في السياسة المقارنة ، (ليبيا بنغازي : منشورات جامعة قاريونس ، د.ت).
- 22- زاهي رشدان عبد لله، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2001 .
- 23- سعيغان أحمد، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط 1 (بيروت : مكتبة لبنان ، 2004) .
- 24- سلوى الشعراوي جمعة وآخرون ، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ، (القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، 2004) .
- 25- شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم ، المناهج ، الاقتراحات والأدوات ، ط 1 ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1997).
- 26- عبد الكريم السيد عليوة أب الفتوح درويش ، دراسات في السياسات العامة (القاهرة : مركز القرار للاستشارات ، 2000).

- 27- عبده فلية فاروق، اقتصاديات التعليم، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 28- عبد النور ناجي، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية (الجزائر -قائمة : مديرية النشر لجامعة قالمه، 2006).
- 29- عبد الحي رمزي أحمد، التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، ط 1، (الاسكندرية : دار الوفاء دنيا للطباعة والنشر، 2006).
- 30- علي الدين هلال ،معجم المصطلحات السياسية (مصر : مطبعة أطلس، 1994).
- 31- غانم السيد عبد المطلب وآخرون، تقويم السياسات العامة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989).
- 32- محمد الطيب أحمد، الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها المعاصرة، ط 1، (الأسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 1999).
- 33- محمد المغربي كمال، الإدارة والبيئة والسياسة العامة، (عمان :دار الثقافة ، 2001).
- 35 محمد حمدي النشار، الإدارة الجامعية: التطوير والتوقعات، مطابع الإعلانات الشرقية، 1987، ص 124.
- 34- محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
- 35- مصطفى أحمد حسين، تحليل السياسات : مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية (الشارقة : جمعية الاجتماعيين 1994).
- 36- مصطفى الحسين أحمد، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط 1 (عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002).
- 37- محمد مهنا نصر، علم السياسة بين التنظير والمعاصرة، (الاسكندرية :دار المعارف ، د.ت.ن)، 2006-2007.
- 38- نجيب العزاوي وصال، مبادئ السياسة العامة، ط 1، (عمان : دراسة أسامة للنشر والتوزيع، 2003).
- 39- هلال علي الدين ،تحليل السياسات العامة قضايا نظرية ومنهجية، ط 1 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1988).
- 40- ياسين السيد ،السياسات العامة : القضايا النظرية والمنهجية، (مصر :دار النهضة المصرية، 1988).

41- ياغي عبد الفتاح ، السياسات العامة: النظرية والتطبيق ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ، (2010).

المجلات.

- 1- الطيب حسن أبشر ، تحليل السياسة العامة ، مجلة الإداري ، العدد 56 ، (مسقط :معهد الإدارة العامة ، مارس 1994).
- 2- حسن أبشر الطيب ، المحاور النظرية والتجريبية لعلم السياسة العامة ، مجلة الإداري ، العدد 52 مسقط :معهد الإدارة العامة 5 مارس 1993.
- 3- قادية عبد الله، البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، علاقة تأثير وتأثر، مجلة البحوث العلمية، العدد 02-2014.
- 4- كورنيون بيار، تعزيز العلاقة بين البرلمانين والمجتمع المدني ، الفكر العربي ، العدد 10 ، الجزائر ، أكتوبر . 2005 .
- 5- لخضر بن دادة ، التعليم كمتغير للتحويل الديمقراطي في الوطن العربي ، دراسة حالة الجزائر ، مجلة البحوث القانونية والسياسية ، العدد 2 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر - سعيدة، 2014.
- 6- طرطار أحمد، دور اللجان البرلمانية في تفعيل الأداء البرلماني ، الفكر البرلماني ، العدد 17 .

الملتقيات.

- 43- عادل سعد، هارون أسماء ، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية :دراسة تحليلية لواقع نظام ل.م.د في الجزائر ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان :تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ، جامعة زيان عاشور ، الجلفة 20/05/2010.

45- عبد الله علي، مداح لخضر، التعليم العالي في الجزائر وإدارة الجودة الشاملة كمدخل لجودة مخرجاته

، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول بعنوان : تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ، جامعة زيان عاشور 2010/05/20.

46- عزالدين شرون، نورالدين بولكور، واقع استثمار خريجي الجامعات بين متطلبات سوق الشغل وكفاءة

التكوين ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني الأول بعنوان : تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2010/05/20.

54- محمد شاري ، السياسات العامة في دول المغرب العربي، محاضرات مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر ،

تخصص دراسات مغربية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة د. مولاي الطاهر ، 2014-2015.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، القانون التوجيهي للتعليم العالي ، قانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أبريل 1999.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 04-371 المؤرخ في 8 شوال 1425 الموافق ل 21 نوفمبر 2004 المتضمن إحداث شهادة ليسانس : نظام جديد ، العدد 75 ، 24 نوفمبر 2004 .

- اللجنة الوطنية للتأهيل : لجنة تتكون من خبراء جامعيين وممثلي مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية تسهر على تحقيق انسجام خريطة التكوين العالي .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 94-260 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1415 هـ الموافق ل 27 أوت 1997 الذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، العدد 55.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 03 - 279 المؤرخ في 25 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق ل 23 أوت 2003 ، العدد 51 ، المادة 9.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، اصلاح التعليم العالي ، 2007 ، الجزائر جوان 2007 .

- مراجع باللغة الأجنبية:

1- fredrick, Carl , Man and hisgovernment , New york : Mac crow Hill ,
1963 K .

2-thehhead. Robert Eyston of public policyastudy in policylederrchip
,Indianapolis : 130 bbsMerrik , **1971.**

3-David Eston ,Analyse de system politique ,paris ,traduction de
Arnand colin 1974.

* Policy makingis the process by whichgoverments translate
theirpolitical vision into programs and qctions to deliver out
comsdesired change in the real world (**white paper ,1999**).

5- Abdelhamid DGEKOUN' La reforme LMD en Algérie Etat des
lieux et perspectives 'Colloque International 'ALGER 30 ET 31mai
2007 .

المذكرات

10- الإمام سلمى، صنع السياسة العامة في الجزائر : دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية 1999 - 2007 ،
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : تنظيم سياسي وإداري
، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر
، 2007 - 2008 .

15- بلحاج سليم، السياسة التربوية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة
الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم
السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2014-2015 .

19- جنوحات فضيلة، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض
الدول. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. 2005-2006.

24- حفيزي سليمة، ازدواجية الدور لدى الأستاذ الجامعي بين الأكاديمي والإداري وانعكاسه على جودة
أدائه الجامعي : دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر بسكرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم في
علم الاجتماع ، تخصص علم اجتماع التنمية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم العلوم الاجتماعية ، جامعة
محمد خيضر - بسكرة ، 2012-2013.

25- حوامد كريمة، دور الجامعة في التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية : دراسة ميدانية
بجامعة باتنة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية
، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2008.

29- خالدية جيلالي، الجامعة الجزائرية ودورها في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل وفق تطلعات التنمية
المحلية : دراسة ميدانية في ولاية تيارت ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص :
اقتصاد وتنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، جامعة ابن خلدون : تيارت
، 2010.

- 30- دخان نور الدين، تحليل السياسات التعليمية العامة - نموذج الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص : التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر ، 2007 .
- 32- سامية جبارة، رضا الأستاذ الجامعي وعلاقته بالأداء الوظيفي في الجامعة الجزائرية ، دراسة ميدانية بجامعة باتنة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنزيم وعمل ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية ، قسم علم الاجتماع والديمقراطية ، جامعة الحاج لخضر باتنة 2007-2008 .
- 36- صباح غربي، دور التعليم في تنمية المجتمع المحلي ، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية في جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ، تخصص : تنمية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة 2013-2014 .
- 38- طيب أحمد، دور المعلومات في رسم السياسات العامة في لجزائر دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خدة ، 2006-2007 .
- 48- غنية فني، التغييرات التنظيمية وأثرها على التحصيل الدراسي في الجامعة الجزائرية ، دراسة حالة قسم اللغة العربية وآدابها ، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة باتنة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، تخصص : تنزيم وعمل ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2004-2005 .
- 49- فقرحاح ابتسام ، دور الفواعل الغير رسمية في صنع السياسات العامة في الجزائر 1989-2009 ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص : السياسات العامة والحكومات امقارنة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2010-2011 .
- 50- فاطمة بوشيشي، الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وأهميته في الجزائر ، دراسة حالة جامعة تلمسان ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، 2013-2014 .
- 61- مرادسي حمزة، دور جودة التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009-2010 .

65- وريدة براهيمى، المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية : دراسة حالة جامعة باتنة ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، تخصص : تنظيم وعمل ،قسم علم الاجتماع ، جامعة باتنة ، 2004-2005 .

68- يسمينة برعودي،التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة باتنة ، 2008-2009.

62- نور الدين موسى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشكالية تمويل التعليم العالي، بالجزائر، 2011/2012

مراجع إلكترونية.

6-Unesco ,conférence mondial sur l'enseignement supérieur (paris :
declaration mondial sur l'enseignement supérieur pour 21 siecle **sur le**
site web www.unesco.org .

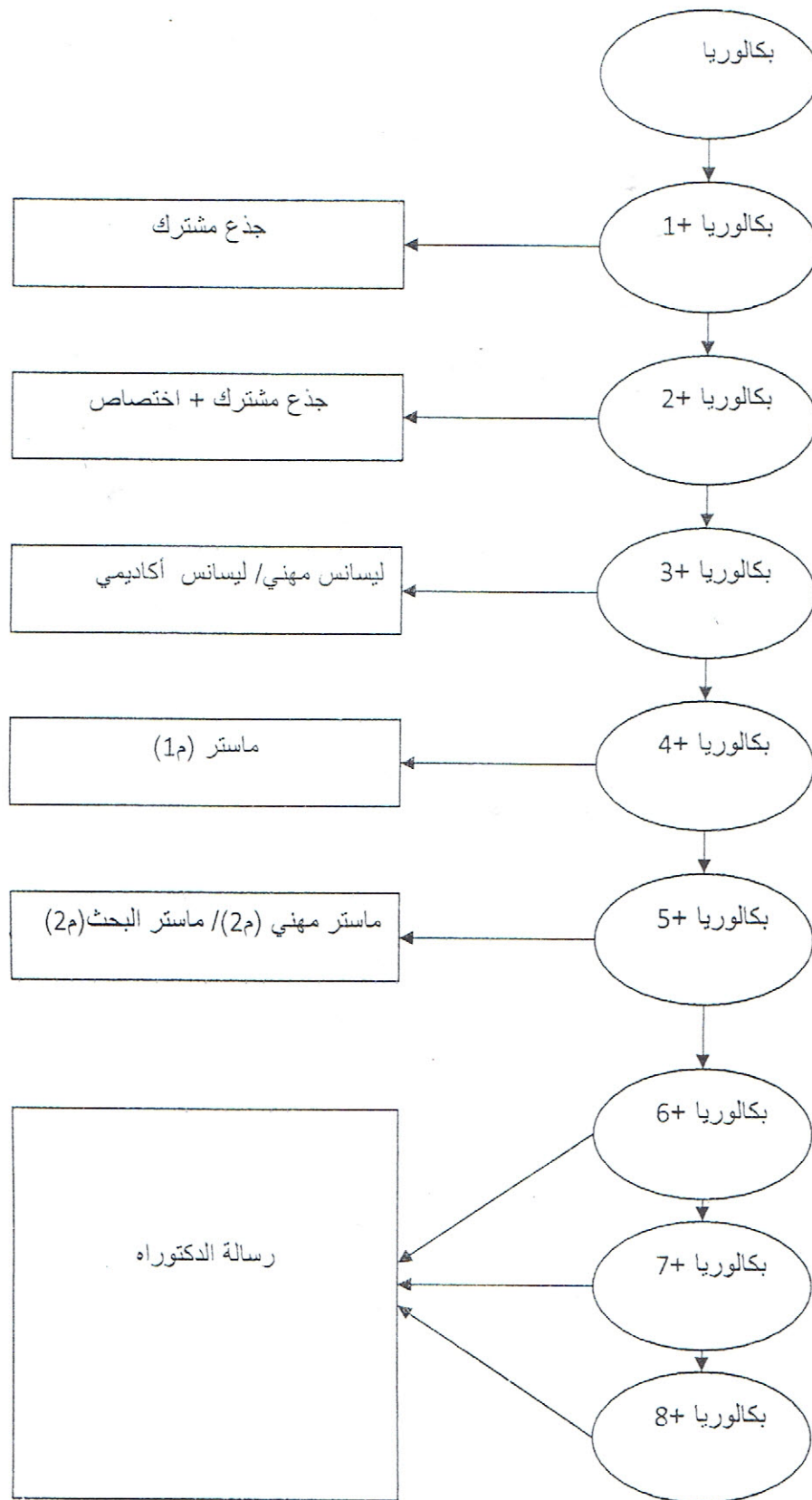
ملاحق

جدول رقم 01 : ميادين التكوين في نظام (LMD) المطبقة الجزائر

ميادين التكوين في نظام LMD	
01	علوم و تقنيات
02	علوم المادة
03	رياضيات و إعلام الي
04	علو الطبيعة والحياة
05	علوم الأرض و الكون
06	علوم اقتصادية ، التسيير ، علوم تجارية
07	حقوق وعلوم سياسية
08	اداب و لغات أجنبية
09	علوم إنسانية واجتماعية
10	علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية
11	فنون
12	لغة وأدب عربي
13	لغة وثقافة أمازيغية

المصدر : وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، ملف إصلاح التعليم العالي 2007 ، ص 27 .

الشكل رقم (1-1): مخطط توضيحي لتسلسل الشهادات في نظام "ل.م.د":



الجدول رقم (1-4): تطور عدد الطلبة في الجزائر حسب التخصصات (2004-2009).

2009-2008	2008-2007	2007-2006	2006-2005	2005-2004	
38950	31132	30473	43383	38744	علوم دقيقة
1465	1306	1121	1163	1253	علوم تطبيقية
160471	147969	138963	119680	110734	تكنولوجيا
34018	33708	34650	35234	36581	الطب
6032	5147	5743	4895	4969	جراحة الأسنان
8823	8308	7013	7133	6764	صيدلة
7698	7058	6434	6143	5352	علوم بيطرية
62089	53062	49778	43269	41631	ع. الطبيعة و الحياة
17075	14735	13536	13740	13252	علوم الأرض
182150	176156	163797	154950	148497	علوم اقتصادية
142805	129799	105962	96476	104159	علوم قانونية
48203	40541	31844	23962	20698	علوم سياسية
150920	132509	95402	76570	76299	علوم اجتماعية
185200	170637	135948	116456	112900	لغات و أداب
1048899	952067	820664	743054	721833	المجموع
10,17%	16,01%	10,44%	2,94%	15,87%	نسبة الزيادة السنوية

الجدول رقم (1-2): تطور نسبة الجزائر في هيئة التدريس (2004-2009):

2009-2008	2008-2007	2007-2006	2006-2005	2005-2004	
34470	31703	29062	27067	25229	العدد الإجمالي للأساتذة
56	99	73	64	68	عدد الأساتذة الأجانب
99,84%	99,69%	99,75%	99,76%	99,73%	نسبة الجزائر

النمو	التنمية
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة.	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي	يغلب على التنمية التغير الكيفي
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والحضارية.	مفهوم يطلق على البلاد والمجتمعات المختلفة وتشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

الجدول رقم (1-2): مؤشرات الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2005-2010):

(وحدة الميزانيات: ألف دج، النسب: مئوية)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ميزانية التعليم العالي	78381380	85319925	95689309	118306406	154632798	173483802
تطور ميزانية التعليم العالي بالمبالغ نسبة مئوية		+ 6938545 + 8,86%	+10369384 + 12,16%	+22617097 + 23,64%	+36326392 + 30,71%	+18851004 + 12,20%
الميزانية العامة للدولة	1200000000	1283446977	1574943361	2017969196	2593741485	2837999823
م.ت.ع كنسبة من الميزانية العامة للدولة	6,54%	6,65%	6,08%	5,87%	5,97%	6,12%
إجمالي ما يخصص للتعليم في جميع مراحله	309186355	324341686	348631785	418723920	554847322	592548005
م.ت.ع كنسبة من إجمالي ما يخصص للتعليم	25,35%	26,30%	27,45%	28,25%	27,87%	29,28%

مقدمة.....(أ-ط)	
الفصل الأول : السياسة العامة دراسة معرفية نظرية.....(10)	
المبحث الأول : السياسة العامة تدقيق نظري.....(11)	
المطلب الأول : مفهوم الساية العامة وتطورها.....(11-)	(25)
المطلب الثاني /: خصائص السياسة العامة ومكوناتها أهميتها واهداف دراستها.....(26-)	(31)
المطلب الثالث : مستويات السياسة وتصنفاتها.....(32-)	(40)
المبحث الثاني : ايكولوجيا (بيئة) السياسة العامة.....(41)	
المطلب الاول :البيئة التنظيمية و البيئة الإجتماعية.....(41-)	(42)
المطلب الثاني : البيئة الإقتصادية.....(43-)	
المطلب الثالث : البيئة السياسية والبيئة الدولية.....(44)	(46-44)
المبحث الثالث : المراحل الكبرى للسياسة العامة.....(46)	
المطلب الأول : تحليل السياسات العامة.....(46-)	(51)
المطلب الثاني : صنع السياسة العامة.....(51-)	
المطلب الثالث : تنفيذ وتقويم السياسات العامة.....(57)	
.....(58-65)	

الفصل الثاني : سياسة التعليم العالي في الجزائر.....(66)	
المبحث الأول : التعليم العالي إطار نظري معرفي.....(67-70)	
المطلب الأول : مفهوم التعليم العالي ومكوناته(70-79)	(79)
المطلب الثاني : أهمية التعليم العالي ووظائفه(80-84)	(84)
المطلب الثالث : التحديات التي تواجه التعليم العالي(84-87)	(87)
المبحث الثاني : سياسة التعليم العالي في الجزائر(88)	
المطلب الأول : مبادئ التعليم العالي في الجزائر(88-91)	(91)
المطلب الثاني : مراحل تطور التعليم العالي في الجزائر.....(91-100)	(100)
المطلب الثالث : إصلاح التعليم العالي في الجزائر عبر نظام ل.م.د(100-117)	(117)
المبحث الثالث : صنع تنفيذ وتقويم سياسة التعليم العالي في الجزائر.....(118)	
المطلب الأول : صنع سياسة التعليم العالي في الجزائر.....(118-124)	(124)
المطلب الثاني : تنفيذ سياسة التعليم العالي في الجزائر.....(125-131)	(131)

- المطلب الثالث : تقويم سياسة التعليم العالي في الجزائر (131)-
(134)
- الفصل الثالث : إنعكاس سياسة التعليم العالي على التنمية الإقتصادية (في الجزائر)..... (135)
- المبحث الأول : علاقة التعليم العالي بالتنمية الإقتصادية (135-136)
- المطلب الأول : تطور مفهوم التنمية الإقتصادية (136)-
(146)
- المطلب الثاني : القيمة الإقتصادية للتعليم العالي (146)-
(150)
- المطلب الثالث : دور التعليم العالي في تحقيق التنمية (150)-
(153)
- المبحث الثاني : علاقة التعليم العالي والتنمية و سوق العمل (154)
- المطلب الأول : أهداف التعليم العالي في التنمية الإقتصادية (154)-
(157)
- المطلب الثاني : عائد التعليم العالي في خدمة المجتمعات النامية (158)-
(161)
- المطلب الثالث : مدى الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في التنمية الإقتصادية (161)-
(165)
- المبحث الثالث : أثر سياسة التعليم العالي على التنمية الإقتصادية في الجزائر (166)
- المطلب الأول : سياسة التعليم العالي ومتطلبات التنمية الإلق في الجزائر (166)-
(168)

المطلب الثاني : تحديات الجامعة الجزائرية (168-)
(171)

المطلب الثالث : برامج وخطط الحكومة كحل ورؤية مستقبلية..... (171-)
(177)

الخاتمة (178-179)

قائمة المصادر والمراجع (-)

الملاحق (-)